itfc
المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

بنـــاء
الـزخـــم

التقـرير السنوي 2018

عضو في
IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

الفكرة

أدى تنفيذ استراتيجية العشر سنوات إلى جانب التحول التنظيمي وإعادة المحاذاة إلى خلق زخم جديد ، مما يزيد من احتمالات النمو في المستقبل.

تسعى المؤسسة إلى الاستفادة من هذا الزخم لمواصلة نجاحها من خلال الحلول والبرامج التجارية المتكاملة لخدمة احتياجات الدول الأعضاء بشكل أفضل والوصول إلى مزيد من سبل العيش.

جدول
المحتويات

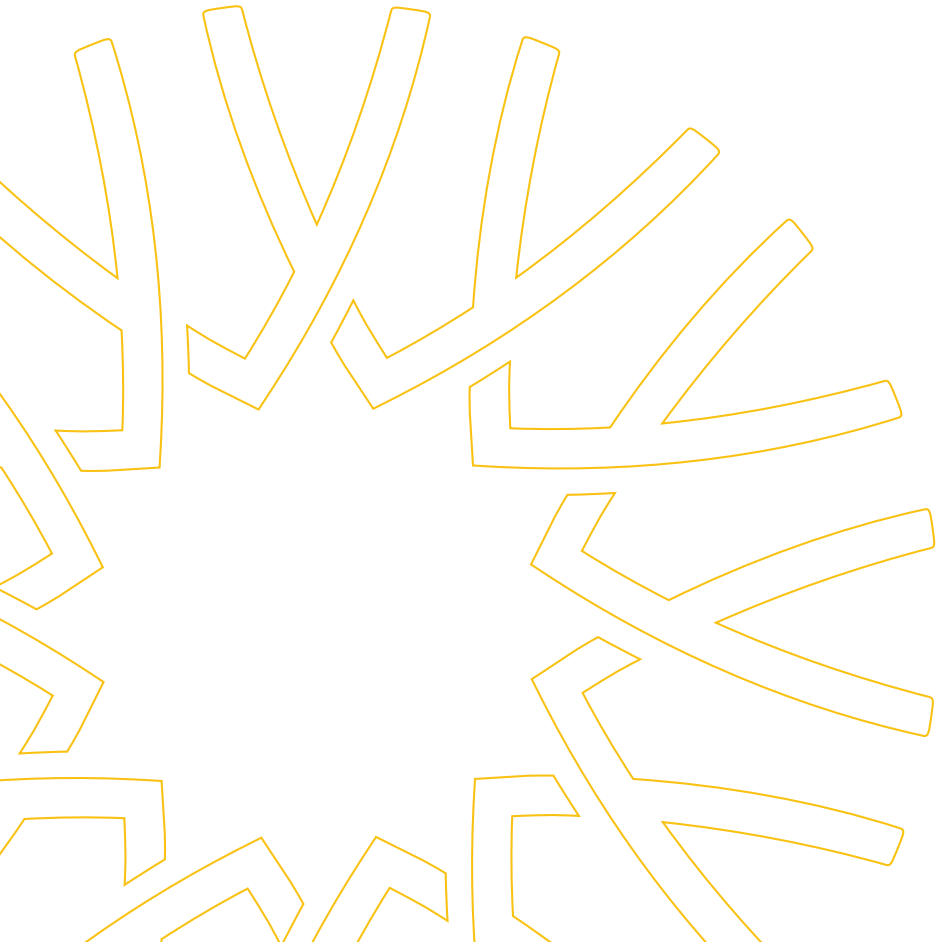

1- زيادة تمويل التجارة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

02 خطاب مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة
03 رسالة الرئيس التنفيذي
07 المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - أنشئت لتكون رائدة
09 العلامة التجارية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
11 لمحة عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
12 بصمات وإنجازات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
14 نبذة عن البيئة الاقتصادية والتجارية

2- الحفاظ على الزخم

19 الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
23 نموذج أعمال جديد لخدمة احتياجات السوق
24 التركيز على التنمية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
24 تقليل المسافات وتعزيز الصلات مع أصحاب المصالح - اللامركزية

3- الاستجابة لاحتياجات تمويل التجارة لدى الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

26 تعزيز التجارة وتحسين معيشة الأفراد – نبذة عامة عن العام 2018
30 المساهمة في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي
30 تأمين توفير الطاقة لدعم الأنشطة الاقتصادية
34 النهوض بالزراعة – تعزيز سلسلة القيمة ودعم الأمن الغذائي
38 عقد الشراكات مع المؤسسات المالية – تنمية التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
41 دعم القطاع الخاص عن طريق آلية التمويل المعزز

4- خلق منصات للنهوض بالتجارة وتعزيز الرخاء الاقتصادي

44 أنشطة الترويج التجاري وتنمية التجارة في 2018
45 (أ) البرامج الرائدة
47 (ب) المشروعات المتكاملة
49 التدخلات المستهدفة
51 بناء القدرات
52 تطوير المنتجات والابتكار

5- تعزيز الشراكات لزيادة الأثر السوقي

54 الاتساق مع أهداف منظمة التعاون الإسلامي
54 التآزر مع الكيانات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
54 زيادة التعاون مع شركاء التجارة الإقليميين
54 سياسة تعزيز التجارة
55 الشراكات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة
57 توفير الموارد من أجل تنمية التجارة
57 توفير الموارد من أجل استدامة تدخلات تمويل التجارة
57 الاستفادة من الموارد السائلة لخلق أثر سوقي مستدام

6- توخي أفضل الأدوات والمنصات لتعزيز التميز التنظيمي

59 الكفاءة التنظيمية وضمان الجودة
59 تعزيز رأس المال البشري للقيام بمهمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
59 إطار الحوكمة

7- القوائم المالية المدققة لعام 2018 63

8- الملاحق

98 الملحق 1 – نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية
100 الملحق 2 – بيانات المساهمين
101 الملحق 3 – عمليات تمويل التجارة المعتمدة للدول الأعضاء الأقل نمواً 2008 - 2018
102 الملحق 4 – عمليات تمويل التجارة المعتمدة حسب القطاع لعام 2018
102 الملحق 5 – عمليات تمويل التجارة المعتمدة حسب السلعة لعام 2018
103 الملحق 6 - الجوائز

1

زيادة تمويل التجارة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

خطاب رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس
الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وفقاً لأحكام المادة 26(1) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة(ITFC)، و نيابة عن مجلس إدارة المؤسسة، يشرفني أن أقدم لأعضاء الجمعية العامة الموقرين التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2018م حيث يبرز هذا التقرير أنشطة المؤسسة وإنجازاتها و الحسابات المالية المدققة لعام 2018م والذي انتهى في 2018/12/31م.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير و الاحترام.

د. بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس مجلس الإدارة

بســم الله الرحمــن الرحيــم

يشرفني ويسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2018، ويسرني إبلاغكم بأن المؤسسة تمكنت مجدداً من أن تقطع أشواطاً فارقة وتحقق أهداف جديدة خلال هذا العام الذي شهد أداءً مميزاً لها. فقد أدى إطلاق الإستراتيجية العشرية، إلى جانب التحول التنظيمي وعمليات إعادة التنظيم، إلى خلق زخماً جديداً، مما عزز من إمكانية تحقيق النمو في المستقبل.

نجحت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، منذ نشأتها، في خوض أعمالها والانتقال بين بيئات حافلة بالتحديات، مما مكنها من أن تظل ملتزمة وألا تتوانى عن تنفيذ مهمتها بدأب المتمثلة في دعم التجارة وتنميتها في الدول الأعضاء. ويسرني أن أبلغكم أن الإجمالي التراكمي لعمليات تمويل التجارة المعتمدة بلغ 45.4 مليار دولار في نهاية عام 2018 ، في حين بلغت قيمة السحوبات 35.6 مليار دولار، مع اتساع نطاق الدعم التجاري ليشمل العديد من القطاعات الحيوية، ومن بينها قطاعات الطاقة والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث بلغ الإجمالي التراكمي للأموال التي تم حشدها من البنوك المشاركة والمؤسسات المالية 27.3 مليار دولار، مما يعكس الدور الهام والحاسم الذي تمارسه المؤسسة في جذب واستقطاب التمويل للعقود التجارية الضخمة في الدول الأعضاء.

وصلت قيمة عمليات تمويل التجارة المعتمدة التي قدمتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في عام 2018، إلى 5.2 مليار دولار، لتحقق بذلك زيادة بنسبة 6.1%، مقارنةً بحجم الاعتمادات عام 2017 والتي بلغت قيمتها 4.9 مليار دولار. ومن ناحية أخرى، بلغت قيمة السحوبات 4.5 مليار دولار، بزيادة نسبتها 32.3%، مقارنة بقيمتها في 2017 التي بلغت 3.4 مليار دولار. وصلت قيمة المبالغ التي تم حشدها من البنوك المشاركة والمؤسسات المالية 3.0 مليار دولار تقريباً، لتغطي بذلك 58% من إجمالي قيمة العمليات المعتمدة.

رسالة

أختتمت المؤسسة العام بتحقيق نتائج مالية قوية، إذ ارتفع إجمالي الدخل ليصل إلى 57.3 مليون دولار (محققاً زيادة بنسبة 31.2%) وزادت قيمة إجمالي الأصول لتصل إلى 1.02 مليار دولار. وتعكس أوجه التحسن ارتفاع مستوى الطلب على تمويل التجارة، مدفوعاً بعوامل منها زيادة أسعار النفط، فضلاً عن جهود المؤسسة الرامية إلى تحفيز النمو من العملاء الحاليين والجدد. وعلاوةً على ذلك، فقد استمرت المؤسسة، في عام 2018، في تقديم التمويل إلى عدد من الدول الأعضاء بموجب اتفاقيات إطارية نافذة لعدة سنوات للعديد من كبار العملاء السياديين.

وفيما يتعلق بمجال تنمية التجارة، واصلت المؤسسة تطبيق نموذج أعمالها الجديد للحلول التجارية المتكاملة، والذي يجمع بين تمويل التجارة وتنمية التجارة مع بناء القدرات من أجل زيادة أثر تدخلات المؤسسة وتعزيز استدامتها، ومن بين الأمثلة البارزة في هذا الصدد: (1) برنامج تنمية صادرات القهوة الإندونيسية، (2) برنامج غرب أفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (3) تجارة القطن تحت برنامج جسور التجارة العربية الافريقية، (4) مشروع غامبيا المعني بسموم الأفلاتوكسين.

فضلاً عن ذلك، واصل عددٌ من البرامج الرائدة تحقيق المزيد من التقدم، ومن بينها مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية وبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية، كما واصلت المؤسسة العمل على تعزيز التعاون فيما بينها وبين الشركاء الرئيسيين على المستويين الدولي والإقليمي، ومن بينهم غرفة التجارة الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومركز التجارة الدولية والمصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير (افريكسيم بنك) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (إيكواس) والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وكذلك مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات العربية.

واصلت المؤسسة، في عام 2018، تنفيذ إستراتيجيتها العشرية، بما يتماشى مع الإستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وكذلك الخطة الخمسية الرئاسية الصادرة عن رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. دخلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مرحلة إعادة البناء، بعد الانتهاء من مرحلة إعادة الضبط في عام 2017، وقد ركزت المؤسسة، خلال مرحلة إعادة البناء، على إعداد واستحداث حلول تجارية متكاملة جديدة، واقتحمت أسواقاً جديدة مثل أسواق رابطة الدول المستقلة والقطاعات الجديدة، وذلك تماشياً مع أهداف التنويع التي تبنتها المؤسسة. ركزت هذه الخطوة على إقامة شراكات جديدة مع المؤسسات المالية الإقليمية والمحلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى شركاء جدد في مجال تنمية التجارة والقروض المشتركة.

وختاماً، أود أن أعرب عن بالغ شكري وتقديري لرئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الموقرين على دعمهم وتوجيههم المستمرين، كما أود أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير لجميع العاملين في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وذلك لتفانيهم والتزامهم في خدمة المنظمة، وأنا على ثقة من أن المؤسسة ستتمكن، خلال عام 2019، من بلوغ غايات أسمى تمكنها من تحقيق رؤيتها المتمثلة في أن تصبح جهة رائدة لتقديم الحلول التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المهندس هانـي سالـم سنبـل
الرئيس التنفيذى

الرئيس التنفيذي

مجلس الإدارة

د. بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس مجلس الإدارة

سعادة الأستاذ
عبد الغفار عقيل العوضي

سعادة الأستاذة
داتو سيتي زويا ديسا

سعادة المهندس
فهد بن عبد الله النويصر

معالي الدكتور
حمد بن سليمان البازعي

سعادة الأستاذ
كافندو سلام

سعادة الأستاذ
محمد عيسى المطاوعة

سعادة الأستاذ
محمد قامبو شعيبو

سعادة الدكتور
سعد بن علي الشهراني

سعادة الدكتور
شهاب الدين مرزبان

سعادة الأستاذ
عبدولي جالو

فريق الإدارة

المهندس هانـي سالـم سنبـل
الرئيس التنفيـذي

عبدالحميد عويس ابو
مدير عام،
إدارة تمويل التجارة

ناصر محمد الذكير
مدير عام،
ادارة تنمية التجارة وتطوير الاعمال

محمد حافظ إمرث
مدير عام، استراتيجية و مكتب الأداء التنظيمي
(القائم بأعمال المدير العام، قسم المالية)

أبو جالو
كبير مستشاري الرئيس التنفيذي،
مدير عام إدارة العمليات

أحمد محمد يوسف جان
مدير عام،
إدارة الخزانة

نظيم نوردالي
رئيس العمليات،
مجمع حلول التجارة

نجيب رنا
مدير عام،
التدقيق الداخلي

احمد جعفر صباغ
مدير عام،
قسم الموارد البشرية والمؤسسية

إبراهيما سوري سوما
رئيس المخاطر،
إدارة المخاطر

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أنشئت لتكون رائدة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هي عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وقد أنشئت من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تنمية التجارة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والذي من شأنه أن يسهم، في نهاية المطاف، في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعوب على مستوى العالم. وقد بدأت المؤسسة عملها في يناير 2018، وعملت منذ ذلك الحين على توحيد جميع أعمال تمويل التجارة وتنميتها التي كانت تقدم من قبل نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويعكس حصول المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تصنيف A1 من قبل وكالة موديز للتصنيف (Moody's)، كفاءة المؤسسة في تقديم الخدمات من خلال الاستجابة السريعة لاحتياجات العملاء في بيئة أعمال يحركها السوق.

قدمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، منذ 2008، أكثر من 45.4 مليار دولار إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما جعل منها جهة رائدة في مجال تقديم الحلول التجارية لاحتياجات الدول الأعضاء. وتساعد المؤسسة، في إطار سعيها لتلبية رسالتها الرامية لتحفيز تنمية التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها، الكيانات في الدول الأعضاء على الوصول بشكل أفضل لخدمات تمويل التجارة وتوفر لهم أدوات بناء القدرات اللازمة فيما يتعلق بالأعمال التجارية، والتي من شأنها أن تمكن هذه الكيانات من خوض غمار السوق العالمي بنجاح.

تعزيز

الرؤية

أن تكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
مصدراً معترفا به للحلول التجارية التي تلبي احتياجات
الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

الرسالة

تُوجد المؤسسة للقيام بدور المُحَفِّز على تنمية التجارة
بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
وبقية دول العالم

من أجل حياة أفضل
التجارة

العلامة التجارية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

العلامة التجارية

شرعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في إنشاء منصة فعّالة للهوية المؤسسية بهدف إبراز علامتها التجارية بوضوح وإضفاء خصائص عليها ينفرد بها إرث المؤسسة. وقد جرى تصميم اسم علامة المؤسسة بطريقة واضحة وجذابة، بهدف وضع المؤسسة في مكانة تعكس دورها الريادي في مجال تمويل التجارة بما يتوافق مع أحكام الشريعة.

تركزت جهود ابتكار العلامة التجارية، منذ إنشاء المؤسسة في عام 2008، على مفهوم "مدّ الصلات"، إذ بات هذا المفهوم في صميم القيم الأساسية للمؤسسة وكل ما تقوم به من أجل مشاركة المهارات المتعلقة بالتجارة البينية وتطبيقها؛ من ربط الأشخاص بعضهم ببعض وإقامة الشراكات وخلق فرص من شأنها تمكين وتوسيع وإثراء الاقتصادات والمجتمعات والأفراد في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

وتشكل العلامة التجارية للمؤسسة نوعاً من التوازن بين القوة والمسؤولية، إذ تمكنها من خلق فرص جديدة للدول الأعضاء حتى يتسنى لها تحقيق النمو والازدهار. وتوفر الركائز الأساسية الأربعة للأعمال التجارية، متمثلةً في العملاء وشركاء الأعمال والدول الأعضاء والمنتجات والخدمات - أساساً قوياً تستند إليه المؤسسة في بناء مستقبل واعد.

ويرتبط اسم العلامة التجارية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة كمصدر معترف به لتقديم الحلول التجارية. وفضلاً عن ذلك، تقوم المؤسسة ببناء قدراتها وتعزيز الجهود الرامية إلى تقديم حلول ملائمة تتضمن محورين رئيسيين:
(أ) تمويل التجارة (ب) تنمية التجارة

ويركز التوجه الجديد للأعمال لدى المؤسسة على إبراز صورتها وتسليط الأضواء عليها، ليس أمام حكومات الدول الأعضاء ومؤسساتها فحسب، بل بين رجال الأعمال المحليين والبنوك والمزارعين والمستفيدين.

لمحة عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

أبرز النقاط المالية والتشغيلية–2018

بدء الأعمال

10 يناير ، 2008

المقر الرئيسي

جدة، المملكة العربية السعودية

عضو

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الغرض

المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لدى الدول الأعضاء من خلال تعزيز التجارة

رأس المال المصرح به

3 مليار دولار

رأس المال المكتتب فيه

856.2 مليون دولار

رأس المال المدفوع

736 مليون دولار

عمليات تمويل التجارة المعتمدة

5,200 مليون دولار

السحوبات

4,578 مليون دولار

حصة الدول الأعضاء الأقل نمواً من المحفظة

32%

دعم التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

3,909 مليون دولار

دعم القطاع الخاص

837.8 مليون دولار

العمليات المعتمدة حسب القطاع

الطاقة	الغذاء والزراعة	القطاع المالي
3,496 مليون دولار	749.6 مليون دولار	635.8 مليون دولار

عدد العمليات

70

عدد الدول الأعضاء التي تشملها الخدمات

24 دولة

العمليات المعتمدة حسب الاقليم

آسيا والشرق الأوسط	أفريقيا
3,353 مليون دولار	1,847.8 مليون دولار

itfc
المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

عمليات تمويل التجارة المعتمدة - 2018

مبلغ (مليون دولار)

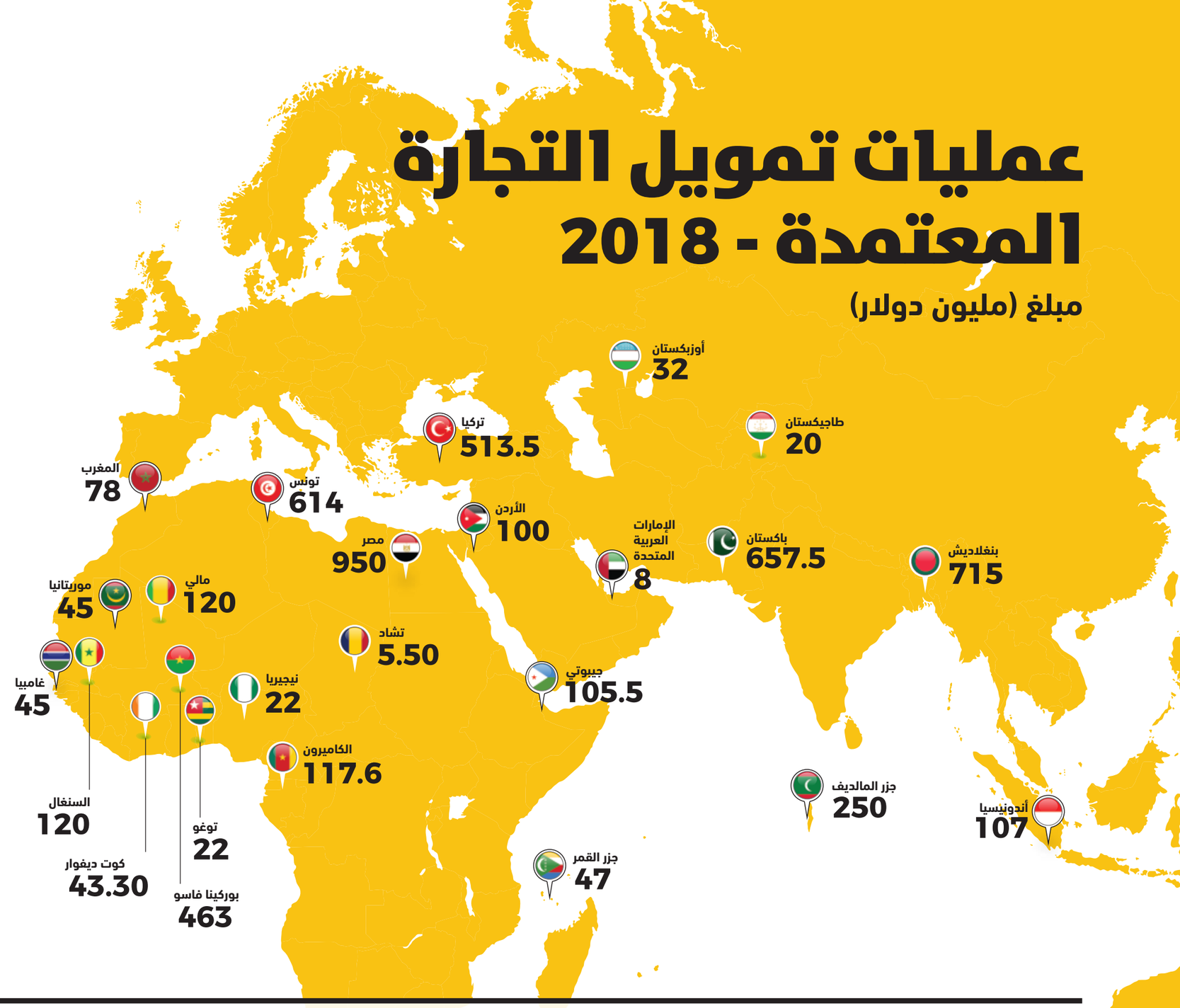

2018 في أرقام

24	70	5,200 مليون دولار	4,578	العمليات المعتمدة حسب الاقليم
من الدول الأعضاء التي تشملها الخدمات	عملية	عمليات تمويل التجارة المعتمدة	السحوبات	1,847.8 مليون دولار — العمليات المعتمدة في أفريقيا 3,353 مليون دولار — العمليات المعتمدة في آسيا والشرق الأوسط

مشاريع تنمية التجارة - 2018

غامبيا
مشروع غامبيا المعني بسموم الأفلاتوكسين

غينيا
مشروع الربط العكسي لتنمية ورفع تنافسية تصدير المانجو والكاجو

جزر القمر
برنامج تنمية المحاصيل النقدية في جزر القمر

بوركينا فاسو ، الكاميرون
برنامج تطوير قطاع القطن

مصر
برنامج التدريب والتشغيل من أجل التصدير في مصر

بوركينا فاسو ، السنغال
برنامج غرب أفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اوزبكستان وطاجيكستان
ورش تمويل التجارة الإسلامية للمؤسسات المالية

السنغال
مبادرة "نقطة انطلاق الصادرات – السنغال"

35 دولة افريقية
البرنامج المشترك بين البنك الافريقي للتنمية و المؤسسة للتعلم الالكتروني للتمويل التجاري للمؤسسات المالية الأفريقية

مصر
برنامج بناء القدرات مع مؤسسة ماليزيا لتطوير التجارة الخارجية (MATRADE) لمسؤولي هيئة تنمية الصادرات المصرية في مجال التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية

الدول العربية والافريقية
برنامج جسور التجارة العربية الافريقية

الدول العربية
مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية

لقطات من عام 2018

يناير

3 مليارات دولار

اتفاقية إطارية مع مصر لاستيراد السلع الأساسية

فبراير

90 مليون يورو

لدعم قطاع الطاقة في الكاميرون

مارس

نظمت المؤسسة و معهد التجارة والابتكار (ITI) ورشة عمل حول "الابتكار في تمويل التجارة وتنمية التجارة"

إبريل

برنامج جسور التجارة العربية الافريقية (AATB)
نظم اجتماع المشترين / البائعين حول المنتجات الغذائية في مصر بالشراكة مع البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA)

احتفال بمرور عشر سنوات على انشاء المؤسسة في تونس وعرض إنجازات المؤسسة خلال العشر سنوات وتكريم شركائها

مايو

نظمت المؤسسة أول ورشة عمل حول "تمويل التجارة الإسلامي" في أوزبكستان ووزارة التجارة الخارجية لجمهورية أوزبكستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

بدعم من المؤسسة وتقديمها لخدمات تمويلية يبدأ بنك كوريس الدولي (CBI) عمليات التمويل الإسلامي في السنغال

يوليو

المؤسسة تمهد الطريق إلى الابتكار في تمويل التجارة الإسلامي بالشراكة مع معهد لتشكيل (CISL) كامبريدج لقيادة الاستدامة مستقبل الابتكار المستدام

أغسطس

شراكة بين شركة المستثمرون الفدراليون (Federated Investors) والمؤسسة لتطوير محفظة تمويل تجارة تركز على قطاع الطاقة السيادية (ISEF)

سبتمبر

توقيع اتفاقية تمويل رئيسية بين البنك الشرقي المحدود (EBL) والمؤسسة في بنغلاديش.
تأتي الاتفاقية بعد اعتماد المؤسسة على

1 مليار دولار

لصالح حكومة بنغلاديش لتمويل القطاعات ذات الأولوية

أكتوبر

1.5 مليار دولار

اتفاقية إطارية بين حكومة بوركينا فاسو و المؤسسة لتمويل الزراعة والطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

إطلاق برنامج غرب إفريقيا للشركات الصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع بنك كوريس الدولي (CBI)

الزيارة الأولى لفريق المؤسسة إلى حقل القطن التابع لشركة ألياف النسيج في بوركينا فاسو(SOFITEX)

نوفمبر

انعقاد أول اجتماع لمجلس الإدارة لبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية (AATB) وتوقيع مذكرة تفاهم استراتيجية مع المملكة المغربية

تجدد وكالة "موديز" تصنيف المؤسسة A1 مع نظرة مستقرة

ديسمبر

المؤسسة شريك في المعرض التجاري الأفريقي (IATF) لعام 2018

انعقاد اللقاء الثاني بين المصدرين و المستوردين للأدوية والمستلزمات الطبية في القاهرة مصر في إطار برنامج جسور التجارة العربية الافريقية (AATB)

نبذة عن البيئة الاقتصادية والتجاريـة

نبـذة عن الاقتصـاد العالـمي

بعد سنوات من تباطؤ معدلات النمو تخللتها حدوث أزمات دورية منذ عامي 2008-2009، حقق الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.7 % في عام 2017، مقارنة بنسبة 3.2 % في عام 2016، وهو أعلى معدل للنمو شهده الاقتصاد منذ عام 2011. وجاء هذا الانتعاش الاقتصادي بدرجة كبيرة "مدفوعاً بزيادة الإنفاق على الاستثمارات، ولاسيما في الولايات المتحدة [1] "، والتي يتوقع أن تستمر في دعم استدامة ارتفاع معدل النمو العالمي المتوقع أن يبلغ 3.9 % في 2018 و2019، غير أن هذا التحول الإيجابي لم يسجل بشكل متساوٍ عبر البلدان والمناطق[2] (شكل1).

شكل 1: معدل النمو العالمي 2017 و2019 (موضحاً بالنسب المئوية)

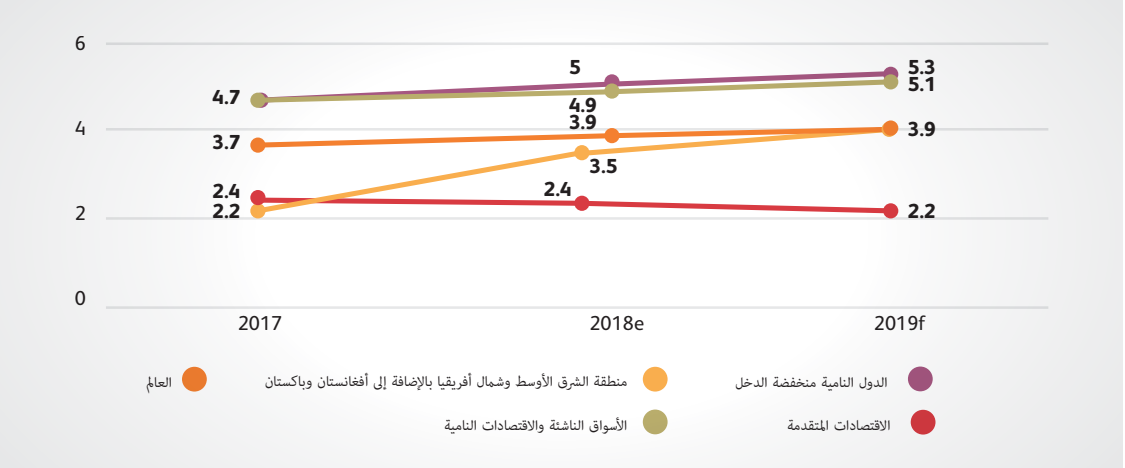

المصدر: صندوق النقد الدولي- آفاق الاقتصاد العالمي (يوليو 2018)

1 تقرير منظمة التجارة العالمية 2018
2 الأمم المتحدة – الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2018

وفيما يتعلق بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فإن معدلات النمو، وعلى الرغم من أنها جاءت إيجابية ومتزايدة تزايداً مطرداً بالنسبة للمجموعة ككل، لم تكن متساوية في جميع الدول والمناطق؛ ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى عدة عوامل، أهمها أسعار النفط المتزايدة والتوترات التجارية الأخذة في التصاعد وارتفاع العائدات في الولايات المتحدة.

أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى أفغانستان وباكستان، فمن المتوقع أن يشهد معدل النمو ارتفاعاً، بعد أن عانى انخفاضاً حاداً في عام 2017 (من 5% في عام 2016 إلى 2.2% في عام 2017) جراء تقلص حجم عائدات الدول المصدرة للنفط، ليصل إلى 3.5% في 2018 و3.9% في 2019.

أما بالنسبة للدول النامية منخفضة الدخل، فمن المتوقع أن تستمر مظاهر الانتعاش الاقتصادي التي تجلت خلال عام 2017، إذ بلغ معدل النمو 4.7% (3.5% في عام 2016)، في الزيادة في عامي 2018 و2019، وأن تحقق معدلات نمو قدرها 5% و 5.3% على التوالي.

نبذة عن التجارة الدولية

تماشياً مع التوسع المشهود في نطاق النمو العالمي، فقد شهد حجم التجارة الدولية زيادة بنسبة 4.7% وزادت قيمتها بنسبة 11% في عام 2017 مقارنة بعام 2016، مدفوعةً إلى حد كبير بالطلب المتزايد على الواردات في جميع أنحاء العالم؛ لتحقق معدلات هي الأعلى منذ عام 2011، وتتعامل أكبر ثلاث دول تجارية، وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، في أكثر من 30% من نسبة تجارة السلع على مستوى العالم في عام 2017.

وبلغت الصادرات العالمية 17.7 تريليون دولار في عام 2017[3] ، لترتفع قيمتها بعد أن بلغت 16.03 تريليون دولار في عام 2016، ويرجع ذلك لعوامل من بينها ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وفي الوقت نفسه، ارتفعت قيمة الواردات العالمية لتصل إلى 17.8 تريليون دولار، مقارنةً بقيمتها في العام السابق حيث بلغت 16.2 تريليون دولار، وذلك بسبب الانتعاش الاقتصادي المشهود في الدول المستوردة الرئيسية، مما أدى إلى زيادة الاستهلاك المحلي والطلب على المنتجات المستوردة.

وشهد عام 2018 تصاعد حدة التوترات التجارية، ولاسيما بين الولايات المتحدة والصين، مما أدى إلى تطبيق عدد من الإجراءات المقيدة للتجارة على مجموعة واسعة من المنتجات، وتفضي هذه الإجراءات إلى حلقة من الأفعال وردود الأفعال التي قد تهدد نمو التجارة العالمية في عام 2018 وما بعدها. ومع ذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي حدوث ارتفاع طفيف في حجم التجارة العالمية بنسبة 4.8% في عام 2018 مقارنة بـ 4.7% في عام 2017، وذلك بسبب زيادة الصادرات والواردات في الاقتصادات المتقدمة (شكل 2).

شكل 2: معدلات نمو الصادرات والواردات 2014 و2018 (موضحة بالنسب المئوية)

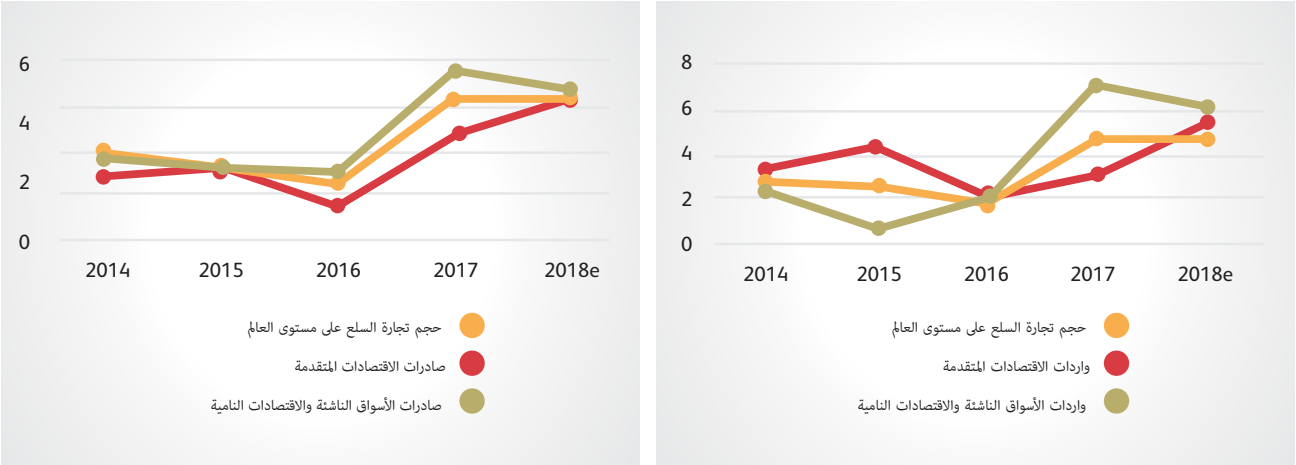

المصدر: منظمة التجارة العالمية (2018) للبيانات من 2014 حتى 2017 والتحديث الصادر عن صندوق النقد الدولي- آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2018 لأغراض تقييم 2018

3 قاعدة بيانات الخريطة التجارية الصادرة عن مركز التجارة الدولية

الأداء الاقتصادي والتجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي 18.3 تريليون دولار في عام 2016 ، محققاً زيادة قدرها 3.7% بالقيم الحقيقية مقارنةً بعام 2015، لتنخفض النسبة إلى 3.2% في عام 2017، ويرجع ذلك أساساً إلى تقلب أسعار السلع. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.9% في 2018[4].

أما بالنسبة لقيمة التجارة الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 4.4% في عام 2017، مقارنة بنتائجها في 2016، مما يعكس تحسن ملحوظ بالمقارنة بالانخفاض المسجل في 2016 (شكل 3).

شكل 3: تطور التجارة البينية 2014 و2017 (مقدراً بمليارات الدولارات الأمريكية)

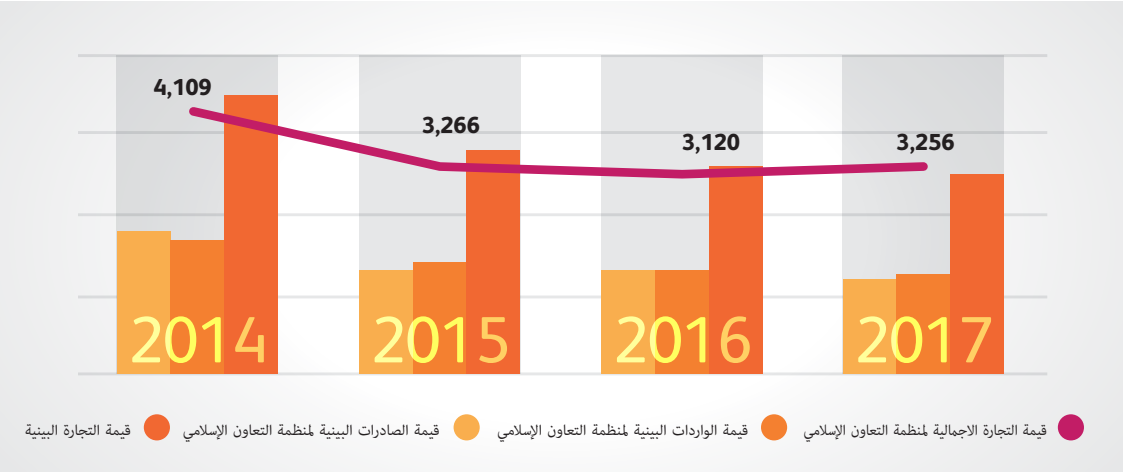

المصدر: الخريطة التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي تستند إلى الخريطة التجارية لمركز التجارة الدولية – التفاصيل مقدمة من "Reload Consulting" (2018)

وشهدت حصة تجارة منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالتجارة العالمية انخفاضا مطرداً بين 2014 و2017، لتهبط من 10.8% في عام 2014 إلى 9.2% في عام 2017. كما انخفضت حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالتجارة الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي انخفاضاً طفيفاً من 17% في عام 2016 إلى 16% في عام 2017.

أما بالنسبة لصادرات منظمة التعاون الإسلامي، فعلى الرغم من النمو القوي الذي وصل إلى نسبة 182% بين 2005 و2014، فقد تراجعت نسبتها مقارنةً بالصادرات العالمية من 2% في 2014 إلى 1.4% في عام 2017 (358.5 مليار دولار إلى 244.8 مليار دولار). وتمثل أكبر الدول الأعضاء المصدرة بمنظمة التعاون الإسلامي؛ وهي تركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وماليزيا وإندونيسيا، حوالي 63% من إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي في عام 2017.

وفيما يتعلق بواردات منظمة التعاون الإسلامي، فقد تراجعت بنسبة 22% من 336.7 مليار دولار في عام 2014 إلى 260.2 مليار دولار في عام 2017. وتمثل أكبر الدول الأعضاء المستوردة بمنظمة التعاون الإسلامي، وهي تركيا والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا، حوالي 47% من اجمالي الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2017[5] .

[4] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية - التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2017
[5] الخريطة التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي- تستند إلى الخريطة التجارية لمركز التجارة الدولية

حالة أسعـار السلـع العالميـة

انخفضت أسعار جميع السلع تقريباً انخفاضاً حاداً خلال الأشهر الأخيرة من عام 2014 لتهبط من المستويات المرتفعة التي تم الوصول إليها في فترة الانتعاش الاقتصادي من 2011 إلى 2013[6]، واستمر هذا التراجع خلال عام 2015، قبل أن تبدأ أسعار معظم السلع في الارتفاع مجدداً خلال عامي 2016 و2017. ومع ذلك ، فقد كانت التطورات الخاصة بالقطاع هي التي تحرك ديناميكيات الأسعار، منذ بداية عام 2017، وليس الاتجاهات السائدة (شكل 4).

كما يستعيد سوق النفط توازنه نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدول المنتجة للنفط، لترتفع أسعار النفط، بعد انخفاض حاد بنسبة 15.7% في عام 2016، بنسبة 23.3% في عام 2017 وبنسبة 31% في 2018.

أما بالنسبة لأسعار السلع غير النفطية، فقد ظل الاتجاه التصاعدي الذي بدأ في أوائل عام 2016، بطيئاً خلال النصف الأول من عام 2017، مصحوباً بأنماط متباينة استناداً إلى نوع السلعة. (شكل 4).

شكل 4: أسعار السلع 2014- 2018

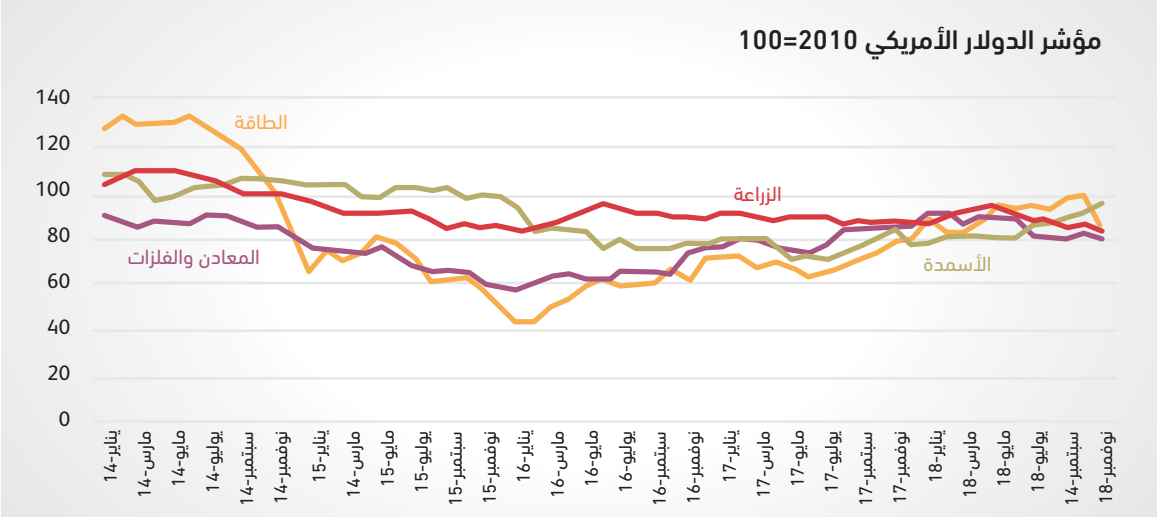

المصدر: البنك الدولي-2018.

[6] الأمم المتحدة - الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2018

2

الحفاظ على الزخم

الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

تعكس الخطة الإستراتيجية العشرية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (2017-2027) دورها وطموحها في أن تصبح جهة تعمل على تمكين إجراء التجارة وتيسير التجارة بمستوى عالمي، مما سيمكنها من أن تصبح "مصدراً معترفا به للحلول التجارية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي".

وتتضمن الخطة عناصر من الإستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والتي تساهم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وتجري إعادة صياغتها بوضوح في الخطة الإستراتيجية. حددت المؤسسة ثلاثة أهداف إستراتيجية لتشكل أساساً جوهرياً لمساهمتها في تحقيق رؤية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الأوسع نطاقاً، وتتضمن:

- دعم تنويع اقتصادات الدول الأعضاء
- نمو تمويل التجارة الإسلامي
- زيادة التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

ويجري دعم الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، على وجه الخصوص، عن طريق ثلاث ركائز:

- الريادة في تقديم الحلول التجارية
- التعاون بين الدول الأعضاء
- تنمية القطاع الخاص

الإطـــار الاســتراتيجي

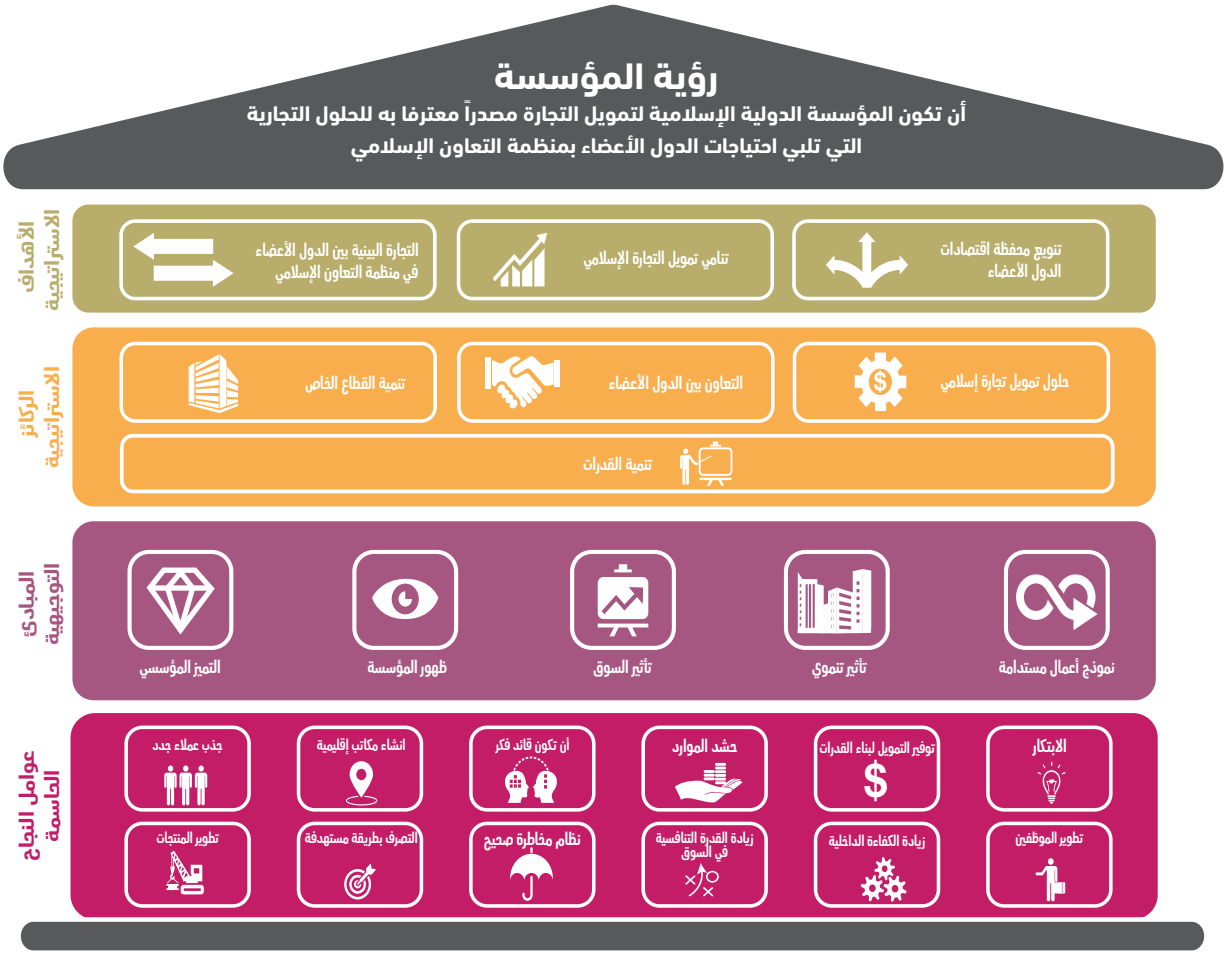

تهدف المؤسسة إلى زيادة الشفافية والمواءمة بين خطوط منتجاته من خلال دمج الحلول المالية وغير المالية ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.
ولتحقيق هذه الغاية ، قررت المؤسسة إعادة الهيكلة في عام 2016 – لتلبية احتياجات الدول الأعضاء بشكل أفضل في المستقبل.
في صياغة استراتيجية السنوات العشر المقبلة ، جددت المؤسسة رؤيتها لتصبح المزود الرائد للحلول التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإعادة تركيز نموذج أعمالها مع المبدأ التوجيهي المتمثل في مزج تدخلات تطوير التجارة مع منتجات التمويل الإسلامي بالإضافة إلى تركيز جهودها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطوير.

الأهداف

ولتحقيق هذه الأهداف والركائز الإستراتيجية، فقد شرعت المؤسسة، في يوليو 2017، في إنشاء فرق عمل من أقسام مختلفة تركز على تنفيذ مجموعة من المبادرات الإستراتيجية الرامية إلى رسم خارطة طريق لعملية التحول التي تعتزم المؤسسة إجراءها على مدى ثلاث سنوات. وتمكنت المؤسسة، خلال العام الأول لها، من أن تسير على الطريق السليم وأن تنفذ مبادرات التحول العشرة المخطط إجراؤها خلال عام 2018. كما يجري تنفيذ 13 مبادرة أخرى من المقرر الانتهاء منها بحلول عام 2019. وسيتم تنفيذ المجموعة الأخيرة من مبادرات التحول بحلول عام 2020 - معلنةً بذلك نهاية خارطة طريق عملية التحول.

استراتيجية

مرحلة إعادة الضبط 2017: بدأت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تأمين الاستدامة المالية، بجانب خلق أثر إنمائي من أجل الوفاء بمهمتها المتوازنة لتعزيز التجارة وتحسين حياة الأفراد. وشمل ذلك تنفيذ هيكل تنظيمي مبسط، وإنشاء بطاقة تقييم أداء إستراتيجية متوازنة، وإنشاء إطار للأثر الإنمائي، وإعداد تقارير بشكل مستمر بشأن التنمية عن طريق التقارير السنوية المعنية بالأثر الإنمائي السنوي للمؤسسة.

مرحلة إعادة البناء 2018: ركزت مرحلة إعادة البناء على تطوير منتجات التمويل التجاري الجديدة والحلول التجارية الجديدة وبناء موارد جديدة للدخل، ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ هذه الإجراءات إلى تحقيق النمو في الأسواق والقطاعات الجديدة، ولا سيما تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسات المالية. وتمكنت المؤسسة، خلال هذه المرحلة، من أن تعرض قصص نجاح على مستوى العالم والوصول لشركاء جدد في مجال تنمية التجارة والتمويل الجماعي.

مرحلة التجديد 2019: تخطط المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، خلال هذه المرحلة، تطبيق نموذج للأعمال المستدامة، وستستمر في العمل على تنويع محفظتها للمنتجات التمويلية والحلول الجديدة وتوطيد مكانتها كرائدة في تقديم الحلول التجارية على مستوى العالم.

نموذج أعمال جديد لخدمة احتياجات السوق

يجري تنفيذ الخطة الاستراتيجية العشرية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من خلال نموذج أعمال يدفع بالمؤسسة تجاه تحقيق نقلة تحولية، كما هو موضح أدناه:

1- إبراز صورتها وتسليط الضوء عليها

وذلك من خلال أن تصبح المؤسسة مركزاً عالمياً لتمويل التجارة الإسلامي عن طريق اللامركزية والاتصالات الدولية والريادة الفكرية.

2- بناء حلول تجارية

من أجل التأثير بشكل ايجابي على السوق في الدول الأعضاء، من خلال الدعم المقدم من شركاء التنمية التجارية وعملاء تمويل التجارة والمؤسسات المالية وتعبئة الموارد.

3- تعزيز الأثر الإنمائي

من خلال تحقيق النمو الشامل والمساهمة في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة.

4- بناء نموذج أعمال مرن

لتحقيق النمو المستدام من خلال تنويع المحفظة وتبني نهج مبتكر للبرامج التجارية المتكاملة.

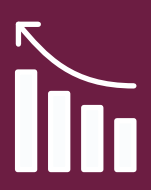

5- تحقيق التميز المؤسسي

من خلال خلق ثقافة موجهة نحو تحقيق النتائج وخلق كفاءات لإنجاز العمليات الداخلية.

التركيز على التنمية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن تعزيز التجارة وتحسين حياة الأفراد هما القيمتان الأساسيتان اللتان تستند إليهما المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في أعمالها، وتشكل هاتان القيمتان المتلازمتان صلب الإستراتيجية العشرية للمؤسسة، والتي صممت بهدف تحقيق النمو المالي وخلق أثر إنمائي في الدول الأعضاء، البالغ عددها 57 دولة، عن طريق تقديم حلول تجارية.

لقد كانت هذه المهمة المتوازنة التي ألهمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للبدء في نشر تقرير فعالية التنمية السنوي الخاص بها، ويتضمن التقرير ستة موضوعات تقريباً من أبرزها النمو الشامل وتنمية القطاع الخاص، ويتم تناول كل موضوع في ضوء الركائز الإستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والأهداف الإستراتيجية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المعترف بها عالمياً. لقد أصبح هذا المفهوم يمثل إطار الأثر الإنمائي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

تقليل المسافات وتعزيز الصلات مع أصحاب المصالح - اللامركزية

أنشأت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالشراكة مع وحدة تيسير اللامركزية التابعة البنك الإسلامي للتنمية، وحدة للامركزية، ويتمثل الهدف منها في بدء تطبيق اللامركزية لدى الموظفين المتعاملين مع العملاء بشكل مباشر وإدارتها والحفاظ عليها، حتى يتسنى لهم تخطي الحواجز والاقتراب من الدول الأعضاء والتصرف بسرعة وكفاءة أكبر. قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، تماشياً مع هذه الإستراتيجية ، بنقل عدد من الموظفين المتعاملين مع العملاء مباشرةً إلى المراكز الإقليمية، كما أنها تحافظ على تحقيق التعاون الوثيق والمستمر مع البنك الإسلامي للتنمية في المراكز الإقليمية في داكار (السنغال) ودكا (بنغلاديش) وإسطنبول (تركيا) وجاكرتا (إندونيسيا) والرباط (المغرب). هذا بالإضافة إلى النجاح الذي شهده إنشاء فرع للمؤسسة في دبي (الامارات العربية المتحدة) في يوليو 2017.

إن إستراتيجية اللامركزية وتعزيز التواجد الإقليمي تؤتي ثمارها بالفعل، والتي تنعكس في تحسين العلاقات مع العملاء وإبراز المؤسسة وتسليط الضوء على المستوى الإقليمي وزيادة حجم الأعمال والعمليات المعتمدة.

3

الاستجابة لاحتياجات تمويل التجارة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تعزيز التجارة وتحسين معيشة الأفراد

كان عام 2018 عاماً آخر من القوة بالنسبة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، إذ تمكنت المؤسسة، بعد أن تبنت إستراتيجية جديدة ونفذت مبادرات تحولية متنوعة، من أن توطد مكانتها ليتسنى لها تنفيذ مهمتها الأساسية المتمثلة في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الجدير بالذكر أن المؤسسة واجهت خلال العام ظروفاً سوقية متغيرة؛ فمن ناحية جاء الطلب على التمويل أعلى لدى بعض الدول الأعضاء بسبب ارتفاع أسعار النفط. ومن ناحية أخرى، فرض انخفاض قيمة العملة تحديات كبيرة لدى بعض الدول الأعضاء الأخرى، مما أثر سلباً على إمكانات التمويل لدى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد سجلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أداءً متميزاً يستحق الإشادة في عام 2018، وحققت قفزة كبيرة في حجم السحوبات، والتي تعد المقياس الحقيقي لتقييم حجم مساهمة المؤسسة المعني بتمويل التجارة، فضلاً عن نمو حجم العمليات المعتمدة بشكل جيد.

وفي ضوء المقارنة على أساس سنوي، فقد شهد عام 2018 ارتفاعاً في إجمالي عمليات التمويل التجاري المعتمدة بنسبة 6.1 %، حيث ارتفعت من 4.9 مليار دولار في عام 2017 إلى 5.2 مليار دولار في عام 2018. وعلاوة على ذلك، وصلت السحوبات إلى مستويات مرتفعة جديدة، حيث ارتفعت بنسبة 32.3%، لتصل إلى 4.5 مليار دولار مقارنة بـ 3.4 مليار دولار في عام 2017 ، وهو دليل قوي على قدرة المؤسسة على الوفاء بمهمتها مع التكيف، في الوقت نفسه، مع بيئات السوق المليئة بالتحديات. وتعكس الزيادة - في قيمة العمليات المعتمدة والسحوبات - ارتفاع الطلب على التمويل، والذي يرجع جزئياً إلى ارتفاع أسعار النفط ، فضلاً عن الجهود التي تبذلها المؤسسة لدفع عملية النمو من العملاء الحاليين وإستقطاب عملاء جدد.

نبذة عامة عن 2018

استمرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تخصيص مبلغ كبير من تمويلها لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً بهدف تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الدعم حيثما وجدت حاجة ماسة لذلك، وفي هذا الصدد ، خصصت نسبة 38% لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدماً، من أصل إجمالي عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 2018، وذلك مقارنة بنسبة 32% في العام السابق.

في عام 2018 ، بذلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جهوداً أخرى من أجل تحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل في تبني نموذج أعمال مستدام، وقد تطلب ذلك خلق توازن بين الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وتنويع محفظة تمويل التجارة عن طريق جذب عملاء جدد، مع التركيز بشكل خاص على دعم القطاع الخاص، والدخول في أسواق جديدة، حيث تمت إضافة 9 عملاء جدد في هذا الصدد، مما أدى إلى ارتفاع العدد الإجمالي لعملاء المؤسسة، ولاسيما من البنوك، اتساقاً مع إستراتيجية التنويع. وقد اشتمل العملاء الذين تمت إضافتهم بنوك من بنغلاديش ونيجيريا وأوزبكستان.

جدول 1 – العمليات التجارية المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بحسب الإقليم (بملايين الدولارات)

آسيا والشرق الأوسط

الفعلي 2017
3,676.5 (75%)

الفعلي 2018
3,353.0 (64%)

أفريقيا

الفعلي 2017
1,223.9 (25%)

الفعلي 2018
1,847.8 (36%)

إجمالي الاعتمادات

الفعلي 2017	الفعلي 2018
4,900	5,200

إجمالي السحوبات

الفعلي 2017	الفعلي 2018
3,435	4,578

استمرت المؤسسة في تحسين أثرها الإنمائي من خلال تعزيز الأدوات والأجهزة الداخلية للمؤسسات، وذلك من أجل قياس الأثر الإنمائي من خلال الانتقال من نموذج الدعم التجاري القائم على أساس المعاملات إلى نهج متكامل قائم على أساس البرامج، حيث يتم دمج عمليات تمويل التجارة مع تنمية التجارة وبناء القدرات، بهدف مضاعفة الأثر الإنمائي.

وعلاوةً على ذلك، استمرت المؤسسة في تعزيز تضامنها مع الدول الأعضاء عن طريق استهداف القطاعات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصةً قطاعات الطاقة والأغذية والزراعة والقطاع الخاص، لتبلغ قيمة تمويل قطاع الطاقة 3,496 مليون دولار ، في حين بلغت قيمة تمويل قطاع الأغذية والزراعة 749.6 مليون دولار .

فيما يتعلق بدعم القطاع الخاص، ولاسيما التركيز بوجه خاص على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بذلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جهوداً كبيرة في 2018 لإقامة شراكات مع المؤسسات المالية المحلية لتوفير مصادر تمويل بديلة للقطاع الخاص من خلال تمويل المرابحة ذي المرحلتين وخطوط تمويل البنوك التي بلغت قيمتها 635.8 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت القيمة الإجمالية لتمويل للقطاع الخاص المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 834.2 مليون دولار أمريكي. تمكنت المؤسسة بنجاح من إقامة شراكات جديدة مع 6 مؤسسات مالية للوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخدمات لها.

جدول 2 – العمليات التجارية المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حسب القطاع (بملايين الدولارات)

الطاقة	الأغذية والزراعة	القطاع المالي	قطاعات أخرى	إجمالي الاعتمادات
الفعلي 2017	الفعلي 2017	الفعلي 2017	الفعلي 2017	الفعلي 2017
(77.4%) 3,792.6	(8.9%) 438.6	(13.4%) 658.8	(0.2%) 10.4	(100%) 4,900
الفعلي 2018	الفعلي 2018	الفعلي 2018	الفعلي 2018	الفعلي 2018
(67.2%) 3,496.0	(14.4%) 749.6	(12.2%) 635.8	(6.1%) 319.5	(100%) 5,200

فيما يتعلق بتفاصيل محفظة المؤسسة حسب نوع الضمان، لا يزال التعرض السيادي يشكل الجزء الأكبر من المحفظة، بنسبة 38.9% من قيمتها الإجمالية، مقارنةً بنسبة 80.2% في 2017.

تأتي نسبة التعرض السيادي لدى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مدفوعةً في المقام الأول بالمعاملات كبيرة الحجم من أجل تمويل قطاعي الطاقة، والأغذية والزراعة، وقد اتسع نطاقه بصورة رئيسية في ظل الاتفاقيات الإطارية الإستراتيجية الموقعة مع الدول الأعضاء، اتساقاً مع أولويات التنمية الوطنية بهذه الدول.

جدول 3 – العمليات التجارية المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حسب نوع الضمان (بملايين الدولارات)

سيادي	ضمان بنكي	عمليات تمويل بدون ضمانات	عمليات تمويل مهيكل	ضمان ائتماني	الإجمالي
الفعلي 2017	الفعلي 2017	الفعلي 2017	الفعلي 2017	الفعلي 2017	الفعلي 2017
(80.2%) 3,930.2	(10.4%) 510.4	(3.2%) 158.8	(4.4%) 216.0	(1.7%) 85.0	(100%) 4,900
الفعلي 2018	الفعلي 2018	الفعلي 2018	الفعلي 2018	الفعلي 2018	الفعلي 2018
(83.9%) 4,362.8	(12.2%) 635.8	(1.8%) 92.0	(0.6%) 30.0	(1.5%) 80.0	(100%) 5,200

المربع 1

الاتفاقيات الإطارية الموقعة في 2018

جمهورية مصر العربية

3 مليار دولار (السقف السنوي)

وقعت الاتفاقية الإطارية في يناير 2018 من أجل توجيه عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على مدار السنوات الخمس المقبلة.

غامبيا

210 مليون دولار

وقعت الاتفاقية الإطارية في يناير 2018 من أجل توجيه عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على مدار السنوات الثلاثة المقبلة.

جمهورية أوزبكستان

100 مليون دولار

وقعت الاتفاقية الإطارية في مارس 2018 من أجل دعم جهود التنويع والتوسع في الأعمال التي تقوم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة .

جمهورية باكستان الإسلامية

4.5 مليار دولار

وقعت الاتفاقية الإطارية في أبريل 2018 من أجل توجيه عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على مدار السنوات الثلاثة المقبلة.

جمهورية تونس

1.5 مليار دولار

وقعت الاتفاقية الإطارية في أبريل 2018 من أجل توجيه عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على مدار السنوات الثلاثة المقبلة.

بوركينا فاسو

1.5 مليار دولار

وقعت الاتفاقية الإطارية في أكتوبر 2018 من أجل توجيه عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على مدار السنوات الخمس المقبلة.

المساهمة في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة استجابة لدعوات زيادة وتسريع وتيرة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، من خلال مؤسسة تعمل وفق آليات السوق ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وعلى هذا النحو، فقد صبت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، منذ نشأتها، جُل تركيزها على المساهمة في زيادة حجم التجارة وتوسيع نطاقها داخل الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وخارجها، وجعلت ذلك أساساً ترتكز عليه إستراتيجيتها وعملياتها. وفي عام 2018، ركزت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 75 % من عمليات تمويل التجارة، والتي تمثل 3.9 مليار دولار ، على تيسير التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما أدى إلى زيادة مساهمة المؤسسة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

توفير الطاقة لدعم الأنشطة الاقتصادية

يعد توفير مصدر مستدام وغير منقطع للطاقة أساساً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتساعد المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الدول الأعضاء، ولاسيما الدول الأعضاء الأقل نمواً، على محاربة الفقر من خلال تقديم التمويل اللازم لضمان توفير إمدادات الطاقة الكافية، والتي تتعدد آثارها على الانتاجية والصحة والتعليم وتوفير فرص عمل مستدامة والأمن الغذائي وأمن الطاقة.

ومن ثم، فإن تحسين فرص الوصول إلى الطاقة يعد ضرورةً لإطلاق العنان للإمكانات من أجل تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء. وفي هذا السياق ، تعتبر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دعم قطاع الطاقة أحد الركائز الأساسية لإستراتيجية المؤسسة وأهدافها، وهو ما مكنها من أن تظل، في عام 2018، شريكاً ثابتاً وجديراً بالثقة في توفير التمويل لتأمين إمدادات الوقود والكهرباء من أجل الحفاظ على استمرارية توليد الطاقة الكهربائية والوصول إلى عدد كبير من السكان، بما في ذلك المقيمين في المناطق الريفية.

شكل 5: كبار المستفيدين في قطاع الطاقة من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 2018

تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة كمحفِّز على حشد الموارد من الأسواق العالمية لتمويل معاملات القروض المشتركة كبيرة الحجم في العديد من الدول الأعضاء التي يقل بها عدد الممولين المستعدين والقادرين على تمويل المعاملات المتعلقة بقطاع الطاقة التي غالباً ما تتطلب تمويلًا ضخماً.

المربع2

تمويل قطاع الطاقة في جزر القمر

لطالما كانت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تدعم واردات جزر القمر من المنتجات البترولية منذ عام 2014، حيث وصلت قيمة عمليات التمويل المعتمدة التراكمية إلى 100 مليون دولار ، وقد مارست المؤسسة دوراً هاماً في دعم تطلعات البلد فيما يتعلق بقطاع الطاقة الضرورية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

تعتمد جزر القمر، إحدى الدول الأعضاء، اعتماداً كبيراً على واردات المنتجات البترولية من أجل استيفاء احتياجاتها من الطاقة. كان للتكلفة المرتبطة بحالات الانقطاع المتكررة في إمداد المنتجات البترولية أثراً سلبياً على الاقتصاد الكلي في البلد وأهدافه الإنمائية. تمكنت حكومة جزر القمر، بفضل التمويل المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، من أن توفر للبلد مصدراً دائماً لإمداد المنتجات البترولية، مما أسهم في تحقيق أمن الطاقة والنمو الاقتصادي.

أجرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة سلسلة من المشاورات مع جميع الاطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة وشركة البترول المملوكة للدولة (SCH)، والموزعين والبنك المركزي والمؤسسات متعددة الأطراف؛ حيث تمكنت المؤسسة، عقب تبادل النقاشات بينهم، من إعداد هيكل تمويل مفصل يتسق مع دورة إعداد المنتجات البترولية بالبلد وتدفقاته النقدية، مما ساعد البلد على تقليل حجم إنفاقها السنوي على واردات البترول بمقدار 5 ملايين دولار .

تساهم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، من خلال مساعدة جزر القمر على تأمين إمدادات المنتجات البترولية، مساهمةً مباشرةً في تحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية بالبلد. تعتبر شركة SCH مساهماً رئيسياً في موازنة البلد وتوفر وظائف لعدد 300 مواطن، وذلك بفضل مبيعاتها التي بلغت قيمتها 91 مليون دولار في 2017.

عمليات التمويل المعتمدة التراكمية

100 مليون دولار

دعم واردات جزر القمر من المنتجات البترولية منذ عام 2014

المربع3

تمويـل قطـاع الطاقـة فـي جيبوتي

"بدأت شراكة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع جيبوتي في عام 2015 بالموافقة على تمويل مرابحة بقيمة 30 مليون دولار، من أجل دعم واردات البلد من المنتجات البترولية. قامت المؤسسة، على مدار العامين الماضيين، بزيادة قيمة التمويل إلى 72.5 مليون دولار لدعم احتياجات جيبوتي المتزايدة من الطاقة. إن العلاقة المميزة التي تجمعنا بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لم تسمح لشركة (SIHD)، وهي شركة بترول مملوكة للدولة، أن توفر احتياجات جيبوتي من المواد النفطية فحسب، بل امتد أثرها لتحسين العلاقة التي تجمع بين شركة SIHD وبين الموردين. ويعمل في قطاع الطاقة في جيبوتي أكثر من 1000 شخص، وبالتالي فإن التمويل المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة يسهم في توفير الرفاهية الاجتماعية لموظفينا وعائلاتهم ويساهم في الحد من الفقر في جيبوتي."

السيد دبار لاديه
الرئيس التنفيذي - شركة SIHD
(شركة البترول المملوكة للدولةبجيبوتي)

منذ التأسيس وافق المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حولها

550 مليون دولار

لدعم اقتصاد جيبوتي المتنامي

النهوض بالزراعة – تعزيز سلسلة القيمة ودعـم الأمــن الغــذائي

إن دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية، مثل الأمن الغذائي، هو من صميم أهداف المؤسسة وعملياتها اليومية. استمرت المؤسسة في عام 2018، على هذا النحو، في تقديم التمويل للسلع الزراعية الأساسية في الدول الأعضاء من أجل خلق فرص عمل، وتحسين دخل الأسر، وتحسين الإنتاجية، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي.

في عام 2018 ، بلغت قيمة عمليات تمويل التجارة المعتمدة لقطاع الأغذية والزراعة 749.6 مليون دولار ، بما يمثل 14.4% من إجمالي محفظة تمويل التجارة، محققةً بذلك زيادة بنسبة 71% مقارنة بالعام السابق، حيث اعتمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، خلال العام، 12 عملية لقطاع الأغذية والزراعة في 8 دول أعضاء.

مارست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دورها التحفيزي، وهو الدور المنوط بها بموجب رسالتها، المعهود في السنوات السابقة من خلال تقديم الدعم بقدر كبير لضمان تحقيق الأمن الغذائي في منطقة دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تم تخصيص جزء من محفظة التمويل التجاري لقطاع الأغذية والزراعة. في واقع الأمر، فقد استحوذت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على 50% من تمويلات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة المخصصة لقطاع الأغذية والزراعة في عام 2018.

اتسع نطاق التمويل الزراعي الذي تقدمه المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة اتساعاً كبيراً خلال السنوات الماضية، مستهدفاً الأجزاء البالغة الأهمية لسلسلة القيمة؛ بدءاً من المدخلات الزراعية وحتى مرحلة التصنيع والمعالجة ومرحلة ما قبل التصدير ووصولاً إلى التصدير، ويتعامل هذا التمويل مع الاحتياجات التمويلية حيث يصعب اجتذاب مقدمي الخدمات التجارية بسبب ارتفاع معدل المخاطر المتوقعة، ولاسيما فيما يتعلق بالتمويل للمراحل السابقة للحصاد. ومن الجدير بالذكر أن جزءاً كبيراً من التمويل الزراعي الذي تقدمه المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة يوجه إلى محصولي القطن والفول السوداني – نظراً لكونهما سلعتين أساسيتين وحيويتين على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في العديد من الدول الأعضاء في غرب إفريقيا.

تمويل الفول السوداني في السنغال وغامبيا

تتميز منتجات الفول السوداني بأهمية كبيرة للسنغال وغامبيا. يعتبر الفول السوداني، نظراً لكونه أحد المحاصيل الزراعية الأساسية، غذاءً حيوياً يساهم في الحد من الفقر والأمن الغذائي، حيث يمثل مصدر دخل لأكثر من 1.1 مليون من صغار المزارعين في كلا البلدين، فضلاً عن كونه غذاءً للماشية، ومساهمته في عائدات التصدير.

تؤثر زراعة محصول الفول السوداني ومعالجته وتجارته تأثيراً عميقاً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني. فمن حيث مساهمته في عائدات النقد الأجنبي وخفض العجز التجاري، تمثل منتجات الفول السوداني حوالي 27% من إجمالي صادرات غامبيا وأقل من 5% من الصادرات السنغالية، وذلك وفقاً لنتائج دراسة مشتركة أجرتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومركز التجارة الدولية في عام 2011. وتشكل القيمة المضافة المحلية، في كلا البلدين، والتي تتم من خلال عمليات المعالجة الصغيرة والمتوسطة، أساساً لتطوير النسيج الصناعي الوطني وزيادة قيمة الصادرات.

وبالنظر إلى ما تقدم، فقد ذهبت المؤسسة لتمويل هذا القطاع الفرعي في كل من السنغال وغامبيا. ونظراً لمشاركة الدولة، من خلال الشركات المملوكة للدولة، في تسويق الفول السوداني في كلا البلدين، تعمل المؤسسة مع الحكومات على تمويل هذا القطاع الهام. وبفضل تدخل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في القطاع الفرعي، وتم تقديم تمويل إجمالي قدره 383 مليون دولار للبلدين لشراء الفول السوداني من المزارعين المحليين. وتجهيز المكسرات التي تم شراؤها نصف مجهزة لأغراض التصدير إلى وجهات مختلفة في أوروبا وآسيا.

يتمثل أحد الآثار الرئيسية المترتبة على تمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للقطاع الفرعي للفول السوداني في منطقة سينيغامبيا في القضاء على الشراء الآجل للمكسرات لشركة الفول السوداني. اعتاد المزارعون في الماضي بيع المكسرات مقابل السندات الإذنية التي تصدرها شركة الفول السوداني. وصرحت مؤسسة (NFSPMC) للأمن الغذائي وأعمال المعالجة والتسويق في غامبيا، في شهادة سبق أن أدلت بها، أن الشراء عن طريق الائتمان أصبح الآن شيئاً من الماضي، بفضل تلقي المزارعين أموال نقدية في نقاط الشراء.

السنغال

التمويـل التراكمـي

225 مليون دولار

حتى مليون مزارع من صغار المزارعين الذين يعتمدون في كسب عيشهم على زراعة الفول السوداني.

غامبيـا

التمويـل التراكمـي

158 مليون دولار

أكثر من مائة ألف مزارع من صغار المزارعين الذين يعتمدون في كسب عيشهم على زراعة الفول السوداني.

بالإضافة إلى العمليات في دول أفريقيا جنوب الصحراء، فقد قامت المؤسسة بتوسيع نطاق التمويل لدعم المنتجات المتعلقة بالزراعة، مثل الأرز (جزر القمر)، وحبوب البن وزيت النخيل (إندونيسيا)، والقمح والسكر (طاجيكستان)، فضلاً عن زيت الطعام وفول الصويا (مصر).

الشكل رقم 6: أكبر المستفيدين لعام 2018 في قطاع الأغذية والزراعة

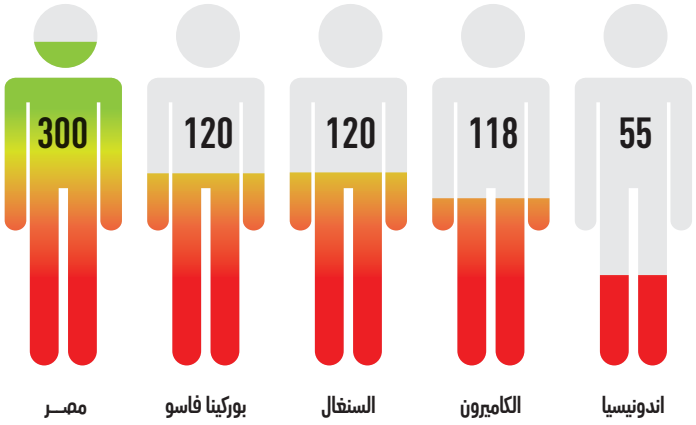

المربع 5

تمويل قطاع الأغذية والزراعة في

جـزر القمـر

"نحن سعداء للغاية بشراكتنا مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، فقد لعب التمويل الذي قدمته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دوراً هاماً في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدنا، إذ سيدعم التمويل إمداد الأرز بشكل متواصل، وهو أحد العناصر الغذائية الرئيسية في جزر القمر. استغرقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الوقت اللازم لفهم دورة أعمالنا ودورة التدفقات النقدية الخاصة بنا من أجل إنشاء هيكل تمويلي بعناية يوفر لأونيكور مرونة في السداد والقدرة على التفاوض للاتفاق على معايير أفضل لتحديد الأسعار وشروط السداد مع الموردين".

سيد امزى علي أزهر أحمد

الرئيس التنفيذي ، أونيكور (ONICOR)

المربع 6

تمويل قطاع الأغذية والزراعة في

إندونيسيا

السيد صلاح أ. ج. سعيد
الرئيس التنفيذي
بي تي باسيفك إندوبالم اندستريز

"بي تي باسيفك إندوبالم اندستريز هي إحدى أكبر شركات تكرير زيت النخيل في إندونيسيا. وتقدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى الشركة ما قيمته 10 مليون دولار لتمويل مراحل ما قبل التصدير. وقد أتاح هيكل التمويل المرن المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الفرصة لشركتنا للحصول على المزيد من التمويل بدون ضمانات ثابتة؛ وهو أمر مهم لشركتنا، إذ سيتيح لنا أن ننمو نمواً يتجاوز قيمة أصولنا. جرى تصميم هذا الهيكل أيضاً وفقاً لاحتياجات قطاعنا، وبالتالي فقد سهل من تحقيق النمو لنا".

عقد الشراكات مع المؤسسات المالية – تنمية التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احدى العناصر الرئيسية المكونة للاقتصاد، حيث تمارس هذه المشروعات دوراً حاسماً في خلق فرص عمل والحد من الفقر وتوفير مصادر للدخل، غير أن فرص الوصول المحدودة إلى التمويل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تشكل عقبة رئيسية تعيق توسعها في نطاق أعمالها ونموها. دفع ذلك المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في إستراتيجيتها العشرية، أن تولي المزيد من الأولوية لتأسيس شراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والمحلية من أجل توفير مصادر وطرق تمويل بديلة لدعم القطاع الخاص، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

اتساقاً مع ما تقدم، استمرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في 2018، في تعزيز تعاونها مع الشراكات القائمة، وبذلت جهوداً اضافية لإنشاء شراكات جديدة مع المؤسسات المالية بهدف تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يتسنى لها الحصول على التمويل اللازم لعملياتها التجارية. ومن أجل الوصول إلى عدد أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء، تقدم المؤسسة تمويل المرابحة إلى المؤسسات المالية المحلية من خلال آليات تمويل المرابحة ذي المرحلتين، وتقدم آليات خطوط التمويل إلى البنوك، والتي تقوم بدورها بتقديم التمويل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من القطاع الخاص؛ إذ لا يساهم ذلك في خلق الفرص اللازمة للحصول على التمويل فحسب، بل يساعد أيضاً على تعزيز الخدمات المصرفية الإسلامية عن طريق استحداث أدوات التمويل الإسلامي لدى البنوك الشريكة.

المربع 7

برنامج غرب أفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تنفيذ "خط تمويل التجارة" و"تمويل المرابحة ذي المرحلتين" من أجل تقديم التمويل إلى البنوك التجارية المحلية والإقليمية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذ ثبت أن خطوط التمويل هذه، إلى جانب خطوط التمويل الأخرى المعنية بالتجارة والتي توجه من خلال البنوك المحلية، تعود بالنفع على عملية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء. ومع ذلك، لم يتسن لعدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذه التسهيلات التجارية نظراً لعدم استيفاء الحد الأدنى من الشروط.

وقد صممت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لهذا الغرض برنامج غرب أفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو عبارة عن برنامج رائد لخط التمويل وبناء القدرات. ويهدف البرنامج إلى تحسين فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل في ثماني من الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهذه الدول هي أيضاً أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويجب تعزيز وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان من خلال توفير خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية للبنوك المحلية الشريكة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة.
تم إطلاق المشروع التجريبي الذي من المقرر تنفيذه في بوركينا فاسو ثم السنغال، على هامش "منتدى اعادة تشكيل هوية افريقيا" في نسخته الخامسة، الذي عقد في بوركينا فاسو في أكتوبر 2018. وأختير بنك كوريس الدولي ضمن المشروع التجريبي ليكون بنكاً شريكاً، وحصل على خط تمويل لاستخدامه في إطار برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ومن المتوقع أن يؤثر برنامج غرب أفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثيراً إيجابياً على كل من البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء. بالنسبة للبنوك، ستزيد عروض منتجات التمويل التجاري وسيتيح ذلك استخدام الخطوط على نحو أفضل، بالإضافة إلى توفير التدريب وأدوات تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل البدء في ممارسات الإقراض الخاصة بها أو تعزيزها، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة كبيرة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة لدى البنوك والتي يمكنها الحصول على التمويل ويبني قدرتها على تقليل معدل التخلف عن سداد القروض المصرفية. إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية تشكل ما يصل إلى 90% من الشركات في غرب أفريقيا، وتدعم بالتالي نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يساعد في النهاية على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غرب أفريقيا.

CORIS BANK INTERNATIONAL

La Banque Autrement

برنامج غرب أفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتوقع أن يؤثر بشكل إيجابي على كل من البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

المربع 8

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوزبكستان

"اعتمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في يونيو 2018، على تقديم تسهيل خط تمويل بقيمة 9 ملايين دولار لصالح بنك "Asia Alliance Bank"، ويمكن للطرفين، بفضل هذه الشراكة، الاستفادة من حلول تمويل التجارة الإسلامي وحلول تنمية التجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوزبكستان.

نشعر بالحماس لعقد شراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، حيث سيستسنى لنا توفير حلول للتجارة الإسلامية لتلبية الطلب المحلي المتزايد على منتجات وخدمات التجارة الإسلامية. وفي هذا الصدد ، يسرنا أن نعمل كمؤسسة رائدة في دعم تنمية تمويل التجارة الإسلامية في أوزبكستان. علاوة على ذلك ، نتطلع إلى توسيع نطاق علاقتنا مع المؤسسة لدعم تحقيق المزيد من النمو في قطاع التمويل الإسلامي في أوزبكستان".

السيد أوميدجون خكيموف
النائب الأول لرئيس مجلس إدارة بنك
Asia Alliance

دعم القطاع الخاص عن طريق آلية التمويل المعزز

فضلاً عن تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانية الوصول إلى التمويل من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والمحلية، تقوم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بدعم القطاع الخاص من خلال تقديم التمويل المباشر إلى المؤسسات الكبيرة من خلال آلية تمويل التجارة المهيكل. يعتبر تمويل التجارة المهيكل آلية آمنة نسبياً يتم من خلالها تقديم التمويل خارج الأشكال التقليدية للتمويل قصير الأجل القائم على الميزانية. ويسعى البنك الممول، في حالة إجراء معاملة تمويل تجارة مهيكل معتادة، إلى عزل (لضمان الالتزام بأغراض التمويل من خلال الرهن أو الملكية) بعض الأصول (عادةً السلع)، والتي يتوقع أن تدر تدفقات نقدية عن الأصول الأخرى الخاصة بالمستفيد من التمويل واستخدامها للتخفيف من المخاطر المختلفة المرتبطة بالمعاملة. بالمقارنة بالتمويل المعياري القائم على أساس الميزانية، يساعد تمويل التجارة المهيكل على تقليل الخسائر المتوقعة من خلال تقليل قيمة الخسارة المترتبة على التخلف عن السداد، نتيجة ارتفاع معدل الاسترداد بسبب طبيعة معاملات تمويل التجارة المهيكل المدعومة بالأصول. يستخدم تمويل التجارة المهيكل لأغراض تمويل الواردات والتمويل للمراحل السابقة للتصدير وتمويل المخزون.

المربع9

الشراكة مع البنك الشعبي المغربي لدعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

غرب افريقيا

"بلغ تعاوننا مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، على مدى السنوات الأخيرة، آفاقاً جديدة بفضل الشراكة القوية القائمة على ممارسات عمل تتسم بالشفافية ومصالح متبادلة، واشتملت عمليات التعاون التي تمت مؤخراً على عمليات تمويل التجارة التي ساهمت بشكل كبير في توسيع أعمالنا في دول جنوب الصحراء. ونشعر بسعادة عارمة حيال التعاون القائم مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والذي يعود بالنفع على كلا الطرفين والالتزام الذي تتحمله المؤسسة بتحقيق أثر متزايد من خلال برامجها المعنية بالتنمية التجارية لدعم عملائنا وشركاتنا الفرعية وشركائنا في العديد من دول العمل المشترك".

حنـان البــوري

رئيس تطوير الأعمال الدولية، البنك الشعبي المغربي في المغرب

4

خلق منصات للنهوض بالتجارة وتعزيز الرخاء الاقتصادي

أنشطة الترويج التجاري وتنمية التجارة في 2018

تسترشد عمليات وأنشطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في الدول الأعضاء بنموذج أعمال يهدف إلى تقديم حلول تجارية متكاملة تركز على تحقيق توازن بين ركيزتين أساسيتين – إستدامة الأعمال، وتحقيق الأثر الإنمائي. ويتمثل الهدف من ذلك في تعزيز التعاون فيما يتعلق بالتجارة البينية بين الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي ودعم تجارتها مع بقية دول العالم، وتهدف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى تصميم وتنفيذ مبادرات وبرامج فيما يتعلق بالتجارة عبر قطاعات تجارية، وتمكين الابتكار واستخدام التكنولوجيا الرقمية في تنمية الأعمال. استحانت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في عام 2018، بمنصات مختلفة من أجل تعزيز الأنشطة التجارية ودعم المعاملات التجارية الدولية العابرة للحدود.

أعدت مبادرات المؤسسة المعنية بالتجارة والأعمال خصيصاً لتحقيق نهج تجاري متكامل ضمن ثلاث فئات عامة:

(أ) البرامج الرائدة،

(ب) المشروعات المتكاملة،

(ج) العمليات والأنشطةالمستهدفة الجديدة.

أبرز النقاط المتعلقة بالبرامج الرائدة للمـؤسسـة الدوليـة الإسلامية لتمويل التجارة

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB)

يتمثل الهدف من البرنامج في تعزيز التجارة باعتبارها أداة لزيادة الفرص الاقتصادية ودعم النمو الشامل والمستدام عبر أعضاء منظمة التعاون الإسلامي من الدول العربية ودول جنوب الصحراء. أبرز النقاط الرئيسية بالبرنامج:

- الأعمال التجارية فيما بين الشركات (B2B) فيما يتعلق بمنتجات الأغذية الزراعية
- الشراكة مع مجلس الأعمال التونسي الأفريقي (TABC)
- إنشاء وإدارة اللجنة التوجيهية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- تنظيم الاجتماعات الأولى للمستويين الأول والثاني من هيكل الحوكمة؛ وهما مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية.

برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS)

يتمثل الهدف من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية في المساهمة في تحقيق "نمو اقتصادي شامل عن طريق زيادة فرص العمل وزيادة مستوى التنافسية من خلال إصلاح السياسات التجارية في الدول العربية." وكانت أبرز الإنجازات في 2018:

- حصول 28 مشروعاً معتمداً و19 دولة عربية مستفيدة من الدعم الفني
- إطلاق عملية تقييم لمبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية
- إجراء عدد من أنشطة بناء القدرات بهدف تمكين الدول العربية المستفيدة لضمان ربط عمليات استحداث المعرفة بحاجات الحكومات والقطاع الخاص من أجل تعزيز مهارات التجارة الدولية.
- التقدم بخمس عروض لمشروعات جديدة في المملكة العربية السعودية والعراق ومصر وجامعة الدول العربية وجزر القمر

برنامج غرب أفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتمثل الهدف من البرنامج في إنشاء جسر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك في غرب أفريقيا، من خلال بناء القدرات لدى كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك، إذ سيعود ذلك بالنفع عليها وعلى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من حيث الاستخدام الفعال لخطوط التمويل التي تستهدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وتتمثل الانجازات الرئيسية في:

- إطلاق المشروع التجريبي في السنغال وبوركينا فاسو
- إقامة شراكات وتوفير الموارد للمشروع التجريبي
- تم اختيار بنك كوريس الدولي كبنك شريك، وحصل على خط تمويل قيمته 8 مليون يورو
- توقيع الاتفاقيات مع البنك الشريك والوكالة المنفذة

منتدى تنمية التجارة

منتدى تنمية التجارة هو مؤتمر مرجعي يجمع بين الأفراد والمجموعات المعنية بالتجارة والمؤسسات (العامة والخاصة)، والمنظمات (الدولية والإقليمية والوطنية) المكرسة لتعزيز التجارة والتعاون التجاري بين دول منظمة التعاون الإسلامي وبقية دول العالم. وقعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة اتفاقية شراكة مع مؤسسة دبي لتنمية الصادرات لإطلاق المنتدى وبدء مرحلة الإعداد.

برنامج جسر تجارة القطن

تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تيسير التجارة بين جهات التصدير الأفريقية والجهات المستوردة في جنوب شرق آسيا (الأعمال التجارية بين الشركات (B2B) فيما يتعلق بالقطن أفريقيا - آسيا) ، وعقدت المؤسسة في عام 2018 ورشة عمل لبناء إتحاد مؤسسي لزيادة تعزيز التعاون.

المربع 10

الشراكة بين

المـؤسسـة الدوليـة الإسلامية لتمويل التجارة

"تتعاون الأونكتاد مع المؤسسة منذ المرحلة الأولى من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS) منذ عام 2013 لتسريع وتيرة الإصلاحات التجارية ، بهدف تعزيز التجارة داخل المنطقة العربية من خلال تعزيز القدرة التنافسية لشركات التصدير والوصول إلى الأسواق.

تعتبر المؤسسة هي واحدة من الشركاء المؤسسين الـ 14 لمبادرة التجارة الإلكترونية التي تقودها الأونكتاد ، والتي تم إطلاقها في نيروبي في عام 2016 ، لتسهيل الوصول إلى المعلومات والموارد لدعم التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في الدول النامية.

بفضل الدعم المالي المقدم من المؤسسة، ستتمكن الأونكتاد من إجراء أول تقييم محسّن للتجارة الإلكترونية في العراق في عام 2019 ، بالتعاون مع الشركاء في برنامج التجارة الإلكترونية للجميع (e-Trade for all) ، وهو مساهمة مهمة أخرى في هذا البرنامج المهم".

الدكتور موخيسا كيتوي

الأمين العام للأونكتاد

أبرز النقاط المتعلقة بالمشروعات المتكاملة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

برنامج تنمية صادرات القهوة الإندونيسية

يتضمن مكون التنمية التجارية في هذا البرنامج ناتجين متوازيين: 1) تدريب المزارعين، 2) التجهيزات اللازمة لإنشاء مركز تدريب. وقع الاختيار على منظمة غير ربحية، متخصصة في قطاع القهوة، وتم إطلاق الجزء الأول من التدريب في سبتمبر 2018 ليعود بالنفع على 27 مستفيداً.

الحل التجاري المتكامل بجيبوتي

تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، جنباً إلى جنب مع سوناطراك، الشركة الحكومية الجزائرية للنفط، على دعم حكومة جيبوتي لتصبح جيبوتي مركزاً تجارياً في قطاع الطاقة بشرق أفريقيا. يتألف البرنامج من 4 عناصر: (أ) التدريب الفني؛ (ب) إيفاد الخبراء، (ج) الانغماس اللغوي، (د) التحول إلى استخدام الغاز النفطي المسال. ويرتكز البرنامج على واردات منتجات جيبوتي النفطية التي تم تمويلها من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة منذ عام 2014 ، والتي تصل قيمتها التراكمية إلى 538.5 مليون دولار .

الحل التجاري المتكامل بجزر القمر

تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالتعاون مع ترويج الصادرات في أوغندا، على دعم حكومة جزر القمر في جهودها الرامية إلى التصدي لغياب الوصول المباشر لمحاصيلها النقدية الرئيسية الخاصة بالتصدير إلى الأسواق النهائية.

المربع 11

المساعدة الفنية فيما يتعلق بسموم الأفلاتوكسين في غامبيا

كافح قطاع الفول السوداني في غامبيا لسنوات عديدة من أجل توفير محصول جيد المستوى بسبب تأثير الأفلاتوكسين، وهي فطريات سامة تؤثر على نوعية الفول السوداني. خصصت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في يونيو 2018 تمويل لإطلاق برنامج تجريبي للحد من الأفلاتوكسين في سبيل دعم هذا القطاع. بعد انتهاء البرنامج بنجاح، تحسنت نوعية المحصول الزراعي بشكل ملحوظ، مما أدى إلى زيادة الصادرات والإيرادات الحكومية وزيادة دخل المزارعين.

يستهدف مشروع المساعدة الفنية في غامبيا قطاع إنتاج الفول السوداني لتنفيذ برنامج القضاء على الأفلاتوكسين، الذي يهدف إلى تقديم الدعم إلى المزارعين بالتدريب اللازم لتعزيز قدراتهم الفنية وقدراتهم التنافسية. ويهدف هذا المشروع التجريبي إلى القضاء على مرض سموم الأفلاتوكسين الذي يصيب زراعة الفول السوداني ويؤثر على الإنتاج وأسعار السلع. وقد عاد هذا المشروع بالنفع على 7000 مزارع، حيث تم توزيع 50 طناً من منتج "الفاسيف" لمعالجة 5000 هكتار. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليم المعدات المختبرية إلى المزارعين المستفيدين. ويدعم هذا المشروع أربع جهات مانحة، بما في ذلك المساهمين للمرة الأولى: 1) الإطار المتكامل المعزز، 2) الوكالة التركية للتعاون والتنسيق، 3) حكومة غامبيا. ومن المتوقع أن يجني 7000 مزارع عائدات إضافية قيمتها 262،200 دولار ، أي ما يعادل 37 دولاراً في المتوسط لكل مزارع وأسرته.

أبرز العمليات والبرامج والأنشطة المستهدفة من جانب المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة

غينيا - مشروع الربط العكسي: "استعادة نشاط القطاع الخاص في غينيا"

تماشياً مع منهج التجارة المتكاملة، لبت المؤسسة احتياجات غينيا المتعلقة بدعم القطاع الخاص وتعزيز الصادرات. وقد أطلقت المؤسسة برنامج يهدف إلى "استعادة نشاط القطاع الخاص في غينيا" ويقوم على العناصر التالية:

1. الدعم المؤسسي الذي يهدف إلى مساعدة المؤسسات المهنية المحلية التي تقدم خدمات إلى المشغلين الاقتصاديين المحليين.
2. تقديم المساعدة إلى المنتجين والمصدرين لتبني عرضهم للتصدير إلى الأسواق الخارجية.
3. تقديم الدعم الفني إلى الوزارات والموانئ وشركات شحن البضائع والمصدرين
4. الوصول إلى التمويل التجاري عن طريق مبادرات بناء القدرات المتعلقة بالتجارة، لاسيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن المتوقع أن يستمر المشروع لمدة 3 سنوات، بتكلفة تُقدر بمبلغ 1,580,000 دولار . ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في المساهمة في تنمية ورفع تنافسية تصدير المانجو والكاجو في سياق منهج سلسلة القيمة. ويجري تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع الوكالة التونسية للتعاون الفني والوكالة الغينية للتعاون الفني بوصفهما الوكالتان القائمتان بالتنفيذ.

مشروع المساعدة الفنية لمصر

قدمت المؤسسة المساعدة الفنية لهيئة تنمية الصادرات المصرية من أجل تلبية حاجتها في مجال التسويق الإلكتروني، وذلك بموجب مذكرة تفاهم مدتها 3 سنوات مبرمة بين المؤسسة وهيئة تنمية الصادرات المصرية. وخلال عام 2018، تم الانتهاء من تصميم المشروع بالتعاون مع هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية (MATRADE)، وهي منظمة ترويج التجارة الماليزية، والتي ستعمل على توسيع خبرتها في مجال التسويق الإلكتروني.

برنامج تنمية قطاع التمور في منطقة المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

يتمثل الهدف من المشروع في مواجهة المعوقات على مستويات المزارعين والشركات والمؤسسات بهدف ضمان تحقيق الاستفادة الكاملة من إمكانيات قطاع إنتاج التمور في المدينة المنورة لتلبية الطلب المتزايد في الداخل والخارج. ومن المتوقع أن يساهم المشروع في تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل عن طريق تحسين أداء العمل في قطاع إنتاج التمور.

البرنامج المشترك بين البنك الافريقي للتنمية والمؤسسة للتعلم الإلكتروني للتمويل التجاري للمؤسسات المالية الأفريقية

تعاونت المؤسسة والبنك الإفريقي للتنميةمع غرفة التجارة الدولية لإطلاق برنامج مشترك بين البنك الإفريقي للتنمية والمؤسسة للتعلم الإلكتروني للتمويل التجاري للمؤسسات المالية الأفريقية. وسيعمل البرنامج على مساعدة البنوك المحلية الشريكة لتعزيز قدرتها على التمويل التجاري وتقديم منتجات أكثر تطوراً للتمويل التجاري. وسيستفيد بنك كوريس، في سياق شراكته مع المؤسسة في برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا للمؤسسات المالية الأفريقية.

المربع 12

دعم سلسلة قيمة الفول السوداني في

غامبيا

"لقد تمكنت مؤسسة المعالجة والتسويق للأمن الغذائي الوطني في غامبيا (NFSC) عبر علاقتها مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من الوصول إلى كل من التمويل التجاري ودعم التنمية التجارية الذي مكّننا من دعم خلق فرص العمل والتنمية الزراعية وخلق فرص جديدة لأسواق التصدير لجميع أصحاب المصلحة على طول سلسلة قيمة الفول السوداني".

مصطفى كولي
نائب العضو المنتدب، مؤسسة المعالجة والتسويق للأمن الغذائي الوطني

أبرز أنشطة بناء القدرات للمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة

نقطة انطلاق المبادرات - السنغال: تنمية الفرص التجارية، تدريب المدربين السنغاليين في مجال التجارة الدولية

"نقطة انطلاق المبادرات - السنغال" هي مبادرة مشتركة بين مكتب تسهيل التجارة الكندي (TFO Canada) والمؤسسة، بالتعاون مع وكالة ترويج الصادرات السنغالية (ASEPEX). وتتألف هذه المبادرة من برنامج تدريب المدربين الذي يهدف إلى توحيد خدمات مساعدة التصدير وتوسيعها والمقدمة من وكالة ترويج الصادرات السنغالية و9 مؤسسات أخرى ذات صلة للدعم التجاري لجهات التصدير السنغالية الصغيرة ومتوسطة الحجم لتعزيز قدرتها على الوصول إلى الأسواق العالمية. وقد تلقى 30 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً التدريب في إطار برنامج نقطة انطلاق الصادرات السنغالية في عام 2018.

برامج التدريب المشترك بين المؤسسة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يهدف التدريب العالي المستوى المنظم بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز قدرة مسؤولي القطاع العام في اتحاد الدول المستقلة وأفغانستان على الاستفادة من أدوات الوصول إلى السوق التابعة لمركز التجارة الدولية، مما يمكّنهم من الاستفادة من هذه الأدوات في مجال التصدير. واستفاد 23 مشاركاً في هذا التدريب المشترك بين مركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلق باستعلامات السوق.

ورشة التمويل التجاري للمؤسسات المالية في أوزبكستان وطاجيكستان

نُظّمت ورش العمل هذه بالاشتراك مع مسؤولين محليين وشركاء التنمية لتعزيز قدرة المؤسسات المالية في مجالات التجارة الدولية والترويج للصادرات والتمويل الإسلامي.

برنامج التدريب والتشغيل من أجل التصدير في مصر (TREE)

يهدف البرنامج التدريبي إلى تعزيز المعرفة ومجموعة المهارات لدى الشباب ومنحهم شهادات بوصفهم متخصصين في التصدير، مما سيمكّنهم من إيجاد فرص عمل تنافسية في التجارة الدولية وتأسيس أعمالهم. وقد استفاد عدد 161 مشارك من برنامج التدريب والتشغيل من أجل التصدير.

ستعمل المؤسسة على التركيز على خلق تأثير مضاعف عن طريق برامج التدريب مثل المشروع الحالي مع مكتب تسهيل التجارة الكندي في السنغال، حيث سيجري تكرار هذه البرامج في دول أخرى في غرب أفريقيا في الأعوام القادمة. وتمكنت المؤسسة، في إطار هذه البرامج، من تقديم التدريب لعدد 245 متدرباً في عام 2018، ليمثلوا نسبة 123% من العدد الذي كانت تستهدفه المؤسسة، أي 200 متدرب.

تطوير المنتجات وابتكارها

يمثل الابتكار عاملاً مهماً للاستدامة والنمو الاقتصادي، وذلك مع التغير المستمر الذي تشهده المنتجات التكنولوجية ونماذج الأعمال وسلاسل القيمة. ولذلك تواصل المؤسسة إيجاد حلول مبتكرة لتلائم الحاجات المتنامية للدول الأعضاء.

فقد توصلت إلى حلول مالية مبتكرة لتعزيز أعمالها التجارية وأنشطتها التنموية. وعملت على تصميم "صندوق تنمية التجارة التابع للمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة" منذ عام 2017. ويتمثل الهدف الأساسي للصندوق في حشد الموارد وتوفيرها للتمويل المتجدد فيما يتعلق بالمبادرات والعمليات المتعلقة بالتجارة، من أجل إقامة وقف يُودع فيه الدخل غير الحلال المتحصل عليه ثم استثماره. ومن المزمع استخدام العائدات في دعم أنشطة تنمية التجارة والأعمال. وفي عام 2018، وافقت الهيئة الشرعية ومجلس إدارة المؤسسة على مقترح إنشاء الصندوق ولوائحه.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت المؤسسة في عام 2018 صندوق الطاقة السيادي (ISEF) معتمدةً على القوة التي تتمتع بها وسجلها الحافل الراسخ في التمويل التجاري. ويهدف الصندوق إلى إشراك الدول الأعضاء في مستقبل الطاقة وتحقيق استراتيجية المؤسسة المتعلقة بالتنوع وتركيزها على الابتكار.

وفي مجال منتجات التمويل التجاري، اعتمدت المؤسسة مؤخراً خطابات الاعتماد والسَّلَم والتخصيم (Factoring) (تمويل وشراء أوراق القبض "Receivables"). وفي هذا الصدد، عملت المؤسسة مع منظمة التخصيم الدولية (Factors Chain International - FCI) على وضع القواعد الإسلامية للتخصيم. وقد قُدِّمت إلى الجمعية العمومية لمنظمة التخصيم وجرت الموافقة عليها بوصفها جزءاً من الاتفاقية التكميلية المبرمة مع المنظمة والتي تتيح التخصيم المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتلتزم المؤسسة بالبرنامج الخمسي الذي وضعه رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدعم المجموعة لتصبح "بنكاً للتنمية والتنموين"، بالأخص في المجال التكنولوجي عن طريق اكتشاف أنشطة تنمية الأعمال عبر التمويل الجماعي وتقنية بلوك تشين (لتطبيقات المعاملات) وفينتك (التقنية المالية) لنشر العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتوجد أنشطة مشتركة مع الجهات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومبادرات بين الأعمال مثل برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية، وبرامج نقل تكنولوجيا الربط العكسي مثل نقل تكنولوجيا اختبار القطن من تركيا إلى أوزبكستان، والمنصة الإلكترونية للمصدرين في ماليزيا إلى مصر. وبالنسبة لبرنامج جسر تجارة القطن، سيستفيد من منصة للتجارة الإلكترونية والتي ستيسر الخدمات اللوجستية وعمليات مراقبة الجودة والتأمين والسداد لجميع الجهات المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، أُطلِق البرنامج التجريبي لتحدي الابتكار في عام 2018 وسيستمر خلال الأعوام الثلاثة القادمة مع التركيز على تشجيع ثقافة الابتكار وتعزيز العمليات داخل المؤسسة.

5

تعزيز الشراكات لزيادة الأثر السوقي

الاتساق مع أهداف منظمة التعاون الإسلامي

واصلت المؤسسة خلال عام 2018 تعاونها الوثيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي؛ وهي المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب تنسيق الكومسيك والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تضافر الجهود المتعلقة بالبرامج المطبقة في كل منها، والاستفادة من نقاط القوة والخبرات المتبادلة للمساهمة في تحقيق الأهداف التي حددتها منظمة التعاون الإسلامي في خطة عملها لعام 2025.

التآزر مع الكيانات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تسعى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة باستمرار للاستفادة من الفرص التي تركز على تمويل المعاملات التجارية، والتي من شأنها أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على النمو الشامل وتتعامل مع احتياجات التنمية لدى الدول الأعضاء. ويعزز الدعم الذي تقدمه المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الإستراتيجيات القائمة على التجارة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو على المدى الطويل، بما يتماشى مع الإستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وتركز المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية على الشمولية وتحقيق التواصل ونمو قطاع التمويل الاسلامي، من خلال تعزيز تنمية القطاع الخاص وتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء وتنمية التمويل الإسلامي وبناء القدرات. بالإضافة إلى ذلك ، تتسق الخطة الإستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع البرنامج الخماسي الصادر عن رئيس المجموعة.

الأنشطة المشتركة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

يجري العمل على تنفيذ الالتزامات المشتركة المعنية بتنمية التجارة في مجالات تبادل المعارف والخبرات (Reverse Linkages) وتنمية القدرات والأمور المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاستعراض العالمي لمبادرة المساعدة من أجل التجارة . يعتبر البنك الإسلامي للتنمية شريكاً رئيسياً في تنفيذ جميع برامج تنمية التجارة الرائدة التي تنفذها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مثل برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS) وبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB)، مما يسهم في اتباع نهج شامل لتطوير التجارة عبر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

التعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) والمؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاص (ICD)

تتعاون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعاوناً طويل الأمد مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ذراع تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للبنك الإسلامي للتنمية)، حيث تدخل المؤسستان في شراكة بشأن المعاملات التجارية في مجال تغطية المخاطر لدعم الواردات والصادرات في الدول الأعضاء، كما تتعاون مع المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ (ذراع تنمية القطاع الخاص للبنك الإسلامي للتنمية)، حيث يركز التعاون فيما بينهما على المعاملات التجارية المعنية بالقروض المشتركة حيث تشارك المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ في المعاملات التجارية بقيادة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

نقل التكنولوجيا

تدرس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في إطار تنفيذ برنامج تبادل المعارف والخبرات (Reverse Linkages) لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نقل التكنولوجيا من الدول الأعضاء المتقدمة في بعض المجالات إلى دول أخرى يمكنها الاستفادة من هذه التكنولوجيا، ولعل أحد الأمثلة على ذلك تكمن في نقل تكنولوجيا اختبار القطن من تركيا وأوزبكستان إلى دول غرب إفريقيا.

زيادة التعاون مع شركاء التجارة الإقليميين

واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خلال عام 2018 زيادة وتوسيع نطاق تعاونها مع الشركاء الإقليميين المهمين مثل البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير (Afreximbank) وايكو بنك (Ecobank Transnational Inc) وبنك غرب أفريقيا للتنمية (BOAD) ومقره منطقة غرب أفريقيا والبنك الشعبي المغربي، وتهدف هذه الشراكات والتعاون إلى دعم الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في منطقة أفريقيا حتى يتسنى لها الحصول على التمويل اللازم لعمليات التصدير والاستيراد الخاصة بها، مما سيسهم في خلق فرص عمل وتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للدول الأعضاء.

سياسة تعزيز التجارة

شاركت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بشكل ملحوظ في العمل على تعزيز السياسات لدعم تبني وتنفيذ سياسات بديلة موجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق المزيد من الشمولية في التجارة الدولية. تم الاضطلاع بتنفيذ أعمال مهمة بشأن أهمية سلاسل القيمة العالمية في التجارة الدولية، وصلتها بأهداف التنمية المستدامة المبينة كما أوضحتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ضمن جماعة الممارسة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وقد كان ذلك بمثابة أساس متين تستند إليه التدخلات السياسية في العديد من المنتديات الأخرى.

استمرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في العمل مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى بشأن القضايا المتعلقة بتجسير فجوة تمويل التجارة العالمية من خلال بعض الإجراءات، ومنها الإسهامات الموجهة خصيصاً إلى اجتماع مجموعة خبراء منظمة التجارة العالمية بشأن تمويل التجارة واللجنة المصرفية في غرفة التجارة الدولية والمشاورات في قمة

قادة الأعمال (B20)/ مجموعة العشرين (G20) والتدخلات على صعيد السياسات في المنتديات العالمية، وقد قامت بجهود من أجل النهوض بتمويل التجارة الإسلامية من خلال الريادة الفكرية ونشرت بالشراكة مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، سياسة موجزة بشأن أحدث اتجاهات تمويل التجارة الإسلامية والتوميات المشتركة حول إجراءات دعم توسعها. نُشرت تقارير أخرى في عام 2018، ومن بينها المسح العالمي الصادر عن غرفة التجارة الدولية لعام 2018: تأمين النمو في المستقبل.

الشراكات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2018 تنفيذ المشاركة الفعالة والشراكات في عدة مجالات، واختيرت لتكون عضواً نشطاً في المعرض التجاري الأفريقي المشترك، حيث مارست المؤسسة دوراً هاماً، بالشراكة مع البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير (Afreximbank)، لتنظيم أول معرض تجاري بين الدول الأفريقية في مصر (IATF 2018)، والذي تضمن تنظيم الأحداث الجانبية في إطار برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية.

واصلت المؤسسة أنشطتها مع غرفة التجارة الدولية فيما يتعلق بأن تصبح عضواً كاملاً في غرفة التجارة الدولية، وشاركت المؤسسة مشاركةً نشطة في اللجنة المصرفية في غرفة التجارة الدولية، وفي مجموعة عمل تمويل التجارة المستدامة.

تعاونت المؤسسة مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ومنظمة التجارة العالمية وبنك الإفريقي للتنمية وشركاء التنمية الآخرين، مثل الإطار المتكامل المعزز (Enhanced Integrated Framework-EIF)، من خلال منصات مختلفة، للتعامل مع المسائل المتعلقة بالسياسات التجارية وبناء القدرات والمسائل المتعلقة بتيسير التجارة.

توسعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2018 في شراكاتها الإستراتيجية مع المراكز الأكاديمية والبحثية، مثل معهد التجارة والابتكار (IfTI) وجامعة اوفنبرغ (ألمانيا) ومعهد كامبريدج لقيادة الإستدامة (CISL) من أجل التعاون في المجالات المتعلقة بتطوير سوق التكنولوجيا المالية الخضراء والتجارة والابتكار.

> لا يقتصر الابتكار في المؤسسة فقط على تطوير منتجات جديدة لتمويل التجارة الإسلامي، ولكن أيضاً في طريقة العمل والشراكات التي نبنيها لتحقيق مهمتنا.

المهندس هانـي سالـم سنبـل
الرئيس التنفيذى

المربع 13

الشراكة مع الإطار المتكامل المعزز (EIF) من أجل دعم الدول الأعضاء الأقل تقدماً

"لقد كانت الشراكة بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والإطار المتكامل المعزز شراكة موجهة نحو إتخاذ أفعال وإجراءات نحو الاستفادة من خبرات وموارد كل منهما لتقديم الدعم المتزايد للدول الأقل تقدماً. لقد أثمرت الشراكة عن خلق أثار ملموسة على أرض الواقع، بدءاً من توسيع نطاق فرص الأعمال إلى زيادة عائدات التصدير والوصول إلى أسواق جديدة."

السيد راتناكار أدهيكاري
المدير التنفيذي، الإطار المتكامل المعزز (EIF)

توفير الموارد من أجل تنمية التجارة

وإذ تركز المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تصميم وتنفيذ مشروعات تنمية التجارة، فإنها تساهم بصفة سنوية بتقديم تمويل أولي لتسهيل توفير الموارد من الشركاء الآخرين، كالحكومات والبنوك متعددة الأطراف ووكالات التنمية والجهات المانحة الموجهة نحو المشروعات والجهات الراعية. كما تشكل المساهمات المقدمة من شركاء آخرين غير تقليديين مثل مراكز البحوث والمؤسسات أساساً لجمع الأموال لإجراء التدخلات الرامية لتنمية التجارة. وبلغت القيمة الإجمالية للموارد التي تم توفيرها لأنشطة تنمية التجارة 980,000 دولار في عام 2018.

وقد كانت هذه الأموال التي تم جمعها مهمة في تحقيق التعاون مع الشركاء من أجل تنفيذ البرامج والمشروعات الهامة، مثل مشروع تبادل المعارف والخبرات (Reverse Linkages) في غينيا، حيث قدمت المؤسسة تمويلاً أولياً ولعبت دوراً رائداً في توفير الموارد اللازمة لعام 2018 والالتزامات المضمونة من الجهات المانحة للفترة المتبقية من المشروع.

توفير الموارد من أجل استدامة تدخلات تمويل التجارة

لقد شهد عام 2017 حدوث تغيراً جذرياً، حيث تعافت الأسواق المالية من حالة انخفاض أسعار الفائدة، لينعكس الإتجاه السائد تصاعداً، إذ شهدت أسعار الفائدة الأساسية زيادتين، وامتد ذلك ليشمل سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، وزاد سعر الفائدة المعروض بين البنوك (الليبور) بمعدل مرة ونصف تقريباً. وقد اقترنت هذه الزيادة بديناميكيات السوق الأخرى مثل زيادة أسعار النفط الخام. وقد فرضت هذه الديناميكيات ضغوطاً متزايدةً على الأسواق والمقترضين، مما أدى لزيادة تكلفة الاقتراض لكل من عملاء المؤسسة وشركائها فيما يتعلق بالقروض المشتركة. وأدى هذا بدوره إلى زيادة الطلب على المؤسسة لتوفير موارد إضافية للوفاء بأحجام التمويل المتزايدة لتلبية ارتفاع فواتير الواردات من منتجات الطاقة والسلع الأخرى.

على الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، فقد حققت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، خلال عام 2018 نجاحاً في جمع 2,983 مليون دولار من داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشركائه المعنيين بتقديم القروض المشتركة في السوق لتمويل 36 عملية لصالح 15 دولة عضو. وتمثل الأموال التي تم توفيرها من السوق نسبة 58% من إجمالي تمويل التجارة الذي قدمته المؤسسة هذا العام.

الاستفادة من الموارد السائلة لخلق أثر سوقي مستدام

كان عام 2018 عاماً هاماً بالنسبة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة فيما يتعلق بإدارة السيولة واستثمار أموالها السائلة، حيث بدأت المؤسسة، خلال هذا العام، تنفيذ نظام معلومات إدارة الخزينة داخلياً وإنشاء البنية الأساسية لتبني قدرات التعامل مع الخزينة لديها. وستستكمل المؤسسة، استناداً إلى منصة نظام الخدمات المصرفية القائم والذي تستخدمه الأذرع الأخرى للمؤسسة، النظام البيئي من خلال إدخال نظام الخزينة الذي يتوقع أن يمكّن المؤسسة من إدارة السيولة بشكل مستقل وإجراء معاملات الخزينة ومعاملات الاستثمار. وفي الوقت نفسه ، ستساعد هذه الخطوة على توطيد مكانة المؤسسة بقوة في الأسواق المالية والتعامل مع المؤسسات المالية الأخرى بشكل مستقل. إن استخدام نظام الخزينة الداخلي سيؤذن ببداية جديدة للمؤسسة في مجال إدارة السيولة، ليكمل على الإنجازات السابقة التي تحققت خلال العقد الأخير في هذا المجال ويضيف إليها، وسيعزز هذا الاتجاه من تحسن الاستدامة المالية والربحية للمؤسسة.

علاوة على ذلك ، قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بمراجعة وتحسين سياسات وممارسات إدارة السيولة، مما أدى لزيادة تعزيز السيولة باعتبارها إحدى الركائز القوية التي يستند إليها التصنيف الائتماني الذي حصلت عليه المؤسسة العام الماضي وتعزيز ثقة وفهم الشركاء ووكالات التصنيف للسلامة المالية والاستقرار المالي للمؤسسة.

6

رفع كفاءة الأدوات والمنصات لتعزيز التميز التنظيمي

الكفاءة التنظيمية وضمان الجودة

واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2018 عملها على تحديد الشراكات والمنصات الرقمية التي ستساعد المؤسسة على تحقيق الكفاءة التنظيمية والتميز التنظيمي، مما سيعزز تنفيذ إستراتيجيتها العشرية. ونجحت المؤسسة، في هذا الصدد، في تطوير حلولها المصرفية الأساسية لعمليات التمويل التجاري، وذلك بالشراكة مع شركة باث سوليوشنز (Path Solutions)، وهي إحدى الشركات العالمية التي تقدم الدعم التكنولوجي. وتأتي أحدث الإضافات ضمن هذا التحديث متمثلةً في تنفيذ وحدات الخزانة لدعم عملياتها. كما بدأت المؤسسة في تنفيذ برنامج "إشراق" - وهو حل رقمي شامل مصمم لتلبية الطلب المتزايد على إدارة فعالة وكفؤة لأنشطة تنمية التجارة ورفع التقارير المتعلقة بها.

تعزيز رأس المال البشري للقيام بمهمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إثر تنفيذ عملية إعادة هيكلة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة المستوحاة من الإستراتيجية العشرية وإعادة هندسة عمليات الأعمال، تم اعادة هيكلة المؤسسة لتولي الموظفين الأدوار الجديدة التي أسندت وفقاً لقدراتهم والحافز لديهم. وحتى تواصل المؤسسة رحلة التحول، فقد تابعت الإدارة سعيها نحو تحقيق تطلعاتها حيال أن تصبح منظمة ترتكز على الأداء، وذلك من خلال أخذ العوامل الرئيسية التالية بعين الاعتبار:

القيادة

- تطبيق ممارسات دعم القادة المعينين حديثاً لبرنامج إعداد قيادة عالمية الطراز
- البدء في برنامج القادة/ الخبراء ذوي القدرات المميزة المصمم لإعداد خط ثانٍ قوي لتحسين التعامل مع احتياجات القيادة في المستقبل
- إعداد ندوات الخبراء الدوليين لمستوى القيادة بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

الأفراد

- تحسين مستوى الجودة بالنسبة للمبتدئين من خلال تنفيذ تقييم فني وسلوكي أكثر صرامة ضمن عمليات التوظيف والاختيار.
- تغيير ممارسات التعلم والتطوير من خلال استحداث خطط التنمية الفردية وتنفيذها ودعم فكرة التعلم الذاتي للموظفين
- استحداث ودعم ممارسات إدارة الأداء القائم على التحقيبات

العمليات والثقافة

جرى إدخال سياسات محدثة وقواعد ارشادية وإجراءات من شأنها توجيه العمليات وصياغة البنية التحتية للثقافة المؤسسية خلال عام 2018 على النحو التالي: (أ) القواعد الارشادية للترقي، (ب) القواعد الارشادية للتعلم والتطور، (ج) القواعد الارشادية لإدارة تعاقب الموظفين، (د) القواعد الارشادية لساعات العمل، (ه) القواعد الارشادية للتوظيف والاختيار، (و) القواعد الارشادية لإدارة الأداء.

إطـار الحوكمـة

الجمعية العامة

الجمعية العامة هي أعلى سلطة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة حيث تتركز كل سلطات المؤسسة فيها. وتتكون الجمعية العامة من ممثلي الدول الأعضاء والمؤسسات المالية التي تمتلك أسهما في المؤسسة، وهي مسؤولة عن وضع القواعد والتنظيمات التي تحكم العمل الكلي للمؤسسة.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من 10 أعضاء ورئيس المجلس وهو رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. والمجلس هو الجهة المسؤولة عن الأداء العام للمؤسسة بما في ذلك تبني السياسات واعتماد خطط العمل والاستراتيجيات والميزانيات، بالإضافة إلى عمليات المؤسسة في نطاق السلطات المفوضة له من الجمعية العامة.

لجنة المراجعة

لجنة المراجعة لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة وهي اللجنة المسؤولة عن الإشراف على جوانب المراقبة الداخلية والمالية للمؤسسة والتأكد من اتساقها مع المهمة الموكلة إليها. وترفع اللجنة تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

إدارة المخاطر

ركزت المؤسسة باستمرار على تطبيق أفضل الممارسات في إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال. ويتم تنفيذ جميع معاملات وأنشطة المؤسسة في إطار إدارة المخاطر الذي يتكون من السياسات والمبادئ التوجيهية والأنظمة/الأدوات والممارسات المصممة للتخفيف من مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر العملة والمخاطر القانونية.

من أجل تنفيذ إطار المخاطر تنفيذاً فعالاً، أسندت المهام على مستويات الإشراف والإدارة والأقسام، كما هو مبين فيما يلي:

على المستوى الإشرافي – مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنبثقة عنه

يقدم مجلس الإدارة التوجيه الإستراتيجي لإدارة المخاطر بشكل فعال وتقع عليه كامل مسؤولية إدارة جميع المخاطر الجوهرية التي قد تتعرض لها المؤسسة وضمان وجود الموارد والنظم والممارسات والثقافة المطلوبة لمواجهة هذه المخاطر. ولأداء هذه المسؤوليات، أنشأ مجلس الإدارة لجنة المراجعة المنبثقة عنه. وتُشرف لجنة المراجعة على معظم مهام إدارة المخاطر بالانابة عن المجلس.

على مستوى الإدارة

تشرف اللجان التالية على أنماط مختلفة من المخاطر التي تواجهها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، فتركز لجنة الإدارة على القضايا المتعلقة بالمخاطر ذات الصلة بالمؤسسة فحسب، في حين تتولى لجنة مراجعة العمليات واللجنة الفنية ولجنة الائتمان ولجنة تقييم المحافظ الاستثمارية الأمور المتعلقة بمخاطر الائتمان. وتركز لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) على الأمور المتعلقة بالسيولة ومخاطر السوق.

على مستوى الأقسام – وظائف الإدارة المعنية بإدارة المخاطر

من أجل التنفيذ الفعّال لإطار المخاطر، تعمل الإدارة المعنية بإدارة المخاطر داخل المؤسسة. وتعتبر إدارة المخاطر إدارةً

مستقلة عن وظائف الأعمال والدعم. ولكون هذه الإدارة مسؤولة عن إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، فإنها تركز على وجه التحديد على: مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية وغيرها من المخاطر الأخرى.

استمرت المؤسسة في التركيز بقوة على الحوكمة المؤسسية القويمة، والتي تستند إلى إدارة قوية للمخاطر ومكتب للمراجعة الداخلية، الضرورية لتحقيق استدامتها المالية على المدى الطويل وتحقيق أهدافها التنموية في بيئة أعمال متقلبة.

وقد تمكنت المؤسسة، في هذا الصدد، من قطع أشواطٍ هامة في بناء حوكمة قوية، ويتضح ذلك في البنية التحتية الحالية لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية التي تتكون من سياسات ونظم/أدوات وممارسات صممت للحد من المخاطر عبر أنواعها الرئيسية (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية).

حققت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، على مدار العام الماضي، أهدافاً رئيسيةً مثل الانتهاء من وضع سياسات ووثائق عمل مهمة متعلقة بإدارة المخاطر أو تحديثها والحصول على برنامج موديز لتحليل المخاطر. ستواصل المؤسسة، على مدار السنوات الثلاث القادمة، تعزيز إطار إدارة المخاطر، مع التركيز على ثقافة المخاطر من خلال التركيز على الأنشطة التالية: (أ) تعزيز الوعي بثقافة المخاطر؛ (ب) تعزيز العمليات الصديقة للمخاطر وتحسين الثقافة التنظيمية؛ (3) حيازة أدوات جديدة وتحسين الأدوات الحالية المتعلقة بإدارة المخاطر؛ (4) الحفاظ على و/أو تحسين التصنيفات الائتمانية وسياسات المخاطر ووثائق العمل.

المراجعة الداخلية

شملت مبادرات تعزيز حوكمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لعام 2018 إنشاء مكتب للمراجعة الداخلية بالمؤسسة تماشياً مع أفضل الممارسات، وقد شهدت عملية إنشاء المكتب الجديد للمراجعة الداخلية تقدماً كبيراً خلال عام 2018، فيما يتعلق بتحديد موقع المراجعة الداخلية في التنظيم الاداري والموظفين وإجراءات العمل الخاصة به والتقنية المستخدمة في المراجعة الداخلية كما هو مذكور أدناه:

-إعداد ميثاق المراجعة الداخلية واعتماده من قبل لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة
-تحديد موقع المراجعة الداخلية إدارياً داخل المؤسسة وتبعيتها من الناحية المهنية

لرئيس لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة

- وضع السياسات والإجراءات
- تطبيق نظام "Team Mate" للمراجعة
- تعيين موظفين واستشاريين لتنفيذ عمليات المراجعة
- نقل البيانات والأنشطة للفترة السابقة لعام 2018 من البنك الإسلامي للتنمية، حين كانت إدارة المراجعة الداخلية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تتولى الإشراف على المراجعة الداخلية للمؤسسة.

تتمثل مهمة مكتب المراجعة الداخلية الذي أنشئ حديثاً بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في إضفاء القيمة من خلال تقييم المخاطر والضوابط الرئيسية، والوقوف على أي ثغرات، والمساعدة في القيام بالمزيد من عمليات إصلاح بيئة المراقبة ككل وتعزيزها، وسوف يحقق المكتب أهدافه من خلال وضع أسلوب منهجي منظم ومنضبط لتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسينها..تتقيد أنشطة المراجعة الداخلية بميثاق المراجعة الداخلية المعتمد مؤخراً والإطار المهني المعرف بهدولياً والمعايير الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعين الداخليين (IIA). وتستخدم عملية تطوير خطة المراجعة الداخلية السنوية للمجموعة نهجاً مستنداً إلى المخاطر ويتماشى مع إستراتيجية المؤسسة وأهدافها وأهم مخاطرها.

كان عام 2018 بمثابة عامٍ إنتقالي، حيث استمرت إدارة المراجعة الداخلية للبنك الإسلامي للتنمية في إجراء المراجعات المخطط لها، مع العمل عن كثب مع مكتب المراجعة الداخلية بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل نقل الأنشطة.

7

القوائم المالية المدققة لعام 2018

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات
31 ديسمبر 2018م (24 ربيع الثاني 1440هـ)

جدول المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مراجع الحسابات المستقل	**65**
قائمة المركز المالي	**66**
قائمة الدخل	**67**
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	**68**
قائمة التدفقات النقدية	**69**
إيضاحات حول القوائم المالية	**96-70**

شركة إرنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون)
شركة تضامنية
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
برج طريق الملك – الدور الثالث عشر
ص.ب ١٩٩٤
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيس – الرياض

رقم التسجيل: ٤٥/١١/٣٢٣
رقم السجل التجاري: ٤٠٣٠٢٧٦٦٤٤

هاتف: ٨٤٠٠ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٨٥٧٥ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+
jeddah@sa.ey.com
www.ey.com/mena

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى: أصحاب المعالي رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

التقرير حول القوائم المالية

لقد راجعنا قائمة المركز المالي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م والقوائم المالية للدخل، والتغيرات في حقوق الأعضاء، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية وتعهد المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة هي من مسئولية إدارة المؤسسة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية بناءً على مراجعتنا.

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. تتضمن المراجعة إجراء فحص ،على أساس العينة، للأدلة المؤيدة للمبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية. كما تشتمل المراجعة أيضاً على تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الجوهرية التي أجرتها الإدارة وتقييم العرض العام للقوائم المالية. إننا نعتقد بأن مراجعتنا تقدم أساساً معقولاً لرأينا.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة حول المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة كما تم تحديدها من قبل الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ووفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

عن إرنست ويونغ

أحمد إبراهيم [illegible]
محاسب قانوني
رقم الترخيص ٣٥٦

٢٦ جمادى الأخرة ١٤٤٠هـ
٣ مارس ٢٠١٩م

جـــــدة
MNA/٢٨/١٨

شركة إرنست ويونغ وشركاهم محاسبون قانونيون
ERNST & YOUNG & Co. PUBLIC ACCOUNTANTS
ترخيص مهني رقم ٤٥
PROFESSIONAL LICENCE No. 45

قائمة المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (الموافق ٢٤ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ)

	إيضاح	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
الموجودات			
نقد وما في حكمه	٤	١٩١,٥٢٦	١٣٧,٥٢٣
ودائع سلعية من خلال بنوك	٥	٢٠٨,٣٠٠	٩٦,٤٠٠
تمويل مرابحة تجارية، صافي	٦ (أ)	٥٦٦,٣٩٤	٦٣٢,٩٩٩
استثمارات في صكوك	٨	٥٢,٢٣٢	٦١,٩١٢
مطلوب من أطراف ذات علاقة	١٢ (ب)	٧٩٧	٢,٨٣٩
دخل مستحق وموجودات أخرى	٩	٨,٤٨٠	٧,٠٨٨
موجودات ثابتة	١٠	٨٨١	٦٩٢
مجموع الموجودات		١,٠٢٨,٦١٠	٩٣٩,٤٥٣
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
المطلوبات			
مطلوب لأطراف ذات علاقة	١٢ (ج)	٩٨٩	٢,٢٣٠
مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات اخرى	١١	٥٢,٨٦٧	٢٢,٨٦٨
تمويلات وكالة	١٣	٢٦,٥٦٩	—
التزام التقاعد والرعاية الطبية	١٤ (أ)	١١,٧٣٠	١٠,٠٣٩
مجموع المطلوبات		٩٢,١٥٥	٣٥,١٣٧
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	١٥	٧٤٢,٠٨٧	٧٣٤,٩٧٨
احتياطي عام	١٧	٢٠٤,٩٤٨	١٧٦,٦١٠
عجز اكتواري في التزام التقاعد والرعاية الطبية	١٤ (ز)	(٧,٨٣١)	(٧,٢٧٢)
احتياطي إعادة تقييم الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء	٨ (ب)	(٢,٧٤٩)	—
مجموع حقوق الأعضاء		٩٣٦,٤٥٥	٩٠٤,٣١٦
مجموع المطلوبات و حقوق الأعضاء		١,٠٢٨,٦١٠	٩٣٩,٤٥٣

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (الموافق ٢٤ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
الدخل من:			
تمويل مرابحة تجارية		٢٧,٧١٨	٢٤,٦١٣
حصة المضارب من الربح		١٢,١٨٤	٨,٥٥٣
رسوم تنفيذ		٨,٠٣٦	٤,٧٨٤
رسوم فتح اعتماد		٤,٨٢١	٣,٠٠٣
استثمار في صكوك		١,٦٩٣	١,٨٠٧
ودائع سلعية		٢,٨٤٣	٦٧٩
دخل آخر / (خسارة)	٢٢	٣٦	(٥٨)
		٥٧,٣٣١	٤٣,٣٨١
ربح المُوكّل		(١٤٤)	—
صافي الدخل قبل مصروفات التشغيل		٥٧,١٨٧	٤٣,٣٨١
المصروفات:			
تكاليف موظفين		(١٩,٦٣٦)	(١٩,٦٤١)
مصروفات إدارية اخرى	١٦	(٧,٠٥١)	(٦,١٦١)
استهلاك	١٠	(٣٩٢)	(٧٢٢)
		(٢٧,٠٧٩)	(٢٦,٥٢٤)
انخفاض قيمة تمويل مرابحة تجارية	٧	(١,٧٧٠)	(٣,٤٠٧)
خسارة غير محققة من إعادة تقييم صكوك	٨ (أ)	—	(٢٢٧)
صافي الدخل للسنة		٢٨,٣٣٨	١٣,٢٢٣

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (الموافق ٢٤ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ)

	رأس المال المدفوع دولار أمريكي بالآلاف	احتياطي عام دولار أمريكي بالآلاف	عجز اكتواري من التزام التقاعد والرعاية الطبية دولار أمريكي بالآلاف	احتياطي إعادة تقييم الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء دولار أمريكي بالآلاف	مجمـوع حقوق الأعضاء دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧م	٧٣٠,٦٨١	١٦٣,٣٨٧	(١٤,٢٤٨)	–	٨٧٩,٨٢٠
العجز الإكتواري في خطة التقاعد وخطة الرعاية الطبية	–	–	٦,٩٧٦	–	٦,٩٧٦
رأس المال المقدم	٤,٢٩٧	–	–	–	٤,٢٩٧
صافي الدخل للفترة المحول إلى الاحتياطي العام	–	١٣,٢٢٣	–	–	١٣,٢٢٣
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨م	**٧٣٤,٩٧٨**	**١٧٦,٦١٠**	**(٧,٢٧٢)**	**–**	**٩٠٤,٣١٦**
ربح إكتواري في خطة التقاعد وخطة الرعاية الطبية	–	–	(٥٥٩)	–	(٥٥٩)
رأس المال المقدم	٧,١٠٩	–	–	–	٧,١٠٩
احتياطي إعادة تقييم الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء (إيضاح ٨ "ب")	–	–	–	(٢,٧٤٩)	(٢,٧٤٩)
صافي الدخل للسنة المحول إلى الاحتياطي العام	–	٢٨,٣٣٨	–	–	٢٨,٣٣٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	**٧٤٢,٠٨٧**	**٢٠٤,٩٤٨**	**(٧,٨٣١)**	**(٢,٧٤٩)**	**٩٣٦,٤٥٥**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (الموافق ٢٤ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
التدفقات النقدية من العمليات:			
صافي الدخل للسنة		٢٨,٣٣٨	١٣,٢٢٣
تعديلات على البنود التالية:			
استهلاك	١٠	٣٩٢	٧٢٢
انخفاض في قيمة تمويل مرابحة تجارية	٧	١,٧٧٠	٣,٤٠٧
خسارة غير محققة من إعادة تقييم صكوك	٨ (أ)	–	٢٢٧
خسارة من استبعاد موجودات ثابتة		٤	–
تكلفة خدمة التزام تقاعدي ورعاية طبية	١٤ (ب)	٢,٩٠٠	٣,١٢٧
خسارة / (ربح) محقق من استبعاد صكوك	٨ (أ)	٧٢	(٣٣٢)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
تمويل مرابحة تجارية		٦٤,٨٣٥	٩٥,٨٩٤
دخل مستحق وموجودات اخرى		(١,٣٩٢)	٣,٢٧١
مطلوب من / إلى أطراف ذات علاقة، صافي		٨٠١	(١٩٣)
مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات اخرى		٢٩,٩٩٩	(٣,٧٩٢)
التزام تقاعدي ورعاية طبية مدفوع		(١,٧٦٨)	(١,٤٩٠)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		١٢٥,٩٥١	١١٤,٠٦٤
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
استثمارات في صكوك	٨ (أ)	–	(٥٠,٢٢٩)
استبعاد صكوك	٨ (أ)	٦,٨٥٩	٤١,٨٠٧
استثمارات في ودائع سلعية	٥	(١,٢٢١,٨٠٦)	(٩٤٠,٣٠٠)
استبعاد ودائع سلعية	٥	١,١٠٩,٩٠٦	٨٤٨,٩٠٠
شراء موجودات ثابتة	١٠	(٦٠٢)	(١٩٦)
متحصلات من استبعاد موجودات ثابتة		١٧	–
صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية		(١٠٥,٦٢٦)	(١٠٠,٠١٨)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
مساهمة في رأس المال		٧,١٠٩	٤,٢٩٧
تمويلات وكالة	١٣	٢٦,٥٦٩	–
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		٣٣,٦٧٨	٤,٢٩٧
صافي التغير في النقد وما حكمه		٥٤,٠٠٣	١٨,٣٤٣
النقد وما في حكمه في بداية السنة		١٣٧,٥٢٣	١١٩,١٨٠
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٤	١٩١,٥٢٦	١٣٧,٥٢٣

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (الموافق ٢٤ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ)

١ ـ التأسيس والأنشطة وغيرها

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") بموجب قرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية ("البنك الإسلامي للتنمية" أو "البنك") في اجتماعه الثلاثين المنعقد بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٥م (١٧جمادى الاولى ١٤٢٦هـ). تتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود اتفاقية التأسيس. المؤسسة منظمة دولية تستمد كيانها القانوني من القانون الدولي العام. وكنتيجة لذلك، فإن المؤسسة قادرة على إبرام عقود وشراء وبيع ممتلكات واتخاذ إجراءات قانونية. وكمؤسسة دولية، فإن المؤسسة لا تخضع لأي هيئة رقابة خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والاشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية والتجارة الدولية. تعتبر أغلبية الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات سيادية مقدمة إلى أو مضمونة من الدول الأعضاء المعنية ، أو استثمارات في الدول الأعضاء وهي مضمونة بطريقة مقبولة من المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من خلال مقر البنك الرئيسي بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية. تظهر القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية كما أن السنة المالية للمؤسسة هي السنة الهجرية الشمسية.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية من مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٩م (الموافق ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٤٠هـ) وتقديمها للتصديق عليها من الجمعية العامة للمؤسسة.

٢ ـ السياسات المحاسبية الهامة

أ) أساس الإعداد

تُعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. أما بخصوص الامور التي لم تتناولها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المؤسسة تلجأ إلى التوجيهات التي تتعلق بالمعايير ذات الصلة الصادرة عن أو التي تم اعتمادها بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات المتعلقة به الصادرة عن لجنة تفسير التقارير الدولية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية ما لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة.

تُعد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك.

ب) أحكام وتقديرات محاسبية جوهرية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية استخدام تقديرات وافتراضات محاسبية جوهرية تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات المصرح عنها. يتوجب على الإدارة ممارسة حكمها في تطبيق السياسات المحاسبية. وتتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات والأحكام باستمرار بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما في ذلك الحصول على الاستشارة المهنية والتوقعات المستقبلية للأحداث التي يتوقع ان تكون معقولة ضمن الظروف.

(١) مبدا الاستمرارية

قامت إدارة المؤسسة بتقدير مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وأنها على ثقة بأن المؤسسة لديها الموارد اللازمة للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. إضافةً لذلك، إن إدارة المؤسسة لا علم لها بأي حالة من عدم التيقن والتي بدورها يمكن أن تلقي بظلال من الشكوك الجوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب) أحكام وتقديرات محاسبية جوهرية (تتمة)

(٢) انخفاض قيمة تمويل مرابحة تجارية

تقوم المؤسسة بممارسة حكمها في تقييم مخصص الانخفاض في قيمة موجودات تمويل المرابحة التجارية على المستويين العام والخاص، يتم تقدير مخصص الانخفاض في قيمة موجودات مرابحة بعينها بناءً على الفرق بين القيمة الدفترية لأصل محدد وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل والتي تم خصمها باستخدام معدل العائد المذكور في اتفاقية المرابحة.

يتم تقييم محفظة المرابحة بشكل أكبر لمعرفة الانخفاض في القيمة المتأصل في المحفظة لكن لا يمكن تتبعه بسهولة / مباشرة في موجودات محددة في المحفظة، بعد استبعاد موجودات المرابحة المصنفة كموجودات غير عاملة وتكوين مخصص لها بالتحديد. تقوم المؤسسة بتقدير الاحتياطيات العامة لمعرفة الانخفاض في قيمة موجودات المرابحة بمتوسط ما بين ٠,٥٠% إلى ١% من محفظة المرابحة بخلاف الموجودات المصنفة كموجودات غير عاملة وتم تكون مخصص لها.

(٣) الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تحدد إدارة المؤسسة الأعمار الإنتاجية لممتلكاتها ومعداتها لاحتساب الاستهلاك. تتحدد هذه التقديرات بعد الأخذ في الاعتبار الاستعمال المتوقع للموجودات أو التلف الطبيعي. تقوم الإدارة بفحص القيمة المتبقية للأعمار الإنتاجية سنوياً ويتم تعديل مخصص الاستهلاك الذي يتم تحميله مستقبلاً في الحالات التي تعتقد فيها الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

(٤) التزام تقاعدي ورعاية طبية

يتم تحديد الالتزام التقاعدي والرعاية الطبية والتكاليف المتعلقة بهما للفترة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري عمل افتراضات حول معدلات الخصم وزيادات الرواتب في المستقبل...وخلافه. نظراً للطبيعة طويلة الاجل لهذه الالتزامات فإنها تخضع لعدم تيقن جوهري.

ج) العملة الأجنبية

(١) عملة العرض والتشغيل

تُعرض هذه القوائم المالية بالدولار الأمريكي بالآلاف الذي يعتبر عملة التشغيل وعملة العرض للمؤسسة.

(٢) معاملات وأرصدة

تحول المعاملات التي تتم بعملات أجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. تدرج أرباح وخسائر الصرف الاجنبي الناتجة عن تسوية المعاملات وتحويل الموجودات النقدية والمطلوبات المسجلة بعملات أجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير المالي في قائمة الدخل باستثناء الأرباح والخسائر غير المحققة في استثمارات حقوق ملكية رأس المال – إن وجدت – والتي تسجل بالقيمة العادلة في حساب الاحتياطي ضمن حقوق الأعضاء.

تحول البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية للعملة الأجنبية مع سعر الصرف في تاريخ الاعتراف الأولي.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من أرصدة بنكية واستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وودائع سلعية من خلال بنوك وتستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل اعتباراً من تاريخ الإيداع.

هـ) ودائع سلعية من خلال بنوك

تتم الودائع السلعية من خلال أدوات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة مع البنوك باستخدام معدل ربح ثابت .يقتصر شراء وبيع السلع على شروط الاتفاق بين المؤسسة وبنوك متنوعة. تسجل الودائع السلعية مبدئياً بالتكلفة متضمنة رسوم الاقتناء والتي تم قياسها لاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها أي مبالغ مشطوبة (إن وجدت).

تصنف الودائع السلعية من خلال البنوك بتاريخ استحقاق أصلي ثلاثة أشهر أو أقل بتاريخ الإيداع كنقد وما في حكمه.

و) تمويل مرابحة تجارية

إن تمويل المرابحة التجارية هو اتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة أو أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه واقتنائه بناءً على وعد مقدم من العميل بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه.

تقيد الذمم المدينة من عمليات تمويل المرابحة التجارية بتكلفة البضائع المباعة أو الأموال المدفوعة للمستفيدين زائداً الربح المحقق للمؤسسة حتى تاريخ التقرير المالي ناقصاً دفعات السداد المستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة.

تمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من مجموع دخل تمويل المرابحة التجارية الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الاموال.

يتم قيد سلع المرابحة التجارية بالتكلفة مطروحاً منها الانخفاض في القيمة - إن وجدت.

ز) استثمارات في صكوك

الاستثمارات في الصكوك هي أدوات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

تُدرج هذه الاستثمارات مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام العقد، ويتم لاحقاً إعادة قياس القيمة العادلة لتلك الاستثمارات في نهاية فترة التقرير المالي وتحمل الأرباح أو الخسائر الناتجة على قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

ح) موجودات ومطلوبات مالية

تتكون الموجودات المالية من النقد وما في حكمه وودائع سلعية واستثمارات في صكوك وتمويل مرابحة تجارية ومطلوب من أطراف ذات علاقة. ويتم قياس هذه الموجودات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة ويتم قيدها لاحقاً بالتكلفة - باستثناء استثمارات في الصكوك - مطروحاً منها المخصص المناسب للمبالغ التقديرية التي لا يمكن استردادها - إن وجدت.

يتم تصنيف المطلوبات المالية استناداً إلى جوهر الاتفاقيات التعاقدية المبرمة. تتكون المطلوبات المالية الهامة من مطلوب لأطراف ذات علاقة وذمم دائنة أخرى ويتم قياسها بدايةً بقيمتها العادلة ويتم قيدها بالتكلفة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ط) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تمويل مرابحة تجارية

يتم اجراء تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية، وبالتالي، تقوم المؤسسة بتحديد مخصص خسائر الانخفاض في القيمة بناءً على تقييم الخسائر المتكبدة. تشمل عملية التقييم هذه فحص الموجودات المالية بتاريخ التقرير المالي بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض القيمة بشكل منفرد، وكذلك الخسائر التي تعاني منها المؤسسة نتيجة لإعادة جدولة المبالغ المطلوبة من بعض الدول أو الأفراد ومن خطط التسوية المتفق عليها بشكل مشترك. تنتج الخسائر عن الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة على أساس العائد الضمني للأصل المحدد في الاتفاقية. يتم تعديل مخصص الانخفاض في القيمة بشكل دوري بناءً على مراجعة الظروف السائدة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تكوين مخصص عام/مخصص محفظة للخسائر عند وجود دليل موضوعي بأن هناك خسائر غير محددة للمحفظة الحالية كما في تاريخ التقرير المالي. يتم تقدير ذلك بناءً على تصنيفات المخاطر للدول والظروف الاقتصادية الراهنة والنمط الافتراضي المتضمن في مكونات المحفظة.

يتم قيد التعديلات على المخصص كتكاليف أو إضافة ضمن قائمة الدخل. عند تحديد كفاية المخصص، تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني في القوائم المالية.

موجودات مالية اخرى

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم احتساب قيمة خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقيدة بالتكلفة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته العادلة المقدرة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي من خلال استخدام حساب مخصص. عند اعتبار الأصل المالي غير قابل للاسترداد، يتم شطبه مقابل حساب مخصص ويتم قيد أي خسارة إضافية في قائمة الدخل. أما بالنسبة للمبالغ التي يتم شطبها سابقاً والتي يتم لاحقاً استردادها فيتم اضافتها على قائمة الدخل. يتم تسجيل مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية عندما يكون الانخفاض في القيمة العادلة أقل من التكلفة جوهرياً أو ممتداً لفترة طويلة.

ي) موجودات ثابتة

تُقيد الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم. يُحمل الاستهلاك على قائمة الدخل على أساس طريقة القسط الثابت بهدف توزيع التكلفة مع القيم المتبقية على مدى الأعمار الانتاجية المقدرة لهذه الموجودات كما يلي:

معدات مكتبية و اجهزة حاسوب	٤ سنوات
سيارات	٥ سنوات

يتم اعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح والتي لا تعمل على إطالة العمر الانتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروف ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات الرئيسية والتجديدات ،إن وجدت، ويتم استبعاد قيمة الأصل المستبدل.

تحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتقيد في قائمة الدخل.

تمثل الموجودات تحت الانشاء التكاليف المتكبدة على المشاريع القائمة والتي يتم تحويلها إلى فئة الأصل ذات الصلة بمجرد الانتهاء من المشروع.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ك) المخصصات

يُعترف بالمخصصات إذا كان لدى المؤسسة التزام قانوني أو ضمني - نتيجة لحدث سابق - يمكن تقديره بصورة يُعتد بها ومن المحتمل أن يستلزم تسوية هذا الالتزام استخدام موارد مالية.

ل) تحقق الإيرادات

تمويل مرابحة تجارية

يُقيد الدخل من تمويل المرابحة التجارية على أساس الاستحقاق الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ سداد الأقساط.

ودائع سلعية من خلال بنوك

يُقيد الدخل من ودائع السلع من خلال بنوك إسلامية على أساس الاستحقاق الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ الاستحقاق.

استثمارات في صكوك

يُقيد الدخل من الاستثمارات في الصكوك على أساس الاستحقاق الزمني باستخدام نسبة العائد المعلنة من المنشآت المصدرة.

حصة المضارب من الربح

يقيد الدخل الخاص بحصة المضارب في الأرباح على أساس الاستحقاق عند تقديم الخدمة.

رسوم تنفيذ ودخل اصدار اعتمادات مستندية

يقيد الدخل من رسوم تنفيذ المقدمة ومن اصدار الاعتمادات المستندية عند بداية الصفقات المبرمة ذات الصلة بناءً على الاتفاقيات التعاقدية.

عوائد غير مجازة من الهيئة الشرعية

إن أي دخل من النقد وما في حكمه من الاستثمارات الأخرى التي لا تجيزها الهيئة الشرعية لا تدرج ضمن قائمة الدخل للمؤسسة ولكن يتم تضمينها في المطلوبات المستحقة حتى يتم اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة بخصوص الجهة التي سيتم تحويل الدخل لها.

م) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم تسجيل صافي المبلغ في قائمة المركز المالي عندما يكون هناك حق نافذ نظاماً لمقاصة المبالغ المدرجة ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ن) الزكاة وضريبة الدخل

لا تخضع المؤسسة للزكاة أو ضريبة الدخل وأي التزام زكاة أو ضريبة دخل من مسؤولية كل عضو من الأعضاء.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

س) التزام تقاعدي ورعاية طبية

لدى المؤسسة خطتي منافع محددة للتقاعد لموظفيها، بالمشاركة مع صندوق التقاعد لجميع منشآت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وهما خطة تقاعد الموظفين، وخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، وكلاهما يتطلب مساهمات تسدد إلى صندوقين يتم إدارتهما بشكل منفصل.

تعرف خطة المنافع المحددة بأنها خطة تقاعد تحدد الراتب التقاعدي الذي يتسلمه الموظف عند تقاعده، وتعتمد غالباً على أكثر من عامل مثل العمر وعدد سنوات الخدمة والنسبة المئوية لإجمالي الراتب النهائي. يقوم خبراء إكتواريون مستقلون باحتساب التزامات خطة المنافع المحددة على أساس سنوي، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للمنافع المحددة وتكاليف الخدمة المتعلقة بها، ويتم استخدام الافتراضات الإكتوارية المتضمنة لتحديد التزامات المنافع المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير المالي)، باستخدام معدل العائد المتاح لسندات شركات ذات جودة عالية. يتم تقدير التزامات المنافع المحددة خلال السنوات على المدى المتوسط باستخدام أساليب ترحيل تقديرية للحسابات الإكتوارية تسمح بمنافع مستحقة إضافية، وتدفقات نقدية فعلية، وتغيرات في الافتراضات الإكتوارية الأساسية. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الإكتوارية إذا كانت جوهرية مباشرة في الاحتياطيات في سنة حدوثها ضمن حقوق الأعضاء. يتم قيد التزام التقاعد كجزء من المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي. ويمثل الالتزام القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة للمؤسسة بعد طرح القيمة العادلة لموجودات الخطة. تحدد لجنة خطة التقاعد قيمة مساهمات المؤسسة في خطة المنافع المحددة بعد استشارة الخبراء الإكتواريين للبنك الإسلامي للتنمية، ويتم تحويل قيمة المساهمات لأمين البرنامج المستقل.

ش) تمويلات وكالة

الوكالة هي اتفاقية يقوم بموجبها طرف واحد ("موكل" / "أصيل") بتعيين وكيل استثمار ("وكيل") للقيام باستثمار أموال المُوكّل ("رأس مال الوكالة") على أساس اتفاقية وكالة الاستثمار ("وكالة").

يقرر الوكيل "المؤسسة" الاستثمارات التي ستتم من خلال رأس مال الوكالة بموجب شروط وأحكام اتفاقية الوكالة. إلا أن الوكيل يتحمل الخسارة في حالات التعدي أو التقصير أو الإهمال أو مخالفة أي من أحكام وشروط اتفاقية الوكالة. تستحق أتعاب الوكالة في مواعيد محددة طوال فترة العقد بناءً على أصل المبالغ القائمة.

٣ - الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تخضع أنشطة المؤسسة لإشراف الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد تم تعيين أعضاء الهيئة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك وفقاً لقرار رقم بي ائي دي/٢٠/١٠/٤٣٢/(٢٧٨)/١٢٥ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. منح مجلس إدارة المؤسسة من خلال قراره رقم آي تي إف سي/ بي دي/٢٤/٤٣٢ (٢٤)٥ الصلاحية لرئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية لتطبيق قرار مجلس المديرين التنفيذيين المذكور آنفا في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. تتضمن مهام الهيئة الشرعية ما يلي:

(١) النظر في كل ما يحول إليها من معاملات ومنتجات تطرحها المؤسسة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى.

(٢) إبداء الرأي بشأن البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية التي تعتزم المؤسسة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى، والمساهمة في تنميتها بغية تعزيز تجربة المؤسسة في هذا الصدد.

٣ - الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (تتمة)

(٣) الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة المؤسسة.

(٤) المساهمة في برنامج المؤسسة لتعزيز وعي موظفيها للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.

(٥) تقديم تقرير شامل لمجلس الإدارة يوضح مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة على ضوء الآراء والتوجيهات المقدّمة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

٤ - النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه في نهاية الفترة التي أعد عنها التقرير المالي مما يلي:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
نقد لدى البنوك	١٩١,٥٢٦	١٣٧,٥٢٣

٥ - ودائع سلعية من خلال بنوك

تتكون الودائع السلعية من خلال البنوك في نهاية الفترة التي أعد عنها التقرير المالي مما يلي:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
ودائع سلعية	٢٠٨,٣٠٠	٩٦,٤٠٠

تستخدم الودائع السلعية من خلال البنوك في بيع وشراء السلع. وتتم المتاجرة بواسطة البنوك نيابةً عن المؤسسة. ويتم تحديد صلاحيات البنوك في البيع والشراء بموجب أحكام الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة والبنوك.

فيما يلي الحركة في الودائع السلعية من خلال البنوك:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في بداية سنة التقرير المالي	٩٦,٤٠٠	٥,٠٠٠
إضافات	١,٢٢١,٨٠٦	٩٤٠,٣٠٠
استبعادات	**(١,١٠٩,٩٠٦)**	(٨٤٨,٩٠٠)
الرصيد في نهاية سنة التقرير المالي	٢٠٨,٣٠٠	٩٦,٤٠٠

٦ - تمويل مرابحة تجارية، صافي

يتكون تمويل المرابحة التجارية في نهاية الفترة التي أُعد عنها التقرير المالي مما يلي:

أ) مجموع الذمم المدينة المرتبطة بالتمويل كما يلي:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
صافي ذمم مدينة بموجب تمويل مرابحة (إيضاح ٦ "ب")	٥٣٩,٧١٧	٥٩١,٥٣١
صافي ذمم مدينة لمرابحة بالسلع (إيضاح ٦ "ج")	٢٦,٦٧٧	٤١,٤٦٨
تمويل مرابحة تجارية، صافي	**٥٦٦,٣٩٤**	٦٣٢,٩٩٩

ب) ذمم مدينة بموجب تمويل مرابحة

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
إجمالي مبالغ ذمم مدينة	٢,٨٦٠,٣٧٩	٢,٩٦٧,٧٢٥
ناقص: حصة الأعضاء المشاركين	(٢,٣٠٦,٠٧٨)	(٢,٢٩٤,٢٨٦)
ناقص: إيرادات غير مكتسبة	(٩,٤٠٧)	(١٣,٣٥٠)
المجموع	٥٤٤,٨٩٤	٦٦٠,٠٨٩
ناقص: مخصص الانخفاض في قيمة تمويل سلع مرابحة (إيضاح ٧)	–	(٦٥,١٥١)
مخصص عام	(٥,١٧٧)	(٣,٤٠٧)
صافي ذمم مدينة بموجب تمويل مرابحة	٥٣٩,٧١٧	٥٩١,٥٣١

ج) سلع مرابحة – تمويل تجاري مهيكل

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
إجمالي المبالغ	١٥٩,٥٢٢	١٨٩,٠٥٩
ناقص: حصة الأعضاء المشاركين	(١١٠,٥١٩)	(١٢٥,٢٦٥)
مجموع سلع مرابحة	٤٩,٠٠٣	٦٣,٧٩٤
ناقص: مخصص الانخفاض في قيمة سلع مرابحة (إيضاح ٧)	(٢٢,٣٢٦)	(٢٢,٣٢٦)
صافي ذمم مدينة بموجب سلع مرابحة	٢٦,٦٧٧	٤١,٤٦٨

٦ - تمويل مرابحة تجارية، صافي (تتمة)

يمثل هذا البند سلع بموجب تمويل مرابحة لمعاملات يوجد بها فارق توقيت بين الشراء الفعلي للسلع وتحويل المخاطر والمنافع المتعلقة بها إلى العميل بموجب اتفاقية مرابحة.

تتم جميع البضائع المشتراة لإعادة البيع بموجب تمويل مرابحة على أساس شراء محدد وإعادة البيع إلى عميل محدد ويعتبر وعد العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة ايضاً بالمشاركة في اتفاقيات تمويل مرابحة مشتركة.

أبرمت المؤسسة اتفاقيات تمويل مرابحة مشتركة مع بعض المنشآت وتمثل حصة الأعضاء المشاركين أعلاه نسبة هؤلاء المشاركين في إجمالي الذمم المدينة المتعلقة بهذه المنشآت.

٧ - مخصص الانخفاض في قيمة تمويل مرابحة تجارية

فيما يلي حركة مخصص الانخفاض في قيمة تمويل المرابحة التجارية في نهاية فترة التقرير المالي:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في بداية سنة التقرير المالي	٩٠,٨٨٤	٨٧,٤٧٧
مخصص محمل للسنة	١,٧٧٠	٣,٤٠٧
شطب خلال السنة	**(٦٥,١٥١)**	—
الرصيد في نهاية السنة	**٢٧,٥٠٣**	٩٠,٨٨٤

لم يستحق دخل على موجودات تمويل المرابحة التجارية المنخفضة القيمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م: لا شيء).

تتضمن موجودات تمويل المرابحة في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م مبلغ ٢,٣ مليون دولار امريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٧م: ٠,٥٢ مليون دولار امريكي) تجاوزت موعد الاستحقاق في تاريخ التقرير المالي ولم تقم المؤسسة بتكوين مخصصات مقابل تلك المبالغ، حيث أن المبالغ مازالت قابلة للاسترداد. فيما يلي أعمار المبالغ التي تجاوزت موعد الاستحقاق:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالملايين**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالملايين
أقل من ٣ أشهر	٠,٦٠	—
من ٣ شهور إلى ١٢ شهراً	١,٧٠	٠,٤
من سنة إلى ٥ سنوات	—	٠,١٢

تم الإفصاح عن جودة الائتمان المتعلقة بالموجودات التشغيلية في الإيضاح ٢٤ (أ).

٨ - الاستثمار في الصكوك

أ) تتلخص حركة الاستثمارات في الصكوك كما يلي:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في بداية سنة التقرير المالي	٦١,٩١٢	٥٣,٣٨٥
استثمارات خلال السنة	—	٥٠,٢٢٩
استبعادات خلال السنة	(٦,٨٥٩)	(٤١,٨٠٧)
(خسارة) / ربح محقق من الاستبعاد	(٧٢)	٣٣٢
خسارة غير محققة من إعادة التقييم (انظر الإيضاح أدناه)	(٢,٧٤٩)	(٢٢٧)
الرصيد في نهاية سنة التقرير المالي	٥٢,٢٣٢	٦١,٩١٢

تمثل الاستثمارات في الصكوك في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م الصكوك التي أصدرتها جهات حكومية متنوعة ومنشآت أخرى محددة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

ب) في ٢٠١٨م، قامت المؤسسة بتطبيق تعديل جديد في معيار المحاسبة المالية (٢٥) "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة" والذي يسمح للمؤسسة بإعادة تصنيف الأدوات المالية بناءً على نموذج الأعمال والذي يتحقق الهدف منه بتجميع التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار وتحقق العائد الفعّال القابل للتحديد بشكل معقول. وبالتالي، فإن نتيجة إعادة القياس يتم إدراجها في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

٩ - دخل مستحق وموجودات أخرى

فيما يلي الدخل المستحق والموجودات الأخرى كما في نهاية فترة التقرير المالي:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
إيرادات مستحقة من استثمارات في صكوك	٥٩٩	٦١٩
إيرادات مستحقة من ودائع سلعية	٥٦٧	٢٥٥
قروض سكنية وسنوية للموظفين	٥,٣٣٠	٥,٧١٣
مصروفات مدفوعة مقدماً للموظفين	١,٤٧٨	٣١٦
مبالغ مدفوعة مقدماً لموردين محليين	١٥١	—
ذمم مدينة اخرى	٣٥٥	١٨٥
المجموع	٨,٤٨٠	٧,٠٨٨

١٠ - موجودات ثابتة

تتكون الموجودات الثابتة في نهاية فترة التقرير المالي مما يلي:

	سيارات	معدات مكتبية واجهزة حاسوب	المجموع
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
التكلفة:			
في ١ يناير ٢٠١٨م	٧٦	٣,٨٣٥	٣,٩١١
إضافات	١٢٧	٤٧٥	٦٠٢
استبعادات	(٧٦)	–	(٧٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	١٢٧	٤,٣١٠	٤,٤٣٧
ناقص: الاستهلاك المتراكم:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٤٩	٣,١٧٠	٣,٢١٩
مخصص للسنة	٢٣	٣٦٩	٣٩٢
استبعادات	(٥٥)	–	(٥٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	١٧	٣,٥٣٩	٣,٥٥٦
صافي القيمة الدفترية:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	١١٠	٧٧١	٨٨١

	سيارات	معدات مكتبية واجهزة حاسوب	المجموع
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
التكلفة:			
في ١ يناير ٢٠١٧م	٧٦	٣,٦٣٩	٣,٧١٥
إضافات	–	١٩٦	١٩٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٧٦	٣,٨٣٥	٣,٩١١
ناقص: الاستهلاك المتراكم:			
في ١ يناير ٢٠١٧م	٣١	٢,٤٦٦	٢,٤٩٧
مخصص السنة	١٨	٧٠٤	٧٢٢
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٤٩	٣,١٧٠	٣,٢١٩
صافي القيمة الدفترية:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٢٧	٦٦٥	٦٩٢

١١ - مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى

فيما يلي المبالغ المستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
عوائد غير مجازة من الهيئة الشرعية (انظر الإيضاح ١٩)	١١,٦١٠	١٠,٩٢٣
مستحقات ومصروفات أخرى	١,٨٥٤	٧٠٧
مخصصات تتعلق بالموظفين	١,٢٢٨	٨٨٦
دائنون آخرون	٧١٨	٧٤٤
ذمم دائنة لعملاء	١,٧٢٠	٨,٠٠٣
ذمم دائنة لبرامج	—	١,٦٠٥
ذمم دائنة لشركاء	٣٥,٧٣٧	—
المجموع	٥٢,٨٦٧	٢٢,٨٦٨

١٢- أرصدة أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة الجمعية العامة و أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في المؤسسة والجهات المنتسبة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ضمن دورة انشطتها العادية، تتلقى المؤسسة تمويلاً من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات مع أطراف ذات علاقة. يتم اعتماد شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية والمعاملات المنفذة مع الاطراف ذات العلاقة من قبل إدارة المؤسسة التي تخضع لقواعد وأنظمة وتوجيهات البنك الإسلامي للتنمية.

أ) معاملات هامة منفذة خلال السنة كما يلي:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
حصة المضارب من ربح جهة منتسبة	٢,٧٤٢	٢,٩٨٦
حصة من دخل مرابحة تجارية لأعضاء منتسبين	١٥,٦٤٣	١٢,٩١٦

١٢ - أرصدة أطراف ذات علاقة (تتمة)

ب) مطلوب من أطراف ذات علاقة

	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحساب الخاص	٧٩٧	٢,٠٦٨
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	–	٢٦٨
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد	–	٥٠٣
	٧٩٧	٢,٨٣٩

ج) مطلوب لأطراف ذات علاقة

	٢٠١٨م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية	٥٨١	٢,١١٤
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق الرعاية الطبية للمتقاعدين	–	٨
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد	١٧٨	–
البنك الإسلامي للتنمية – المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	١	–
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	١٠٩	–
المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص	١٢٠	١٠٨
	٩٨٩	٢,٢٣٠

(١) الأرصدة المطلوبة من / إلى أطراف ذات علاقة لا يتضمن أي أتعاب عمولة كما انه لا يوجد شروط سداد.

(٢) وفقاً لقرار مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية رقم بي ائي دي ٤٢٨/١٢/٢٧ (٢٤٩) /١٥٧ بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٨م (٢٧ ذي الحجة ١٤٢٨هـ)، فقد قرر المجلس تخصيص مليار دولار امريكي من موارد رأس المال العادية من البنك الإسلامي للتنمية لمصلحة المؤسسة حيث تقوم المؤسسة بدور المضارب بموجب اتفاقية مضاربة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٨م (١٠ ربيع الاول ١٤٢٩هـ).

(٣) اكتسبت المؤسسة حصة في أرباح المضارب من منشآت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بناءً على حصتها المتفق عليها من الربح والتي تتعلق بمعاملات تمويل تجارية.

١٢ - أرصدة أطراف ذات علاقة (تتمة)

د) تعويضات كبار موظفي الإدارة

فيما يلي تعويضات كبار موظفي الإدارة:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
رواتب ومنافع أخرى	**٤٨٦**	٤٥٩

١٣- تمويلات وكالة

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
تمويلات وكالة	**٢٦,٥٦٩**	—

دخلت المؤسسة في اتفاقيات وكالة مع بنك خلال السنة لفترة سداد خلال سنة واحدة حيث يقوم المُوكّل "البنك" بتحويل مبالغ محددة إلى الوكيل "المؤسسة" وقد عينت الوكيل كوكيل استثمار من أجل استثمار هذه الأموال نيابةً عنها بطريقة تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة. يتم تحويل ربح المُوكّل زائد رأس مال الوكالة إلى المُوكّل في نهاية استحقاق المعاملة.

١٤- التزام التقاعد والرعاية الطبية

(أ) فيما يلي الحركة في موجودات ومطلوبات الخطة:

	خطة تقاعد الموظفين **٣١ ديسمبر** **٢٠١٨م** **دولار أمريكي** **بالآلاف**	**خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين** **٣١ ديسمبر** **٢٠١٨م** **دولار أمريكي** **بالآلاف**	**المجموع** **٣١ ديسمبر** **٢٠١٨م** **دولار أمريكي** **بالآلاف**	المجموع ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
توزيع موجودات التقاعد	٣٣,٨١٩	١,٤٢٩	٣٥,٢٤٨	٣٢,٩٥٧
تعديل على القيمة العادلة في بداية السنة	**(٥٩٠)**	**(٢)**	**(٥٩٢)**	٢٠٣
دخل على موجودات الخطة	١,٢٣٦	٥٥	١,٢٩١	١,٣٩٢
العائد على موجودات الخطة ناقص معدل الخصم	**(٤,٤٠٤)**	٢	**(٤,٤٠٢)**	٦١٦
اشتراكات المساهمة في الخطة	٦٤٦	٣٦	٦٨٢	١,٥٣٠
اشتراكات صاحب العمل	١,٥١١	٧٢	١,٥٨٣	٧٥٩
صرف من موجودات الخطة	**(١,٨٤٠)**	**(٦١)**	**(١,٩٠١)**	(٢,٢٠٩)
القيمة العادلة لموجودات الخطة في ٣١ ديسمبر	٣٠,٣٧٨	١,٥٣١	٣١,٩٠٩	٣٥,٢٤٨

١٤ - التزام التقاعد والرعاية الطبية (تتمة)

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
توزيع التزام المنافع المحددة	٤٢,١٢١	٣,١٦٠	٤٥,٢٨١	٤٨,٣٣٥
تكاليف الخدمات الحالية	٢,١٣٨	١٩٠	٢,٣٢٨	٢,٤٣٤
تكلفة على التزام المنافع المحددة	١,٧٣٠	١٣٣	١,٨٦٣	٢,٠٨٤
اشتراكات المساهمة في الخطة	٦٤٦	٣٦	٦٨٢	٧٥٩
صرف من موجودات الخطة	(١,٨٤٠)	(٦٢)	(١,٩٠٢)	(٢,٢٠٩)
تعديل خلال الفترة	–	–	–	٥
صافي ربح اكتواري	(٤,١١١)	(٥٠٢)	(٤,٦١٣)	(٦,١٢١)
التزام المنافع في ٣١ ديسمبر	٤٠,٦٨٤	٢,٩٥٥	٤٣,٦٣٩	٤٥,٢٨٧
وضع التمويل/ صافي الالتزام المدرج في قائمة المركز المالي يمثل زيادة في التزام المنافع عن القيمة العادلة لموجودات الخطة	١٠,٣٠٦	١,٤٢٤	١١,٧٣٠	١٠,٠٣٩

يمثل صافي الالتزام أعلاه الخسائر الاكتوارية المتراكمة الناتجة عن الفرق بين الخبرة الفعلية والافتراضات المستخدمة في تقدير الالتزام المسجل بواسطة المؤسسة في حقوق الأعضاء فوراً في السنة التي ينشأ فيها - إن كان جوهرياً.

(ب) استناداً الى التقييمات الاكتوارية، تتضمن المصروفات التقاعدية والرعاية الطبية للسنة ٢٠١٨م ما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
إجمالي تكاليف الخدمات الحالية	٢,١٣٨	١٩٠	٢,٣٢٨	٢,٤٣٤
تكلفة على التزام المنافع المحددة	١,٧٣٠	١٣٣	١,٨٦٣	٢,٠٨٤
دخل على الموجودات	(١,٢٣٦)	(٥٥)	(١,٢٩١)	(١,٣٩١)
التكلفة المدرجة في قائمة الدخل	٢,٦٣٢	٢٦٨	٢,٩٠٠	٣,١٢٧
ربح اكتواري نتيجة الافتراضات	(٤,١١١)	(٥٠٢)	(٤,٦١٣)	(٦,١٢١)
عائد على موجودات خطة أكثر من معدل الخصم	٤,٤٠٤	(٢)	٤,٤٠٢	(٦١٦)
التكلفة المدرجة في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	٥٩٠	١٨٠	٧٧٠	(٢٣٩)
	٨٨٣	(٣٢٤)	٥٥٩	(٦,٩٧٦)

١٤ - التزام التقاعد والرعاية الطبية (تتمة)

(ج) الافتراضات الرئيسية المستخدمة في التقييمات الاكتوارية المؤرخة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م وتم تمديدها كما في نهاية فترة التقرير المالي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
	٢٠١٨م	٢٠١٨م	٢٠١٧م	٢٠١٧م
معدل الخصم	%٤,٥	%٤,٥	%٤,٠	%٤,٠
معدل الزيادة المتوقعة في الراتب	%٤,٥	%٤,٥	%٤,٥	%٤,٥

تم اختيار معدل الخصم المستخدم في تحديد التزامات المنافع بالرجوع الى معدلات طويلة الاجل على سندات الشركات المصنفة AA.

يمثل الجدول التالي موجودات الخطة حسب الفئات الرئيسية:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٢٠١٨م	٢٠١٨م	٢٠١٨م	٢٠١٧م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
النقد وما في حكمه وودائع سلعية	١٠,١٦٧	٦٧٦	١٠,٨٤٣	٤,٩٧٢
مرابحة مشتركة	—	—	—	٢٦٤
صناديق مدارة ومبيعات بالأجل	٥,٢١٢	٨٤٧	٦,٠٥٩	٧,٥٧٩
استثمارات في صكوك	١١,٥٩٢	—	١١,٥٩٢	١٨,٧٦٠
أرض	٣,٥٦٥	٨	٣,٥٧٣	٣,٨٠١
أخرى (صافي)	(١٥٨)	—	(١٥٨)	(١٢٨)
موجودات الخطة	٣٠,٣٧٨	١,٥٣١	٣١,٩٠٩	٣٥,٤٢٨

(د) يلخص الجدول التالي الوضع التمويلي لخطة تقاعد الموظفين في نهاية فترات التقرير المالي:

	٢٠١٩م	٢٠١٨م	٢٠١٧م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة	(٤٣,٢٦٧)	(٤٠,٦٨٤)	(٤٢,١٢٦)
القيمة العادلة لموجودات الخطة	٣٢,٢١٨	٣٠,٣٧٨	٣٣,٨١٩
العجز في الخطة	(١١,٠٥٨)	(١٠,٣٠٦)	(٨,٣٠٧)

١٤ - التزام التقاعد والرعاية الطبية (تتمة)

(هـ) يلخص الجدول التالي الوضع التمويلي لخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين في نهاية فترات التقرير المالي:

	٢٠١٩م	٢٠١٨م	٢٠١٧م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة	(٣,٢٠٩)	(٢,٩٥٥)	(٣,١٦١)
القيمة العادلة لموجودات الخطة	١,٦٥٢	١,٥٣١	١,٤٢٩
العجز في الخطة	(١,٥٥٧)	(١,٤٢٤)	(١,٧٣٢)

(و) المبالغ المدرجة في الالتزامات التقاعدية والرعاية الطبية كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	**خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين**	**المجموع**	المجموع
	٢٠١٨م	**٢٠١٨م**	**٢٠١٨م**	٢٠١٧م
	دولار أمريكي بالآلاف	**دولار أمريكي بالآلاف**	**دولار أمريكي بالآلاف**	دولار أمريكي بالآلاف
الحركة خلال السنة	١,٨٢٦	(١٣٥)	١,٦٩١	٥,٣٣٩
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١,٨٢٦	**(١٣٥)**	١,٦٩١	٥,٣٣٩

(ز) المبالغ المدرجة في عجوزات خطة التقاعد وخطة الرعاية الطبية كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	**خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين**	**المجموع**	المجموع
	٢٠١٨م	**٢٠١٨م**	**٢٠١٨م**	٢٠١٧م
	دولار أمريكي بالآلاف	**دولار أمريكي بالآلاف**	**دولار أمريكي بالآلاف**	دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في ١ يناير	٦,٠٢٠	١,٢٥٢	٧,٢٧٢	١٤,٢٤٨
الحركة خلال السنة	٢٨٨	(٤٩٩)	(٢١١)	(٦,٧٣٧)
تعديل اكتوري	٥٩٠	١٨٠	٧٧٠	(٢٣٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٦,٨٩٨	**٩٣٣**	٧,٨٣١	٧,٢٧٢

١٥ - رأس المال المدفوع

يتكون رأسمال المؤسسة في نهاية فترة التقرير المالي مما يلي:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
رأسمال مكتتب به	٨٥٦,١٩٠	٨٥٦,١٩٠
رأسمال مكتتب به ولم يتم استدعاؤه	(٣٣,٧٥٣)	(٣٩,٥٩٠)
رأسمال تم استدعاؤه (القيمة الاسمية)	٨٢٢,٤٣٧	٨١٦,٦٠٠
أقساط مطلوبة (القيمة الاسمية)	(٨٦,٤٢٠)	(٨٦,٣٦٩)
رأسمال مدفوع (القيمة الاسمية)	٧٣٦,٠١٧	٧٣٠,٢٣١
علاوة مكتتب بها	٣٤,٢٩٥	٣١,٠١٥
علاوة مكتتب بها ولم يتم استدعاؤها	(٧,٩٣٢)	(٨,٣٤٢)
	٢٦,٣٦٣	٢٢,٦٧٣
أقساط مطلوبة (علاوة)	(٢٠,٢٩٣)	(١٧,٩٢٦)
رأسمال مدفوع (علاوة)	٦,٠٧٠	٤,٧٤٧
رأسمال مدفوع (القيمة الاسمية زائد علاوة)	٧٤٢,٠٨٧	٧٣٤,٩٧٨

١٦ - مصروفات إدارية أخرى

تتكون المصروفات الإدارية الأخرى للسنة المنتهية مما يلي:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
استشارات وتسويق	١,٨٢٨	٢,٠٦٥
إيجار مكاتب	١,٤٩٧	١,٢٤١
اتصالات واشتراكات	٧٨٦	٦١٦
مصروفات سفر	١,١٥٠	٧٩١
خدمات مساندة	٩٢١	٧٤٢
مصروفات اجتماعات	٥٤٨	٤٥١
أخرى	٣٢١	٢٥٥
المجموع	٧,٠٥١	٦,١٦١

١٧ ـ الاحتياطي العام

وفقا للفقرة الأولى من المادة ٢٧ من اتفاقية تأسيس المؤسسة، يجب على المؤسسة تحويل صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي العام بناءً على موافقة مجلس الإدارة إلى أن يعادل هذا الاحتياطي ٢٥% من رأس المال المكتتب به للمؤسسة. أي زيادة في صافي الدخل عن الحد المذكور أعلاه متاحة للتوزيع على الدول الأعضاء.

١٨ ـ التزامات قائمة

الالتزامات القائمة هي عمليات التمويل التجارية السارية المفعول المعلنة والتي يمكن لعملائنا المطالبة بها في أي وقت. والبنود التي تتألف منها هذه الالتزامات القائمة هي كما يلي:

- العمليات السارية المفعول المعلنة والتي لم يبدأ سحبها بعد، و
- الجزء القائم من تلك العمليات الواقعة تحت السحب النشط بما في ذلك الاعتمادات المستندية الصادرة والصالحة لغاية تاريخ السحب والاعتمادات المؤجلة الدفع غير المستوفاة واعتمادات الجهوز.

تتكون الالتزامات القائمة مما يلي:

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
تمويل مرابحة تجارية	١٨٨,١٤٥	١٥٦,٣٢٠

١٩ـ عوائد ونفقات غير مجازة من الهيئة الشرعية

تُدرج الأرباح المتراكمة والمحققة من المعاملات التي لم تجاز من قبل الهيئة الشرعية ضمن مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى بمبلغ ١١,٦ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (٣١ ديسمبر ٢٠١٧م: ١٠,٩ مليون دولار أمريكي).

٢٠- محفظة الاستحقاقات

فيما يلي الموجودات والمطلوبات المالية حسب فترات الاستحقاق أو الفترات المتوقعة لتحويل النقد:

٢٠١٨م	فترة استحقاق محددة				فترة استحقاق غير محددة	المجموع
	أقل من ٣ أشهر دولار أمريكي بالآلاف	٣ إلى ١٢ شهراً دولار أمريكي بالآلاف	سنة إلى خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	أكثر من خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
الموجودات						
نقد وما في حكمه	١٩١,٥٢٦	–	–	–	–	١٩١,٥٢٦
ودائع سلعية	٢٠٨,٣٠٠	–	–	–	–	٢٠٨,٣٠٠
تمويل مرابحة تجارية	١٩٣,٣٣٣	٣٧٣,٠٦١	–	–	–	٥٦٦,٣٩٤
استثمارات في صكوك	–	–	٢٤,٤٤٤	٢٧,٧٨٨	–	٥٢,٢٣٢
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٧٩٧	–	–	–	–	٧٩٧
مجموع الموجودات المالية	٥٩٣,٩٥٦	٣٧٣,٠٦١	٢٤,٤٤٤	٢٧,٧٨٨	–	١,٠١٩,٢٤٩
المطلوبات						
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٩٨٩	–	–	–	–	٩٨٩
دفعات مقدمة لعملاء	١,٧٢٠	–	–	–	–	١,٧٢٠
مجموع المطلوبات المالية	٢,٧٠٩	–	–	–	–	٢,٧٠٩
التزامات قائمة (إيضاح ١٨)	–	–	–	–	–	١٨٨,١٤٥

٢٠- محفظة الاستحقاق (تتمة)

٢٠١٧م	فترة استحقاق محددة					المجموع
	أقل من ٣ أشهر دولار أمريكي بالآلاف	٣ إلى ١٢ شهراً دولار أمريكي بالآلاف	سنة إلى خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	أكثر من خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	فترة استحقاق غير محددة دولار أمريكي بالآلاف	
الموجودات						
نقد وما في حكمه	١٣٧,٥٢٣	–	–	–	–	١٣٧,٥٢٣
ودائع سلعية	٩٦,٤٠٠	–	–	–	–	٩٦,٤٠٠
تمويل مرابحة تجارية	١٨٠,٠٧٠	٤٥٢,٩٢٩	–	–	–	٦٣٢,٩٩٩
استثمارات في صكوك	–	–	٣١,٨٢٣	٣٠,٠٨٩	–	٦١,٩١٢
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٢,٨٣٩	–	–	–	–	٢,٨٣٩
مجموع الموجودات المالية	٤١٦,٨٣٢	٤٥٢,٩٢٩	٣١,٨٢٣	٣٠,٠٨٩	–	٩٣١,٦٧٣
المطلوبات						
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٢,٢٣٠	–	–	–	–	٢,٢٣٠
دفعات مقدمة لعملاء	٨,٠٠٣	–	–	–	–	٨,٠٠٣
مجموع المطلوبات المالية	١٠,٢٢٣	–	–	–	–	١٠,٢٣٣
التزامات قائمة (إيضاح ١٨)	–	–	–	–	–	١٥٦,٣٢٠

٢١ ـ صافي الموجودات في العملات الأجنبية

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
ريال سعودي	**٩٩٣**	٢,٥١٠
يورو	**٥٣٥**	—

٢٢ ـ إيرادات أخرى

	٢٠١٨م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
خسارة من استبعاد موجودات ثابتة	**(٤)**	—
إيرادات متنوعة	**٤٠**	(٥٨)
المجموع	**٣٦**	(٥٨)

٢٣ - تركز الموجودات المالية

فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات المالية:

٢٠١٨م	نقد وما في حكمه	ودائع سلعية من خلال بنوك	تمويل مرابحة تجارية	استثمارات في صكوك	مستحق القبض من أطراف ذات علاقة	المجموع
	دولار امريكي بالآلاف					
البحرين	١١,٥٨٩	٢٢,٨٠٠	—	—	—	٣٤,٣٨٩
بنغلادش	—	—	١٤٦,٧٣٤	—	—	١٤٦,٧٣٤
بوركينا فاسو	—	—	٣٤,٥١٤	—	—	٣٤,٥١٤
الكاميرون	—	—	١٤,٠١٣	—	—	١٤,٠١٣
تشاد	—	—	١٠	—	—	١٠
جزر القمر	—	—	١٠,٢٦٠	—	—	١٠,٢٦٠
ساحل العاج	—	—	٤	—	—	٤
جيبوتي	—	—	٩,٧٨٤	—	—	٩,٧٨٤
مصر	—	—	٢٤,٨٨٠	—	—	٢٤,٨٨٠
فرنسا	—	١٣,٥٠٠	—	—	—	١٣,٥٠٠
غامبيا	—	—	٤٤٥	—	—	٤٤٥
هونج كونج	—	—	—	٩,٧٤٤	—	٩,٧٤٤
إندونيسيا	٤٢٦	—	١٢,٦٤٨	—	—	١٣,٠٧٤
الأردن	—	—	١,٢٦٨	—	—	١,٢٦٨
كازخستان	—	—	٧,٣٩٠	—	—	٧,٣٩٠
الكويت	—	٤٢,٠٠٠	—	—	—	٤٢,٠٠٠
ماليزيا	٢٤	١,٤٠٠	—	—	—	١,٤٢٤
المالديف	—	—	٦,١٨٧	—	—	٦,١٨٧
مالي	—	—	١٠٧	—	—	١٠٧
موريتانيا	—	—	١٤,٩٨٢	—	—	١٤,٩٨٢
المغرب	—	—	٣٠,٧٥٠	—	—	٣٠,٧٥٠
عُمان	—	—	—	١٨,٠٤٣	—	١٨,٠٤٣
الباكستان	—	—	١٠٥,٧٠٠	—	—	١٠٥,٧٠٠
قطر	—	٣٨,٠٠٠	—	—	—	٣٨,٠٠٠
اقليمي	—	—	٢١,٦٠٣	—	—	٢١,٦٠٣
المملكة العربية السعودية	٩٩٣	٣٣,٦٠٠	—	١٩,٥١٦	٧٩٧	٥٤,٩٠٦
السنغال	—	—	٤٦,٣٣٥	—	—	٤٦,٣٣٥
سيراليون	—	—	١,٦٦٤	—	—	١,٦٦٤
طاجكستان	—	—	٨,٤٩٨	—	—	٨,٤٩٨
توغو	—	—	٨,٦٧٥	—	—	٨,٦٧٥
تونس	—	—	٥١,٣٦٥	—	—	٥١,٣٦٥
الإمارات العربية المتحدة	—	٥٧,٠٠٠	٧,٨٤٠	٤,٩٢٩	—	٦٩,٧٦٩
المملكة المتحدة	١٧٨,٤٩٤	—	—	—	—	١٧٨,٤٩٤
أوزباكستان	—	—	٧٣٨	—	—	٧٣٨
المجموع	**١٩١,٥٢٦**	**٢٠٨,٣٠٠**	**٥٦٦,٣٩٤**	**٥٢,٢٣٢**	**٧٩٧**	**١,٠١٩,٢٤٩**

٢٣ - تركز الموجودات المالية (تتمة)

٢٠١٧م	نقد وما في حكمه	ودائع سلعية من خلال بنوك	تمويل مرابحة تجارية	استثمارات في صكوك	مستحق القبض من أطراف ذات علاقة	المجموع
	دولار امريكي بالآلاف					
البحرين	١٢,٥٢٨	٦,٠٠٠	١٢٠	—	—	١٨,٦٤٨
بنغلادش	—	—	٤٦,٣٧٥	—	—	٤٦,٣٧٥
بوركينا فاسو	—	—	٢,٢٦٥	—	—	٢,٢٦٥
الكاميرون	—	—	٥٩	—	—	٥٩
جزر القمر	—	—	٥,٦٠٩	—	—	٥,٦٠٩
جيبوتي	—	—	٤,١١٥	—	—	٤,١١٥
مصر	—	—	٢٠٢,٨٥٦	—	—	٢٠٢,٨٥٦
فرنسا	—	١,٤٠٠	—	—	—	١,٤٠٠
غامبيا	—	—	٥,٧٢٧	—	—	٥,٧٢٧
هونج كونج	—	—	—	١٠,٠٤٧	—	١٠,٠٤٧
اندونيسيا	١,١٩٩	—	٢٨,٨٢٠	—	—	٣٠,٠١٩
الأردن	—	—	٤٨,٦١٩	—	—	٤٨,٦١٩
كازخستان	—	—	٧,٦٥٣	—	—	٧,٦٥٣
الكويت	—	١٤,٩٠٠	—	—	—	١٤,٩٠٠
ماليزيا	—	٢,٨٠٠	—	—	—	٢,٨٠٠
المالديف	—	—	٣,٣٤٧	—	—	٣,٣٤٧
مالي	—	—	١١٦	—	—	١١٦
موريتانيا	—	—	١٤,٦٣٤	—	—	١٤,٦٣٤
المغرب	—	—	٤٢,٥٨٥	—	—	٤٢,٥٨٥
عمان	—	٦,٥٠٠	—	٢٠,٠٤١	—	٢٦,٥٤١
الباكستان	—	—	١٤٠,٠٦٨	—	—	١٤٠,٠٦٨
قطر	—	٥,٦٠٠	—	—	—	٥,٦٠٠
المملكة العربية السعودية	٢,٥١٠	١٨,٩٠٠	—	٣١,٨٢٤	٢,٨٣٩	٥٦,٠٧٣
السنغال	—	—	١٠,٥٥١	—	—	١٠,٥٥١
سيراليون	—	—	٣,١٢٣	—	—	٣,١٢٣
طاجكستان	—	—	٣٣٠	—	—	٣٣٠
توغو	—	—	١٤,٢٧٩	—	—	١٤,٢٧٩
تونس	—	—	١٧,٨٩٣	—	—	١٧,٨٩٣
تركيا	—	—	٣٠,١٥١	—	—	٣٠,١٥١
الإمارات العربية المتحدة	—	٣١,٨٠٠	٣,٧٠٤	—	—	٣٥,٥٠٤
المملكة المتحدة	١٢١,٢٨٦	٨,٥٠٠	—	—	—	١٢٩,٧٨٦
المجموع	١٣٧,٥٢٣	٩٦,٤٠٠	٦٣٢,٩٩٩	٦١,٩١٢	٢,٨٣٩	٩٣١,٦٧٣

تعكس المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي يتواجد بها المستفيدون من تلك الموجودات.

٢٤ ـ إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر للمؤسسة وفقاً لسياسات وإجراءات وتوجيهات إدارة المخاطر. كما يقوم مكتب إدارة المخاطر في المؤسسة بتقديم خدمات إدارة المخاطر للمؤسسة. إن مكتب إدارة المخاطر مسؤول عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر وإرشاداتها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر من محفظة مخاطر منخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة انواع المخاطر الملازمة للأنشطة . أسست المؤسسة أيضاً لجنة إدارة المخاطر بحيث تكون مسؤولة عن مراجعة سياسة إدارة المخاطر وإجراءاتها وإرشاداتها وتحديد إطار وقابلية إدارة المخاطر في المؤسسة بهدف التأكد من وجود إجراءات رقابية مناسبة على كافة انواع المخاطر الرئيسية الناتجة عن المعاملات المالية للمؤسسة.

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق طرف في أداة مالية من الوفاء بالتزام ما والتسبب في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية.

فيما يتعلق بجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها المؤسسة ، فإن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للمؤسسة هو قيمها الدفترية كما تم الافصاح عنه في قائمة المركز المالي. تتمثل الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من ودائع سلعية وتمويل مرابحة تجارية واستثمارات في صكوك يتم تغطيتها بصورة رئيسية بضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية مقبولة لدى المؤسسة وفقاً لمعيار الأهلية المحددة وتقييمات مخاطر الائتمان. تتم تغطية تمويل المرابحة التجارية بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء أوضمانات بنوك تجارية صادرة عن مؤسسات ذات تقييم مقبول بناءً على سياستها. تتمتع المؤسسة بصفة الدائن المميز عند تقديم تمويل مرابحة تجارية وهو ما يعطيها الأولوية على غيرها من الدائنين في حال التعثر مما يشكل حماية ضد خسائر الائتمان.

تتضمن مخاطر الائتمان خسائر محتملة قد تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر (مثل الدول او البنوك/المؤسسات المالية أو العملاء...إلخ) في تسوية التزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتطوير ووضع سياسات ائتمان شاملة كجزء كلي من إطار إدارة مخاطر الائتمان لتوفير ارشادات واضحة لمختلف انواع التمويل.

يتم نشر هذه السياسات بوضوح داخل المؤسسة للحفاظ على قابلية ومحفظة مخاطر ائتمان ضمن المعايير التي وضعتها الإدارة. إن صياغة سياسة الائتمان وتحديد سقف ائتماني ومراقبة استثناءات الائتمان /التعرض والمراجعة/ مراقبة المهام التي يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل مكتب إدارة المخاطر التي يسعى لضمان امتثال وحدات الأعمال بحدود المخاطر التي وضعتها الإدارة ومجلس الإدارة.

إن أحد العناصر الهامة لإدارة مخاطر الائتمان هو إنشاء حدود التعرض لمستفيد واحد او ضامن واحد ومجموعة من الضامنين المرتبطين. وفي هذا الصدد، وضعت المؤسسة هيكلاً متطوراً للحد الائتماني والذي يستند إلى القوة الائتمانية للمستفيد/ الطرف الضامن.

يتم استخدام أنظمة تقييم داخلي شاملة لمختلف الاطراف المحتملة المؤهلة للدخول في علاقة تجارية مع المؤسسة. عند تقديم التمويل إلى الدول الأعضاء، ينبغي على المؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة. بالإضافة إلى ما تقدم من ادوات للتخفيف من حدة المخاطر، تقوم المؤسسة بتطبيق معايير تقييم شاملة للأطراف وحدود مفصلة بشكل منظم للتعرض للمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية.

تشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للبلد المستفيد. تم تطوير ارشادات لمراقبة حدود تعرض الدول للمخاطر وذلك لحماية المؤسسة من مخاطر لا مبرر لها. يتم تحديد حدود تعرض الدول للمخاطر وتتم مراجعتها بشكل دوري مع الأخذ بالاعتبار آخر المستجدات في الاقتصاد الكلي والتطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الأعضاء ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

٢٤ ـ إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر السوق

المؤسسة عرضة لمخاطر السوق التالية:

١) مخاطر العملة

تنشأ مخاطر العملة من احتمال أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بعملات أجنبية. لا تقوم المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق ادوات التحوط. تقوم المؤسسة بمراقبة تكوين موجوداتها ومطلوباتها المالية وتعديل أرصدتها بصورة منتظمة للحد من التعرض لأي تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن جزءاً جوهرياً من عمليات التمويل التي تقوم بها المؤسسة بالدولار الأمريكي الذي تسجل به المؤسسة مواردها كحقوق الملكية. واي تمويل بغير العملة الوظيفية يتم تمويله من خلال شركاء خارجيين. لا تقوم المؤسسة بالمتاجرة بالعملات.

٢) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة صافي متطلبات التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجهاً متحفظاً عن طريق الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم استثمارها في النقد وما في حكمه وودائع سلعية وتمويل مرابحة تجارية بتواريخ استحقاق قصيرة الاجل من ثلاثة إلى اثني عشر شهراً. تم عرض بيان السيولة لموجودات ومطلوبات المؤسسة في الإيضاح ٢٠.

٣) مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر الهامش من احتمال تأثير التغيرات في هامش الربح على قيمة الادوات المالية. المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على استثماراتها في الودائع السلعية وتمويل المرابحات التجارية. بالنسبة للموجودات المالية، تقاس عوائد المؤسسة نسبة إلى مؤشر محدد وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناءً على التعرض لأسعار الربح كما في تاريخ إعداد القوائم المالية، وكذلك التغيير المحدد في بداية السنة المالية ويبقى ثابتاً طوال فترة القوائم المالية. تم استخدام ٥٠ نقطة اساس عند تقديم التقارير الداخلية عن سعر هامش الربح إلى كبار موظفي الإدارة وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الربح.

كما في تاريخ القوائم المالية، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى / أقل بما يعادل ٥٠ نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي دخل المؤسسة للفترة وحقوق الأعضاء في نهاية الفترة لن يتغير بشكل كبير.

ج) القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل أو سداد التزام بين طرفين في السوق في تاريخ القياس. لا تختلف القيم العادلة للموجودات التشغيلية بشكل جوهري عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية.

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأداة مالية مماثلة (دون تعديل او إعادة ترتيب)،

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة أو أساليب تقييم أخرى تعتمد فيها جميع المعطيات الهامة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها، و

المستوى الثالث: أساليب تقييم لا تعتمد فيها أي معطيات هامة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها.

٢٤ - إدارة المخاطر (تتمة)

ج) القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م			
ودائع سلعية من خلال بنوك	٢٠٨,٣٠٠	—	—
استثمارات في صكوك	٥٢,٢٣٢	—	—
للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م			
ودائع سلعية من خلال بنوك	٩٦,٤٠٠	—	—
استثمارات في صكوك	٦١,٩١٢	—	—

لا يوجد تحويلات ما بين المستويات خلال السنة (٢٠١٧م: نفس الشيء).

٢٥ - معلومات قطاعية

يوافق مجلس الإدارة على التخصيص العام للموارد للأنشطة التنموية المختلفة للمؤسسة. ومن أجل ضمان توفر الموارد الكافية لتمكينها من تحقيق الأهداف التنموية، تشارك المؤسسة بنشاط في إدارة الخزينة والسيولة. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية على النحو المُفْصَحْ عنه في صُلب قائمة المركز المالي، ويتم تمويلها مركزيا من خلال رأسمال المؤسسة. لم تحدد إدارة المؤسسة قطاعات تشغيلية منفصلة ضمن تعريف معيار المحاسبة المالية (FAS ٢٢) "التقارير القطاعية" حيث ان مجلس الإدارة يراقب أداء المؤسسة ومركزها المالي ككل دون تمييز بين الأنشطة التنموية والأنشطة المساندة لأنشطة إدارة السيولة أو التوزيع الجغرافي لبرامجها التنموية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس الإدارة لا تقدم معلومات محددة تتعلق بأداء المؤسسة بحسب المنصوص عليه في معيار المحاسبة المالية (FAS ٢٢). تم بيان التوزيع الجغرافي للموجودات المالية للمؤسسة في الإيضاح ٢٣.

8

الملاحق

الملحق 1

نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

إنشاؤه

"البنك الإسلاميّ للتنمية" ("البنك") مؤسسة ماليّة دوليّة أنشئت طبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974 بمدينة جدّة (المملكة العربية السعودية). وعُقِد الاجتماع الافتتاحيّ لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975). وبدأ "البنك" أنشطته رسميّاً في 15 شوّال 1395هـ (20 أكتوبر 1975).

رؤيته

يتطلع "البنك" إلى أن يكون، قبل سنة 1440ه، بنكاً إنمائيّاً عالميّ الطراز، إسلاميّ المبادئ، قد ساهم إلى حدّ كبير في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلاميّ وساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته.

رسالته

تكمن رسالة "البنك" في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاصّ للمجالات ذات الأولويّة التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

أعضاؤه

يضمّ البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسيّة للانضمام إليه هي: أن يكونَ البلد المرشَّح لذلك عضواً في "منظمة التعاون الإسلاميّ" ("منظمة المؤتمر الإسلاميّ" سابقاً)، ويسدِّدَ القسطَ الأوّلَ من الحدّ الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال "البنك"، ويقبلَ ما قرّره مجلس المحافظين من شروط.

رأسماله

وافق مجلس محافظي "البنك الإسلاميّ للتنمية"- في اجتماعه السنويّ الثامن والثلاثين (38)- على قرار الزيادة العامّة الخامسة في رأس المال. وبموجب هذا القرار، رُفِع رأس المال المصرَّح به إلى 100 مليار دينار إسلاميّ، ورأس المال المكتتب فيه (المتاح للاكتتاب) إلى 50 مليار دينار إسلاميّ. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقداً) من الزيادة العامّة الرابعة في رأس المال. وفي نهاية سنة 2018، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 50.2 مليار دينار إسلاميّ.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية

تتألف "مجموعة البنك" من خمسة كيانات هي: "البنك الإسلاميّ للتنمية"، و"المعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب"، و"المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ"، و"المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و"المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة".

مقرّه ومراكزه الإقليمية

يتّخذ "البنك" مدينة جدّة (المملكة العربية السعودية) مقرّاً له. وله أحد عشر مركزاً إقليميّاً[7] في أبوجا (نيجيريا)، وألماتي (قازاقستان)، وأنقرة (تركيا)، والقاهرة (مصر)، وداكار (السنغال)، وداكا (بنغلاديش)، ودبي (الإمارات العربية المتحدة)، وجاكرتا (إندونيسيا)، وكمبالا (أوغندا)، وباراماريبو (سورينام)، والرباط (المغرب).

سنته المالية

كانت سنة "البنك" المالية هي السنة الهجرية القمريّة. غير أنها صارت- اعتباراً من 1 يناير 2016- سنة هجرية شمسية، تبدأ من اليوم الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق للأول من يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق ليوم 31 ديسمبر) من كلّ سنة.

وحدته الحسابية

وحدة "البنك" الحسابية هي الدينار الإسلاميّ، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في "صندوق النقد الدوليّ".

اللغة

العربية هي اللغة الرسمية في "البنك". أمّا اللغتان الإنكليزية والفرنسية، فهما لغتان للعمل.

[7] أنشئت هذه المراكز الإقليمية الجديدة ضمن عملية إعادة تنظيم البنك ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2018.

المعهـد الإســلامــيّ للبحـــوث والتدريـــب

تم تأسيسه عام 1401هـ (1981م) كذراع بحثية وتدريبية للبنك الإسلامي للتنمية. والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب كعضو داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تقع عليه مسؤولية تحويل المجموعة إلى منظمة قائمة على المعرفة ومن الطراز العالمي. وعليه تقع مسؤولية دعم التنمية وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية الشاملة والدينامية والتي تدعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء. ويقوم المعهد بدراسات تطبيقية وأخرى تتعلق بالسياسات بالإضافة إلى بناء القدرات والخدمات الاستشارية في مجال الاقتصاديات الإسلامية والتمويل الإسلامي. ويهدف المعهد إلى أن يصبح مركزا عالميا للاقتصاديات الإسلامية والتمويل الإسلامي وذلك طبقا لرؤيته الجديدة. **www.irti.org**

المؤسسـة الإسلاميـة لتـأمين الاستثمــار وائتمــان الصــادرات

تم تأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات عام 1415هـ (1994) من قبل البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتكون مؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتهدف المؤسسة إلى: (1) المساعدة على زيادة نطاق المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء؛ و(2) تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأعضاء؛ و(3) توفير خدمات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء. تعمل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على تحقيق هذه الأهداف من خلال تقديم أدوات التأمين وإعادة التأمين على الائتمان ضد مخاطر الدول بما يتوافق مع أحكام الشريعة. **www.iciec.com**

المؤسسـة الإسلاميـة لتنميــة القطــاع الخــاص

تم تأسيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عام 1420هـ (1999م) كمؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبدأت عملها في 6 ربيع الثاني عام 1421هـ (8 يوليو 2000). إن مهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي أن تلعب دوراً تكميلياً لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية من خلال توفير ونشر الخدمات المالية والتمويلية لمشاريع القطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والرخاء في الدول الأعضاء.

والأهداف الرئيسية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي: (1) دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال توفير التمويلات التي تهدف إلى تنمية القطاع الخاص بما يتماشى مع مبادئ الشريعة؛ (2) وتوفير المشورة للحكومات والمنظمات الخاصة من أجل تشجيع تأسيس وتوسعة وتحديث القطاع الخاص. **www.icd-ps.org**

الملحق 2

بيانات المساهمين

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
رأس المال المكتتب والمطلوب دفعه والمدفوع إعتباراً من 31/12/2018
(مصنف حسب رأس المال المدفوع)

عدد الاسهم

الرقم التسلسلي	العضو	رأس المال المكتتب	نسبة رأس المال المكتتب	رأس المال المطلوب دفعه	نسبة رأس المال المطلوب دفعه	رأس المال المدفوع	نسبة رأس المال المدفوع
1	البنك الإسلامي للتنمية	26,637	31.111%	26,637	32.388%	26,637	36.191%
2	المملكة العربية السعودية	14,557	17.002%	12,000	14.591%	12,000	16.304%
3	الصندوق السعودي للتنمية، المملكة العربية السعودية	6,065	7.084%	5,710	6.943%	5,710	7.758%
4	الكويت	4,821	5.631%	4,821	5.862%	4,821	6.550%
5	تركيا	3,536	4.130%	3,122	3.796%	3,122	4.242%
6	صندوق الاستثمارات العامة - المملكة العربية السعودية	3,000	3.504%	3,000	3.648%	3,000	4.076%
7	ماليزيا	2,898	3.385%	2,898	3.524%	2,898	3.937%
8	بنك تنمية الصادرات - إيران	2,500	2.920%	2,500	3.040%	2,486	3.377%
9	مصر	1,513	1.767%	1,513	1.840%	1,513	2.056%
10	نيجيريا	1,000	1.168%	1,000	1.216%	1,000	1.359%
11	قطر	1,000	1.168%	1,000	1.216%	1,000	1.359%
12	العراق	850	0.993%	850	1.034%	850	1.155%
13	باكستان	843	0.985%	843	1.025%	843	1.145%
14	مصرف البركة الاسلامي - البحرين	818	0.955%	818	0.995%	818	1.111%
15	بنك فيصل الإسلامي المصري - مصر	718	0.839%	718	0.873%	718	0.976%
16	الجزائر	608	0.710%	608	0.739%	608	0.826%
17	بروناي - دار السلام	582	0.680%	582	0.708%	582	0.791%
18	تونس	560	0.654%	560	0.681%	560	0.761%
19	المغرب	510	0.596%	510	0.620%	510	0.693%
20	بنك ملات - إيران	500	0.584%	500	0.608%	500	0.679%
21	إندونيسيا	206	0.241%	206	0.250%	206	0.280%
22	بنجلاديش	202	0.236%	202	0.246%	202	0.274%
23	إيران	8,692	10.152%	8,692	10.569%	192	0.261%
24	البحرين	185	0.216%	185	0.225%	185	0.251%
25	سوريا	185	0.216%	185	0.225%	185	0.251%
26	فلسطين	184	0.215%	184	0.224%	184	0.250%
27	الإمارات العربية المتحدة	184	0.215%	184	0.224%	184	0.250%
28	شركة البركة للاستثمار - لندن	161	0.188%	161	0.196%	161	0.219%
29	ليبيا	139	0.162%	139	0.169%	139	0.189%
30	الأردن	130	0.152%	130	0.158%	130	0.177%
31	البنك الإسلامي الإردني	118	0.138%	118	0.143%	118	0.160%
32	بنك كيشافرزي - إيران	100	0.117%	100	0.122%	100	0.136%
33	بنك إي إن (EN) - إيران	100	0.117%	100	0.122%	100	0.136%
34	بنك ميلي - إيران	100	0.117%	100	0.122%	100	0.136%
35	بنك الصناعة والتعدين - إيران	100	0.117%	100	0.122%	100	0.136%
36	اليمن	100	0.117%	100	0.122%	99	0.135%
37	السودان	93	0.109%	77	0.094%	77	0.105%
38	بوركينا فاسو	75	0.088%	75	0.091%	75	0.102%
39	كوت ديفوار	85	0.099%	85	0.103%	75	0.102%
40	الصومال	72	0.084%	72	0.088%	72	0.098%
41	(بنك البركة التركي المشارك) Albaraka Turk Katilim Bankasi A.S	69	0.081%	69	0.084%	69	0.094%
42	لبنان	61	0.071%	61	0.074%	61	0.083%
43	موزمبيق	60	0.070%	60	0.073%	60	0.082%
44	بنك البركة - تونس	53	0.062%	53	0.064%	53	0.072%
45	أذربيجان	50	0.058%	50	0.061%	50	0.068%
46	بنك تجارت - إيران	50	0.058%	50	0.061%	50	0.068%
47	بنين	50	0.058%	50	0.061%	50	0.068%
48	جيبوتي	50	0.058%	50	0.061%	50	0.068%
49	غامبيا	50	0.058%	50	0.061%	50	0.068%
50	أوغندا	49	0.057%	49	0.060%	49	0.067%
51	السنغال	48	0.056%	48	0.058%	48	0.065%
52	موريتانيا	100	0.117%	100	0.122%	33	0.045%
53	بنك النيل للتجارة والتنمية - السودان	26	0.030%	26	0.032%	26	0.035%
54	البنك السوداني الإسلامي - السودان	26	0.030%	26	0.032%	26	0.035%
55	بنك التضامن الإسلامي -السودان	26	0.030%	26	0.032%	26	0.035%
56	الغابون	22	0.026%	22	0.027%	22	0.030%
57	سورينام	50	0.058%	16.67	0.020%	17	0.023%
58	الكاميرون	2	0.002%	2	0.002%	2	0.003%
59	النيجر	50	0.058%	50	0.061%	-	0.000%
	الإجمالي	85,619	100%	82,244	100%	73,602	100%

الملحق 3

عمليات تمويل التجارة المعتمدة للدول الأعضاء الأقل نمواً 2008 - 2018

م	البلـــد	عـدد العمليـات	المبلغ (ملايين الدولارات)
1	بنجلاديش	90	12,824.00
2	بنين	3	75.00
3	بوركينا فاسو	16	927.05
4	تشاد	1	5.40
5	جزر القمر	7	122.00
6	جيبوتي	16	550.00
7	غامبيا	30	437.00
8	مالي	8	229.60
9	موريتانيا	15	546.27
10	موزمبيق	2	20.00
11	النيجر	3	45.00
12	فلسطين	1	1.00
13	السنغال	6	321.55
14	سيرا ليون	2	15.00
15	سودان	4	126.10
16	توغو	9	218.40
إجمالي الاعتمادات للدول الأعضاء الأقل نمواً		**213**	**16,463.37**
إجمالي الاعتمادات الصادرة عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة		**603**	**45,458.82**
%		**35%**	**36%**

الملحق 4

عمليات تمويل التجارة المعتمدة حسب القطاع لعام 2018

الملحق 5

عمليات تمويل التجارة المعتمدة حسب السلعة لعام 2018

السلعة	الحبوب و البذور الزيتية	القطن	السكر	المواد الغذائية الأخرى	البترول	مستحضرات صيدلانية	أسمدة	كيماويات أخرى	آلات ومعدات	سلع أخرى
عدد العمليات	3	1	2	5	39	1	1	3	3	12
المبلغ (ملايين الدولارات)	140	120	310	62	3,496	156	117	105	38	656.30
النسبة (%)	2.69	2.31	5.96	1.19	67.22	3.00	2.26	2.02	0.73	12.62

الإجمالي	70 عملية	5,200 (مليون دولار)

الملحق 6

التصنيف الائتماني والجوائز

تصنيف IIRA

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
Islamic International Rating Agency

قامت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف(IIRA) بتخصيص التصنيف الدولي "AA- / A1" للـمؤسسة مع نظرة "مستقرة"

تصنيف MOODY'S

A1 by Moody's

Moody's INVESTORS SERVICE — Rating Action

موديز تعيد تصنيف A1 مع توقعات مستقرة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

بحوث الائتمان العالمية - 09 نوفمبر 2018.

جائزة GIFA

GIFA
GLOBAL ISLAMIC FINANCE AWARDS

أفضل مؤسسة تمويل تجارة إسلامي 2018 من جوائز التمويل الإسلامي العالمية (GIFA)

جائزة IFN

IFN Awards
DEALS OF THE YEAR
2018

صفقة تمويل التجارة للعام
خط تمويل تجاري بقيمة 9 ملايين دولار
لصالح بنك أوزبك - أوزبكستان

10سـنوات
في تعزيز التجارة
من أجل حياة أفضل

10

إحتفال المؤسسة بمرور 10سـنوات

تـونـس

إبريـل 2018

2018 تونس TUNIS
43rd ANNUAL MEETING
ISLAMIC DEVELOPMENT BANK GROUP

مـكاتبنـــا

01
المكتب الرئيسي
ص.ب: 55335 جدة: 21534- المملكة العربية السعودية
Phone: +966126468337 Fax: +966126371064

02
اسطانبول - مكتب تركيا
فاكس: +902122348153 هاتف: +902122348100

03
دكا - مكتب بنجلاديش
هاتف: +80029183460

04
جاكرتا - مكتب اندونيسيا
فاكس: +622129333464 هاتف: +622129333468

05
داكار - مكتب السنغال
هاتف: +221338891144

06
الرباط - مكتب المغرب
هاتف: +212537548800

مؤسسة في
07
دبي - مكتب الامارات العربية المتحدة
ص.ب: 123336 - دبي - الامارات العربية المتحدة
فاكس: +97142954698 هاتف: +97142555934

ص.ب: 55335 جدة: 21534- المملكة العربية السعودية
هـاتف: 8337 646 12 966+ فاكس: 1064 637 12 966+
www.itfc-idb.org

itfccorp